

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'enseignement  
Supérieur et de la Recherche  
Scientifique

Université 20 aout 1955 Skikda

Faculté des Sciences  
économiques, Commerciales et  
des Sciences de Gestion



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955-سكيكدة-

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم  
التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

تخصص: ماستر اقتصاد نقدي وبنكي

دور التأمين التكافلي في التنمية الاقتصادية

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر إقتصاد نقدي وبنكي

من إشراف الأستاذ:  
د. عز الدين شرون

من إعداد الطالبة:

ريم بلقاسم جفال

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	الرتبة	الإسم واللقب
رئيسا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	أستاذ محاضر -أ-	مريم مسيعد
مقررا ومشرفا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	أستاذ محاضر -أ-	عز الدين شرون
ممتحنا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	أستاذ مساعد -أ-	ميلود أزريوقات

السنة الجامعية:

2018-2017



## شكر و عرفان:

كن عالما... فإن لم تستطع فكن متعلما، فإن لم تستطع فأحب العلماء، فإن لم تستطع فلا تبغضهم بعد رحلة بحث وجهد واجتهاد تكلفت بإنجاز هذا البحث، نحمد الله عز وجل على النعمة التي من بها علينا فهو العلي القدير، كما لا يسعني إلا أن نخص بإسمى عبارات الشكر والتقدير الدكتور:

"شرون عز الدين". لما قدمه لي من جهد ونصح ومعرفة طيلة إنجاز هذا البحث.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل من أسهم في تقديم يد العون لإنجاز هذا البحث، وأخص بالذكر أستاذتنا الكرام الذين أشرفوا على تكوين دفعة إقتصاد نقدي وبنكي؛ كما لا أنسى أن أتقدم بأرقى وأثمن عبارات الشكر والعرفان إلى القائمين على جامعة 20 أوت 1955 بسكيكدة.

إلى الذين كانوا عوناً لي في بحثي هذا ونورا يضيء الظلمة التي كانت تقف أحيانا في طريقي. إلى من زرعوا التفاؤل في دربي وقدموا لي المساعدات والتسهيلات والمعلومات، فلهم مني كل الشكر. البحث بحثي، فلولا وجودكم لما أحسست بمتعة العمل وحلاوة البحث، ولما وصلت إلى ما وصلت إليه فلکم مني كل الشكر.

ريم بلقاسم جفال







## إهداء:

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك... ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك.. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك.. ولا تطيب الجنة إلا برويتك.

"الله جل جلاله"

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة.. ونصح الأمة.. إلى نبي الرحمة ونور العالمين.

"سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم"

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار.. إلى من علمني العطاء بدون إنتظار.. إلى من أحمل إسمه بكل إفتخار.. أرجو من الله أن يمد في عمرك لتري ثمارا قد حان قطافها بعد طول إنتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد..

"إلى والدي العزيز"

إلى ملاكي في الحياة.. إلى معنى الحب ومعنى الحنان والعطاء والتفاني..

إلى بسملة الحياة وسر الوجود...

إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب..

"أمي الحبيبة"

إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى ينابيع الصدق الصافي إلى من معهم سعدت، وبرفقتهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة سرت...

"أخي وأخواتي"

إلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير.. إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم..

"أصدقائي وأقاربي"





## ملخص البحث:

### ملخص البحث:

إن الهدف من هذه المذكرة المكونة من ثلاث فصول؛ هو التعرف على الأساسيات والمبادئ العامة لنظام التأمين التكافلي؛ وإلى الأهداف المسطرة التي تساهم في تحقيقها شركات التأمين التكافلي القائمة على الصيغ والآليات الفعالة لدعم متطلبات التنمية الإقتصادية.

وذلك بتقديم المنتجات وتطوير الخدمات التأمينية التكافلية. من أجل تحقيق الأمن والإستقرار؛ ومواجهة المخاطر سواء للفرد أو المشروعات. لأنها مبنية على أسس تعاونية مشروعة بما يتطابق مع أحكام وتعاليم الشريعة الإسلامية، وبما يتوافق مع دور هيئة الرقابة الشرعية. لضمان عمل شركات التأمين التكافلي على أكمل وجه.

كما تم عرض واقع وتجارب لشركات التأمين التكافلي، وتطبيقها على دولة "الجزائر" و"السعودية" لما لها من مكانة رائدة في صناعة التكافل؛ وتوضيح الآليات المعتمدة لدعم وتفعيل أداء صناعة التأمين التكافلي من أجل مستقبل أفضل للتأمين.

**الكلمات المفتاحية:** التأمين، التأمين التكافلي، إعادة التأمين التكافلي، الفائض التأميني، الرقابة الشرعية، التنمية الإقتصادية، شركات التأمين التكافلي.

### **Abstract:**

The purpose of This Three (03) part memorandum is to identify The general principles and principles of the takaful insurance system, and to the established objectives of takaful insurance companies; based on effective effective formulas and mechanisms, to support the requirements of economic development.

By providing products and developing takaful insurance security in order to achieve security and stability, and to takaful insurance security in order to achieve security, and stability and to projects legitimate cooperative bases in accordance. With the provisions and teachings of Islamic sharia and in accordance with the role of the sharia'a supervisory board to ensure the work of takaful insurance companies to the fullest extent.

The reality and experience of the insurance companies, and their application to the state of "Algeria" and "Saudi Arabia" has been presented as a leading position in the insurance industry and clarifying the mechanisms adopted to support and activate the performance of the insurance industry for a better insurance future. Economical insurance companies.

**Key Words:** Assurance, Takaful insurance, Reinsurance Takaful, Surplus insurance, legal control of shariah, economic development, insurance company.

## فهرس الآيات والأشكال والجداول:

### فهرس الآيات القرآنية:

الصفحة	رقم الآية	السورة	بداية الآية
05	125	البقرة	﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنَا ..... ﴾
07	02	المائدة	﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى ..... ﴾
27	01	النساء	﴿ ..... إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا .... ﴾
63	61	هود	﴿ هُوَ أَنشَأَكُمْ مِّنَ الْأَرْضِ وَأَسْتَعْمَرَكُمْ ..... ﴾
26	93	هود	﴿ وَارْتَقِبُوا إِنِّي مَعَكُمْ رَقِيبٌ ..... ﴾
27	21	القصص	﴿ خَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا يَتَرَقَّبُ قَالَ رَبِّ نَجِّنِي ..... ﴾
63	09	الروم	﴿ وَأَنَارُوا الْأَرْضَ وَعَمَرُوهَا أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا ﴾
26	18	ق	﴿ مَا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ .. ﴾
27	27	القمر	﴿ إِنَّا مُرْسِلُوا النَّاقَةِ فِتْنَةً لَهُمْ فَارْتَقِبْهُمْ وَاصْطَبِرْ ﴾
04	04	قريش	﴿ ... أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَءَامَنَهُم مِّن حَوْفٍ ﴾

### فهرس الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
116	أهم النتائج والمؤشرات المالية لشركة "إياك سلامة بالسعودية" لسنة (2017)	01

## فهرس الآيات والأشكال والجداول:

### فهرس الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	الفروق الجوهرية بين التأمين التكافلي الإسلامي والتأمين التجاري	24
02	الموارد والإستخدامات لصندوق المساهمين ولصندوق المشتركين في شركة التأمين التكافلي	85
03	الموارد والإستخدامات (التوظيفات) المالية لصندوق التأمين التكافلي	86
04	تطور منتج التكافل لشركة "سلامة للتأمين بالجزائر" خلال فترة (2006-2012)	95
05	عدد شركات التأمين التكافلي في الجزائر خلال سنة 2018	97
06	تطور نشاط "شركة سلامة للتأمين" من إجمالي سوق التأمين الجزائري (2007-2011)	98
07	أهم مؤشرات وإنجازات "شركة سلامة للتأمينات بالجزائر" خلال سنة 2017	99
08	تطور أقساط شركة "سلامة للتأمين بالجزائر" عن السنة المالية 2016	100
09	ملخص النتائج المالية لشركة "سلامة للتأمين بالجزائر" لسنة (2015-2016)	101
10	تطور إجمالي مؤشرات شركة "سلامة للتأمين بالجزائر" سنة (2015-2016)	102
11	تطور رقم أعمال شركة "سلامة للتأمين بالجزائر" خلال (2015-2018)	103
12	المنتجات الرئيسية لشركة "إياك سلامة بالسعودية" سنة (2017)	110

## فهرس الآيات والأشكال والجداول:

111	الحجم الإجمالي لإيرادات لشركة "إياك سلامة" وشركاتها التابعة في السعودية (2017)	13
112	تطور إجمالي أفساط التأمين من قبل شركات التأمين التكافلي في السعودية (2017-2018).	14
113	أهم مؤشرات وإنجازات شركة "إياك سلامة للتأمينات بالسعودية سنة (2017)	15
114	أصول وخصوم شركة "إياك سلامة بالسعودية" لسنوات (2013-2017)	16
115	ملخص النتائج المالية لشركة "إياك سلامة بالسعودية" خلال سنوات (2013-2017)	17
117	مؤشرات شركة "إياك سلامة بالسعودية" خلال سنة (2017-2018)	18
118	أرقام مالية حول شركة "إياك سلامة للتأمينات بالسعودية" خلال شهر ماي 2018	19
120	مقارنة بين شركة "سلامة للتأمين الجزائر" و"شركة "إياك سلامة السعودية"	20

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## فهرس المحتويات:

الإهداء.....	I.....
كلمة شكر.....	II.....
الملخص باللغة العربية.....	III.....
الملخص بالإنجليزية.....	IV.....
قائمة الجداول والأشكال.....	V.....
مقدمة عامة.....	(أ-خ).....
تمهيد.....	أ.....
الإشكالية.....	أ.....
الفرضيات.....	ب.....
إطار البحث.....	ت.....
أسباب إختيار الموضوع.....	ث.....
أهمية الموضوع.....	ث.....
أهداف البحث.....	ج.....
منهج البحث.....	ج.....
الدراسات السابقة.....	ح.....
خطة وهيكل البحث.....	خ.....
<b>الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول التأمين التكافلي الإسلامي.....</b>	<b>(03-40).....</b>
تمهيد.....	03.....
<b>المبحث الأول: ماهية التأمين التكافلي الإسلامي.....</b>	<b>04.....</b>
المطلب الأول: مفهوم التأمين التكافلي.....	04.....
المطلب الثاني: أسس وأهداف التأمين التكافلي.....	13.....
المطلب الثالث: مكانة وتطور التأمين التكافلي.....	15.....
<b>المبحث الثاني: المبادئ الأساسية للتأمين التكافلي.....</b>	<b>17.....</b>
المطلب الأول: مبادئ التأمين التكافلي ووضائفه.....	17.....
المطلب الثاني: أنواع التأمين التكافلي.....	20.....
المطلب الثالث: الفرق بين التأمين التكافلي والتأمين التجاري.....	22.....

المبحث الثالث: أساليب وطرق تفعيل التأمين التكافلي.....	26
المطلب الأول: الرقابة الشرعية على شركات التأمين التكافلي.....	26
المطلب الثاني: إعادة التأمين التكافلي.....	31
المطلب الثالث: فائض التأمين التكافلي.....	35
خاتمة الفصل.....	40
<b>الفصل الثاني: مكانة التأمين التكافلي وأثره في التنمية الاقتصادية.....(41-76)</b>	
تمهيد.....	41
<b>المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية.....</b>	42
المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية.....	42
المطلب الثاني: المبادئ الأساسية للتنمية الاقتصادية.....	46
المطلب الثالث: أسس ومؤشرات قياس التنمية الاقتصادية.....	51
<b>المبحث الثاني: أهمية التأمين التكافلي في تحقيق التنمية الاقتصادية.....</b>	57
المطلب الأول: دور التأمين التكافلي في التنمية الزراعية والحيوانية.....	57
المطلب الثاني: دور التأمين التكافلي في التنمية الصناعية.....	59
المطلب الثالث: دور التأمين التكافلي في التنمية الاجتماعية.....	63
<b>المبحث الثالث: فعاليات وتحديات التأمين التكافلي في التنمية الاقتصادية.....</b>	65
المطلب الأول: دور التأمين التكافلي في توفير مصادر لتمويل التنمية الاقتصادية.....	65
المطلب الثاني: أعمال التنمية الاقتصادية والضوابط الشرعية للتأمين التكافلي.....	71
المطلب الثالث: العقبات والمشاكل المتعلقة بدور التأمين التكافلي في أعمال التنمية الاقتصادية.....	75
خاتمة الفصل.....	76
<b>الفصل الثالث: واقع وتطبيق التأمين التكافلي في الجزائر والسعودية.....(77-121)</b>	
تمهيد.....	77
<b>المبحث الأول: : أساسيات شركات التأمين التكافلي الإسلامي.....</b>	78
المطلب الأول: الإطار العام لشركات التأمين التكافلي الإسلامي.....	78
المطلب الثاني: أنواع شركات التأمين التكافلي الإسلامي.....	81
المطلب الثالث: المعايير الرئيسية لإدارة شركات التأمين التكافلي الإسلامي.....	83
<b>المبحث الثاني: تجارب وتطبيق شركات التأمين التكافلي الإسلامي في الجزائر.....</b>	89
المطلب الأول: الإطار العام "شركة سلامة الجزائر" لتأمين التكافلي الإسلامي.....	89
المطلب الثاني: تطبيقات التأمين التكافلي الإسلامي في "شركة سلامة".....	92
المطلب الثالث: مؤشرات وأرقام "شركة سلامة للتأمينات بالجزائر".....	96
<b>المبحث الثالث: تجارب وتطبيق شركات التأمين التكافلي الإسلامي في السعودية.....</b>	106
المطلب الأول: الإطار العام "شركة سلامة السعودية" لتأمين التكافلي الإسلامي.....	106

108.....	المطلب الثاني: تطبيقات التأمين التكافلي الإسلامي في "شركة سلامة".
111.....	المطلب الثالث: مؤشرات وأرقام "شركة سلامة للتأمينات بالسعودية".
121.....	خاتمة الفصل
122 .....	خاتمة عامة.....
126.....	قائمة المصادر والمراجع.....

## التعريف بالمصطلحات:

### 1. مصطلح التأمين التكافلي:

تتمثل صورة عقد التأمين التكافلي في: أن يتعاون مجموعة من الناس لدفع الأخطار المحتملة عن بعضهم البعض، وذلك بتبرع كل منهم بقدر من المال لصندوق جماعي تعاوني، تديره هيئة فنية متخصصة تحدد مقدار إشتراك كل راغب في التعاون لتغطية نوع من الأخطار على أسس علمية رياضية إحصائية، بحيث يكفي لإقامة عثرة المتضررين من الأخطار المحتملة، كما يتم تحديد الآلية الفنية لكيفية ومقدار التعويض الفعلي للمشارك عند وقوع الخطر الذي قد يتعرض له.

### 2. مصطلح وثيقة التأمين:

يطلق هذا المصطلح على العقد الذي تبرمه شركة التأمين مع الأشخاص (الطبيعيين أو المعنويين) المؤمن عليهم، ويستخدم مصطلح الوثيقة في كل من التأمين التكافلي والتأمين التجاري، ويجب أن تتضمن الوثيقة نوع التغطية ونطاقها والشروط بأنواعها.

### 3. مصطلح الفائض التأميني:

ويقصد بمصطلح (الفائض التأميني)، المتبقي في صندوق المشتركين (الوعاء التأميني). كمحصلة للفرق الموجب بين موارد الصندوق وإستخداماته، فهو: مجموع المتبقي من أقساط التأمين المحصلة وعوائد إستثماراتها والإستردادات وأية إيرادات أخرى، بعد خصم كافة التعويضات والمصروفات والإحتياطيات، ويقابل ذلك في عامة الشركات التجارية مصطلح (الربح)، بيد أن الربح ناتج عن تشغيل ذي هدف تجاري محض، وأما الفائض التأميني فهو ناتج عن تشغيل ذي هدف تكافلي وتعاوني.

### 4. مصطلح الإحتياطيات:

يقصد مصطلح (الإحتياطيات)، وطبقا للمفهوم المحاسبي كافة ما يتم تجنبه ورصده من المبالغ المالية السائلة عادة لمواجهة أية إلتزامات مالية معلقة أو متوقعة أو طارئة في المستقبل، وتتنوع أنواع الإحتياطيات وتعدد أغراضها، بيد أنها تعتبر أسلوبا من أساليب إدارة مخاطر الشركة، وحمائتها من الطوارئ المتوقعة، أو غير المتوقعة في المستقبل.

## 5. مصطلح إعادة التأمين:

يقصد بمصطلح (إعادة التأمين)، قيام شركة التأمين بإعادة تأمين تغطياتها لدى شركة تأمين أخرى أكبر منها، بحيث تشترك معها في تفتيت جميع أو بعض الأخطار حال تحققها، فالعملية التي يتم بموجبها تحميل معيدي التأمين كل أو بعض الخطر مقابل إشتراك معين من الشركة تعرف بعملية إعادة التأمين، أو التأمين على شركات التأمين، بحيث تكون الشركة التي قامت بالتأمين أصلا على المؤمن له مسئولة أمامه عن دفع أي التزامات طبقا لشروط وثيقة التأمين.

## 6. مصطلح هيئة الرقابة الشرعية:

تعتبر "هيئة الرقابة الشرعية" ركيزة إستراتيجية تقوم عليها المؤسسات المالية الإسلامية، وهيئة الرقابة الشرعية عبارة عن مجموعة من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات المالية المعاصرة، حيث يعهد إليهم النظر في أعمال المؤسسة المالية بغرض حفظها عن المخالفات الشرعية، كما تتاط بها أعمال الرقابة والتفتيش على سلامة التطبيق العملي، وتكون قراراتها ملزمة، وتصدر تقريرها الشرعي السنوي الذي يتم ضمه إلى التقرير السنوي للشركة.

## 7. التنمية الاقتصادية:

عبارة عن تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي زيادة نصيب الفرد، فضلا عن إجراء العديد من التغييرات في هيكل الصناعة نوعية السلعة والخدمات إضافة إلى تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل القومي.

## 8. التمويل:

هو توفير المال اللازم للإستثمار في أموال نقدية أو عناصر ومستلزمات إنتاج أو خدمة بشرية.

### تمهيد:

يعد التأمين كغيره من الأنشطة الاقتصادية مكونا أساسيا في القطاع المالي لكل إقتصاد، حيث تطور تدريجيا في ظل النظام الإقتصادي الرأسمالي؛ وإرتسى قطاع التأمين أهمية بالغة في الحياة الإقتصادية للمجتمع المسلم.

وبعد الأزمة المالية العالمية التي عصفت بإقتصاديات العالم، وما نتج عنها من إنهيار شركات العالم الواحدة تلوى الأخرى؛ ساد النقاش في السبعينيات والثمانينات حول إيجاد حل مقبول لإدارة الأخطار المالية المحدقة بشركات التأمين، ثم جاءت إعتراضات المدرسة الإسلامية على التأمين التقليدي؛ فكان ظهور التأمين الإسلامي في منتصف التسعينيات من خلال بضعة شركات كنموذج قابل للتطور والدراسة. حيث دخل منافسون جدد لسوق التأمين، فإنتقلت صناعة التكافل من مرحلة التعلم والفهم إلى درجة كبيرة من الواقعية.

وفي ظل التطورات الإقتصادية فقد شهدت صناعة التأمين التكافلي الإسلامي نموا ملحوظا، وهذا ما جعل التأمين الإسلامي التكافلي منافس قوي للتأمين التقليدي خلال السنوات القليلة الماضية عبر مختلف أنحاء العالم؛ فوفقا للإحصائيات المتوافرة في هذا الخصوص نسجل تزايد ملحوظ في شركات التأمين التكافلي وإعادة التأمين التكافلي موزعة عبر العالم، لأنها مبنية على أساس التعاون على البر وتوثيق أواصر الأخوة بين المسلمين.

ويرجع ذلك إلى تنامي الطلب على المنتجات التأمينية التكافلية، وحاجة السوق المالي لها. حيث حققت إسهامات جبارة في تطوير وصياغة وضبط المنتجات التأمينية الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية، من خلال الجهود الحديثة في إعادة بعث المؤسسات المالية الإسلامية وتفعيلها في الأنظمة المالية المعاصرة، وبشكل خاص تطبيق نظام التأمين التكافلي الإسلامي.

### ■ أولا: مشكلة الدراسة.

لعب التأمين التكافلي دورا هاما على جميع الأصعدة، حيث يمثل نقطة مركزية تبرز التكافل بين أفراد المجتمع، من خلال أشكاله المتعددة، ولكي يستمر التأمين التكافلي في أداء دوره على أكمل وجه كان لابد من إيجاد أساليب لتطويره وتميمته تواكب التطورات التي تشهدها المجتمعات خاصة في السنوات الأخيرة، مع مراعاة هذه الأساليب لضوابط الشريعة الإسلامية.



مما سبق كان من الضروري البحث في التطورات التاريخية للتأمين التكافلي وتقسيماته، مع التركيز على الضوابط التي تحكمه، ودراسة أساليب وأشكال تنميته.

ومن هنا يبرز التساؤل الرئيسي للموضوع على النحو التالي:

**كيف يساهم قطاع التأمين التكافلي في التنمية الاقتصادية؟**

▪ **ثانياً: الأسئلة الفرعية.**

إنطلاقاً من هذا التساؤل الرئيسي نسعى للإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما هو الغرض من وجود التأمين التكافلي؟
2. ماهي آليات تفعيل دور شركات التأمين التكافلي في أعمال التنمية الاقتصادية؟
3. ما هو واقع التطبيق العملي لنظام التأمين التكافلي؟

▪ **ثالثاً: الفرضيات.**

من أجل دراسة وتحليل الموضوع تم طرح الفرضيات التالية:

1. يختلف التأمين التكافلي عن التأمين التقليدي، حيث يعتبر التأمين التكافلي هو أكثر شرعية والأنسب أساساً والأكثر مراعاة لحقوق المؤمنون له؛ أساسه هو التكافل والتعاون ومواجهة الخطر وليس تنمية المال.
2. نظام التأمين التكافلي يعمل على رفع أداء نشاطه، حيث يهدف لتوصل إلى آليات واسعة للتنمية الاقتصادية في كافة مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية.
3. حققت تطبيقات التأمين التكافلي الإسلامي نجاحاً كبيراً وامتدوراً نتيجة زيادة توسع أسواقه في مستوى أنحاء العالم.

### ▪ رابعاً: إطار البحث.

يعتبر التأمين التكافلي الإسلامي موضوعاً واسعاً له العديد من المداخل والأبواب، وإنطلاقاً من ذلك ومن أجل إعطاء الموضوع حقه من الدراسة، كان من الأهمية بمكان تخصيص الموضوع في جانب أساليب تطوير وتنميته على إقتصاد التنمية الإقتصادية، بدءاً بأساليب تفعيله التي تقوم على أساس التبرع، وفقاً للضوابط والأسس الشرعية التي يقوم عليها، مع أخذ التجربة الرائدة لدولة السعودية، والتركيز على تجربة الجزائر.

☞ ولتحقيق ذلك قمنا بإنجاز هذا البحث ضمن الحدود والأبعاد التالية:

- 1. الحدود الموضوعية:** نتناول من خلال دراستنا الحكم الشرعي للتأمين التكافلي، كما يتضمن البحث دراسة أوجه الاختلاف بين التأمين التكافلي والتأمين التقليدي؛ والصعوبات التي تواجه تطبيق نظام التأمين التكافلي الإسلامي.
- 2. الحدود الزمنية:** غطت الدراسة فترات زمنية متعددة تمتد من سنة 2006 إلى غاية الوقت الحالي من سنة 2018، وهذا حسب الإنجازات والمشاريع التي قامت بها كل دولة في مجال التأمين التكافلي.
- 3. الحدود المكانية:** حيث قمنا بدراسة تجارب بعض الدول العربية وهي: الجزائر والسعودية وذلك للأسباب التالية:
  - ✓ إختيار دولة الجزائر؛ حيث تسمح بممارسة نشاط التأمين التكافلي، رغم سيادة قانون التأمين التجاري. بغرض التعرف على واقع صناعة التأمين التكافلي وسبل تنمية نشاطها في ظل إقتصاد يغلب عليه نظام التأمين التجاري.
  - ✓ إختيار دولة السعودية، التي تشهد تطوراً كبيراً في أداء صناعة التأمين التكافلي، وذلك بغرض التعرف على المجهودات التي تبذلها في سبيل تنمية وتطوير هذه الصناعة.

### ▪ خامسا: أسباب اختيار الموضوع.

يرجع سبب اختيار هذا الموضوع إلى العديد من الأسباب يمكن إيجازها في دافعين رئيسيين، أحدهما ذاتيا والآخر موضوعيا.

### ✓ الدوافع الذاتية:

1. شعورنا بأهمية الموضوع المتأتية من ضرورة البحث في شرعية التأمين التكافلي، بإعتباره بديلا شرعيا لنظام التأمين التجاري وبما يتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية.
2. الميل إلى جانب الاقتصاد الإسلامي؛ والرغبة في إثراء المعرفة الذاتية حول الموضوع، خاصة مع تنوع إحتياجات المجتمع المختلفة.

### ✓ الدوافع الموضوعية:

1. بروز نوع من الاهتمام بالتأمين التكافلي خلال السنوات الأخيرة من قبل العديد من الدول عربية كانت أو غربية.
2. الإنتشار الكبير الذي شهده نظام التأمين التكافلي وما حضي به من قبول علماء المسلمين، وعرف إنتشارا في مختلف أنحاء العالم.

### ▪ سادسا: أهمية الموضوع.

بالإمكان إبراز أهمية الموضوع قيد الدراسة في النقاط الآتية:

1. التعرف على الأهمية البالغة لنظام التأمين التكافلي، لكونه مبني على أساس التعاون بين المشتركين.
2. تنامي الإهتمام بالتأمين التكافلي في ظل ما يقدمه من آفاق واسعة للتنمية الإقتصادية في كافة القطاعات ومجالات تطبيقاته الإقتصادية.
3. تحديد سبل وآليات تنمية نظام التأمين التكافلي من أجل رفع أدائه وتطوير نشاط شركاته.
4. الإستفادة من تجارب بعض الدول العربية في مجال تنمية صناعة التأمين التكافلي.

### ▪ سابعاً: أهداف البحث.

نسعى من خلال هذا البحث الوصول إلى جملة من الأهداف نذكر من بينها ما يلي:

1. التعرف على مفهوم التأمين التكافلي الإسلامي لاسيما مفهومه بإعتباره نظاما وكذلك بإعتباره عقدا.
2. التعرف على أهداف التأمين التكافلي الإسلامي، والأسس الحاكمة له سواء كانت أسس عامة أم خاصة؛ والتي تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية.
3. إبراز الدور التنموي الذي يلعبه التأمين التكافلي الإسلامي على واقع التنمية الإقتصادية.
4. الوقوف على الأساليب والمصادر الفعالة التي يتم من خلالها تمويل عقد التأمين التكافلي والتعرف على مقومات التأمين التكافلي الإسلامي، وما يواجهه من تحديات وسبل مواجهتها.
5. عرض النجاح الذي حققته صناعة التأمين التكافلي من خلال التعرف على تجارب بعض الدول العربية؛ وتوضيح إدارة وعمل هذه الشركات بغرض تحديد سبل تنميتها والرفع من أدائها.

### ▪ ثامناً: منهج البحث.

تم الاعتماد على المناهج التالية من أجل إثبات صحة الفرضيات من عدمه وهي كالاتي:

- **المنهج التاريخي:** وذلك بغرض تتبع التطورات التي مرت بالتأمين التكافلي على مر الأزمنة، وهذا حسب الإصلاحات التي قامت بها كل دولة في مجال التأمين وخاصة التأمين التكافلي الإسلامي.
- **المنهج الوصفي التحليلي:** يرجع الهدف الأساسي من وراء هذا المنهج إلى وصف مختلف الأساليب الفعالة التي يتم اعتمادها من أجل تمويل عقد التأمين التكافلي، والضوابط الشرعية التي تحكم نشاط الشركات التأمينية التكافلية.
- **منهج المقارن:** في هذا الصدد تم التطرق إلى النقاط والفروق الجوهرية للتأمين التكافلي والتأمين التقليدي، والتركيز على تجارب التأمين التكافلي في كل من دولة الجزائر، وذلك في إطار سعيها لإصلاح منظومتها المالية والمصرفية؛ ودولة السعودية بإعتبارها الدولة الرائدة في هذا المجال.

### ■ تاسعا: الدراسات السابقة.

توجد العديد من الدراسات التي إهتمت بالتأمين التكافلي، منها ما إهتم بتأصيله الشرعي ومبادئه التي يرتكز عليها التكافل؛ وأخرى بالواقع العملي لشركات التأمين التكافلي، كما عقدت في هذا الصدد العديد من الملتقيات والمذكرات، نذكر من جملة ذلك ما يلي:

- **محمد ليبيا:** التأمين التعاوني وتطبيقاته، أطروحة دكتوراه، قسم الفقه وأصول الفقه، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا، 2007، هذه الدراسة تطرقت إلى حقيقة التأمين وأنواعه، كما قام الباحث بتسليط الضوء على التأمين التعاوني وعلاقته بغيره من الأنواع، وذلك من حيث التشابه والاختلاف، كما تناول الباحث دراسة تطبيقية لنظام التأمين التعاوني في كل من بنك الجزيرة بالمملكة العربية السعودية، وشركة إخلاص بماليزيا وقام بالمقارنة بين التطبيقين.

- **محمد مكي سعد الجرف:** التأمين التبادلي الإسلامي دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون، رسالة ماجستير، قسم الإقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة، 2008، حاول الباحث من خلالها دراسة وتوضيح شرعية التأمين التبادلي الإسلامي حيث تناول أسس التأمين التبادلي وحكمه إضافة إلى حكم التأمين التجاري، غير أن الدراسة لم تتناول تطبيقات نظام التأمين التبادلي الإسلامي من طرف بعض الدول.

- **رياض منصور الخلفي:** قوانين التأمين التكافلي الأسس الشرعية والمعايير الفنية، بحث مقدم لمؤتمر التأمين التعاوني أبعاده وآفاقه، وموقف الشريعة الإسلامية منه، الجامعة الأردنية، يومي 11-13 أبريل 2010، حاول الباحث من خلال دراسته تحديد الأثر والجوانب القانونية لنظام التأمين التكافلي، كما قدم الباحث بتحديد الأسس الشرعية والمعايير الفنية التي تبنى عليها صناعة التأمين التكافلي؛ وقد تناول الباحث أبرز المسائل المطروحة للبحث والمناقشة والمتعلقة بتقنين أعمال شركات التأمين التكافلي.

- **كريمة عيد عمران:** التأمين الإسلامي والتنمية الإقتصادية والإجتماعية، بالأردن، سنة 2014. حيث تم التطرق في هذا الكتاب الذي كان أصله أطروحة دكتوراه في النقود والتمويل، فتناول فيه موضوع التأمين من خلال ماهيته ووظائف شركات التأمين وإعادة التأمين، كما تم تحديد الضوابط الشرعية لعقد التأمين والعلاقات التعاقدية بين شركات التأمين التكافلي. وتم التطرق إلى الأسس الإدارية والمحاسبية للتأمين التعاوني، وإلى الدور التنموي للتأمين التعاوني في التنمية الإقتصادية.

أما بحثنا هذا فهو يركز على المفاهيم الأساسية للتأمين التكافلي، وعلى المبادئ والأسس الداعمة التي يقوم عليها عقد التأمين التكافلي، إضافة إلى ذلك كيفية تفعيل دور التأمين التكافلي في التنمية الاقتصادية، من خلال الأساليب الحديثة والفعالة التي تواكب الإقتصاد، في ظل الضوابط الشرعية التي تحكمه. وفي الأخير تم تسليط الضوء على نماذج بعض شركات التأمين التكافلي (الجزائر والسعودية) والتوصل إلى الإحصائيات الهادفة من عمل الشركات، والإشارة إلى أهم المنتجات والخدمات التأمينية التكافلية التي تسوقها شركات التأمين التكافلي في سوق التأمين.

### عاشرا: خطة وهيكل البحث.

تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول، وذلك حسب ما اقتضاه الموضوع

الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول التأمين التكافلي؛ وتم التطرق فيه إلى مفهوم التأمين التكافلي والمبادئ الأساسية التي يقوم عليها التكافل، وكذا الأساليب والطرق لتفعيل التأمين التكافلي الإسلامي، وكل ذلك وفقا للضوابط التي تحكمه في إطار الشريعة الإسلامية.

الفصل الثاني: مكانة التأمين التكافلي في التنمية الاقتصادية؛ يتناول هذا الفصل الأساليب والمتطلبات الأساسية؛ لأداء فعال لعقد التأمين التكافلي في مجال التنمية الاقتصادية. في كافة جوانبها ومجالاتها الاقتصادية التي تتطابق مع موقف الشريعة الإسلامي لنشاط إقتصادي متميز.

الفصل الثالث: واقع وتطبيق شركات التأمين التكافلي في الجزائر والسعودية؛ تم التطرق إلى عموميات حول شركات التأمين التكافلي وأنواعها المختلفة وإدراج آليات عملها، وتم تسليط الضوء على كل من دولة الجزائر والسعودية والتوصل إلى هيكل شركاتها، وإحصائيات تجاربها.

خاتمة: تكون فيها الخلاصة العامة، نتائج إختبار الفرضيات التي تم الانطلاق منها، نتائج البحث، والتوصيات المقترحة من أجل تفعيل دور التأمين التكافلي في التنمية الاقتصادية. ما أمكن خاصة بعد معرفة مدى أهميته في أي مجتمع وخاصة الجزائر، ومن ثم آفاق البحث.

تمهيد:

لعل مصطلح "التأمين التكافلي" لم يكن شائعا ولا معروفا في الأوساط العلمية ولا العملية، فالتأمين التكافلي أو التعاوني ليس مجالا للتجارة وتحصيل الأرباح. بل يهدف إلى التخفيف من آثار الكوارث التي تحل بالإنسان.

يعتبر التأمين التكافلي الإسلامي مطلب نبيل يتماشى مع الفطرة الإنسانية، وحيث أن الإنسان مهما أوتى من قوة في بدنه، وسعة في رزقه، ورجاحة في عقله لا يقوى على دفع الآثار الضارة التي تترتب على الكوارث التي حلت به، لاسيما الكوارث المفاجئة، فلا يقوى على دفعها بمفرده. بل لا بد له من التعاون والتكافل مع الآخرين، فكانت سنة الحياة هي: التعاون والتكافل بين الإنسان وأخيه الإنسان، لا ترمي إلى تنمية الثروة وتحقيق الربح، بل تهدف إلى توزيع الآثار الضارة الناشئة عن الخطر الحادث على مجموع الأفراد الذي يجمعهم دين أو نسب أو حرفة أو ...، بدلا من أن تبقى على كاهل المتضرر بمفرده، ليتجرع مرارتها وتؤرقه حسرتها.

وهذه المفاهيم تناولها الفصل الأول من خلال المباحث التالية:

**المبحث الأول: ماهية التأمين التكافلي.**

**المبحث الثاني: المبادئ الأساسية للتأمين التكافلي.**

**المبحث الثالث: أساليب وطرق تفعيل التأمين التكافلي.**

### المبحث الأول: ماهية التأمين التكافلي.

إرتبط ظهور التأمين التكافلي أو الإسلامي بظهور المصارف الإسلامية وإرتبط نجاحها بما تحقّقه الصيرفة الإسلامية عموماً. لدى سيتم التعرف على المفاهيم الأساسية للتأمين التكافلي من خلال المراحل التاريخية لنشأته ومشروعيته؛ والخصائص التي يقوم عليها هذا العقد. والتركيز على الأسس والأهداف الداعمة للتأمين التكافلي، والمكانة التي يشهدها هذا القطاع في العالم.

### المطلب الأول: مفهوم التأمين التكافلي.

لتعريف التأمين التكافلي لابد من معرفة معنى كل من مصطلحات التأمين والتكافل.

### الفرع الأول: تعريف التأمين.

إن للتأمين جوانب قانونية وفنية واقتصادية. وبالتالي لا يمكن إعطاء تعريف شامل لكل هذه الجوانب في آن واحد رغم إجتهد الكتاب والمختصين للوصول إلى تعريف شامل له. لذلك من أجل تعريف التأمين ينبغي الوقوف على كل جانب من جوانبه على حدى.

### أولاً: لغة

الأمان والأمنة بمعنى، وقد أمن وأنا وأمنة بمفتحتين فهو آمن وأمنة غيره من الأمن والأمان<sup>1</sup>. وقد أمنت فأنا آمن وأمنت غيري من الأمن والأمان ضد الخوف<sup>2</sup>. والمقصود منه طمأنينة النفس وسكونها بتوفير أسباب الطمأنينة وكذلك نستعمل كلمة الأمن عند الخوف ومن ذلك قوله تعالى: بعد بسم الله الرحمن الرحيم: ﴿الَّذِي

أَطْعَمَهُمْ مِّنْ جُوعٍ وَعَآمَنَهُمْ مِّنْ حَوْفٍ﴾<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، معجم مختار الصحاح، مادة "أمن"، الجزء 01، طبعة منقحة كاملة التشكيل ومميزة التدليل، مكتبة لبنان، 1999، ص: 11.

<sup>2</sup> محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، معجم لسان العرب، مادة "أمن"، الجزء 13، دار النشر دار صادر، بيروت، لبنان، 2010، ص: 22.

<sup>3</sup> سورة قريش، الآية رقم: 04.

وكذلك: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنَا وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلِّينَ وَعَهَدْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾<sup>1</sup>.

### ثانيا: إصطلاحا

التأمين يعني الضمان والقدرة على درء المخاطر<sup>2</sup>، والتأمين يحمل معنى الحماية والوقاية كمنع الجريمة قبل وقوعها، والحفاظ على الممتلكات وذلك بتقليل الأضرار<sup>3</sup>.

### ثالثا: التعريف الفني

التأمين هو: "عملية فنية تزاولها هيئات منظمة مهمتها جمع أكبر عدد ممكن من الأخطار المتشابهة وتحمل تبعاتها عن طريق المقاصة بينهما وفقا لقوانين الإحصاء، ومن مقتضى ذلك حصول المؤمن لهم حالة تحقق الخطر المؤمن عليه على عوض مالي يدفعه المؤمن، في مقابل وفاء الأول بالأقساط المتفق عليها في وثيقة التأمين"<sup>4</sup>.

كما أن التأمين: "عمل من أعمال التنظيم والإدارة، وذلك لأنه يقوم بتجميع أعداد كافية من الحالات المتشابهة للتقليل من درجة عدم التأكد إلى حد مرغوب فيه"<sup>5</sup>.

### رابعا: التعريف القانوني

لقد عرف المشرع الجزائري في المادة 619 من القانون المدني. التأمين بأنه: "عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي يشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيرادا، أو أي تعويض مالي آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقيق الخطر المبين بالعقد. وذلك مقابل قسط أو أي دفعة مالية أخرى. يؤديها المؤمن له للمؤمن"<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> سورة البقرة، الآية رقم: 125.

<sup>2</sup> محمد جودت ناصر، إدارة أعمال التأمين بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار مجد لاوي للنشر، عمان، 1998، ص: 15.

<sup>3</sup> أحمد محمد لطفي أحمد، نظرية التأمين المشكلات العملية والحلول الإسلامية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص: 10.

<sup>4</sup> سليمان بن إبراهيم بن الشبان، التأمين وأحكامه، دار ابن حزم، بيروت، 2003، ص: 38.

<sup>5</sup> عيد الله سلامة، الحظر والتأمين الأصول العلمية والعملية، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1980، ص: 91.

<sup>6</sup> القانون المدني الجزائري رقم: 619 من المادة 02 من الأمر رقم 95-07 المتعلق بالتأمينات، (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 13، الصادرة بتاريخ الأربعاء 7 شوال 1415 هـ الموافق ل 8 مارس 1995م)، ص: 04.

### خامسا: التعريف الإقتصادي

التأمين هو وسيلة إقتصادية يمكن عن طريقها إستبدال خسائر كبيرة محتملة بأخرى صغيرة مؤكدة والتي تتمثل في قسط التأمين<sup>1</sup>.

### من التعاريف يتضح لنا:

أن التأمين هو وسيلة إقتصادية لإجتباب خسائر مالية كبيرة محتملة (مبالغ التأمين) مقابل تحمل خسائر مالية صغيرة مؤكدة (الأقساط). وهذا من شأنه تدعيم المركز المالي للأفراد والمؤسسات. لأنه في غياب التأمين يلجأ الأفراد والمؤسسات إلى تكوين إحتياطات كبيرة لمواجهة الخسائر المحتملة. لكن من خلال التأمين يتم إستغلال هذه الإحتياطات في أوجه الإستثمار المختلفة بدلا من الإحتفاظ بها. بالإضافة إلى ضمان تعويض الخسائر المحتملة<sup>2</sup>.

### الفرع الثاني: تعريف التكافل.

صيغة التكافل هي صيغة للمشاركة بين طرفين أو أكثر أن كلا منهم ضامن للآخر، وهذا هو التكافل.

### أولاً: لغة

"أصل التكافل في اللغة من الكفالة، وهي الضمان، للديون، أو الإلتزام بالحفظ والرعاية، وتأتي بمعنى الكافل العائل، كفه يكفله وكفله إياه"<sup>3</sup>.

### ثانياً: إصطلاحاً

التكافل هو قيام مجموعة بالإشتراك في نظام يتيح لهم التعاون في تحمل الضرر الواقع على أحدهم بدفع تعويض مناسب للمتضرر من خلال ما يتبرعون به من الأقساط<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> مختار الهانس وإبراهيم عبد النبي حمودة، مقدمة في مبادئ التأمين بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص: 42.  
<sup>2</sup> هدى بن محمد، تحليل ملاءة ومردودية شركات التأمين دراسة حالة الشركات الجزائرية للتأمينات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: بنوك وتأمينات جامعة منتوري- قسنطينة، الجزائر، 2004/2005، ص: 19.  
<sup>3</sup> محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين إبن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، معجم لسان العرب، مادة "كفل"، الجزء 11، دار النشر دار صادر، بيروت، لبنان، 2010، ص: 589.  
<sup>4</sup> عبد الستار أبوغدة، نظام التأمين التكافلي من خلال الوقف (بديلا عن التأمين من خلال إلتزام التبرع)، ندوة عالمية حول التأمين التعاوني من خلال نظام الوقف، أيام: 1-4 مارس 2008، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، ص: 02.

### ثالثا: مشروعية التكافل

لا تخفى مشروعية التكافل بشتى صور التكافل، لتعاون على البر والتقوى، وذلك للنصوص الشرعية التي تحت عليه.

#### • من القرآن الكريم:

ونكتفي منها بقوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ<sup>ع</sup> وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ<sup>ط</sup>﴾<sup>1</sup>.

#### • من السنة النبوية:

قوله عليه الصلاة والسلام: " والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه"<sup>2</sup>.

قوله: " مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى"<sup>3</sup>.

### الفرع الثالث: نشأة التأمين التكافلي.

أول تطبيق لعقود التأمين التكافلي بنك فيصل الإسلامي بالسودان عام 1979، وبدء التطبيق الفعلي بعد صدور فتوى مجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي. حيث تم إنشاء ثلاثة مجموعات مالية (بنك فيصل الإسلامي، مجموعة دلة البركة، دار المال الإسلامي) لشركات تأمين تكافلية. لتنتقل الفكرة إلى دولة ماليزيا التي أعادت صياغة الفكرة و نشرتها و صدرتها على مستوى العالم<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> سورة المائدة، الآية رقم: 02.

<sup>2</sup> ماهر ياسين الفحل المحقق النووي، راتب النابلسي، أخرجه البخاري ومسلم، الموسوعة الشاملة رياض الصالحين، وهو جزء من حديث طويل أوله: من نفس عن مؤمن كربه، 1999، ص: 250.

<sup>3</sup> حسين حمدان الدسوقي حمامة، الموسوعة المسيرة في الإعجاز العلمي (أخرجه أحمد ومسلم في المسند، صحيح جامع، رقم الحديث 5849)، دار المقاصد للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1999، ص: 602.

<sup>4</sup> خليل مولاي، التأمين التكافلي الإسلامي في الواقع و الآفاق، ورقة بحثية: التحديات التي تواجه الصناعة المالية الإسلامية، الملتقى الدولي الأول: الإقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، غليزان، الجزائر، ص ص: 5-6.

وتبرز هذه المراحل من خلال التواريخ المهمة<sup>1</sup>:

- ☞ سنة 1964: عقد في دمشق إجتماع للمجتمع الفقهي الإسلامي نوقش فيه موضوع التأمين حيث إتفق معظم الفقهاء على حرمة التأمين التجاري وأقروا التأمين التعاوني بديلا عنه.
- ☞ سنة 1979: قام بنك فيصل الإسلامي في السودان بتأسيس أول شركة تأمين تكافلي تحت إسم شركة التأمين الإسلامية السودانية. وفي نهاية نفس السنة قام بنك دبي الإسلامي في الإمارات العربية المتحدة بتأسيس الشركة العربية الإسلامية للتأمين في إمارة دبي.
- ☞ سنة 1983: ظهرت إلى حيز الوجود في جزر الباهاما<sup>2</sup> شركة التكافل وإعادة التكافل الإسلامية التي تتعامل مع شركات التأمين الإسلامية فقط.
- ☞ سنة 1984: ظهرت شركة التكافل الماليزية التي يملكها البنك الإسلامي الماليزي.
- ☞ سنة 1985: تأسست في المملكة العربية السعودية أول شركة تأمين إسلامية مملوكة بالكامل للحكومة السعودية تحت إسم: الشركة الوطنية للتأمين التعاوني.
- ☞ سنة 1992: ظهرت في البحرين شركة التأمين الإسلامية العالمية، والتي كان لبنك البحرين الإسلامي دورا مهما في إنشائها، وإستثمار أموالها.
- ☞ سنة 1996: ظهرت إلى حيز الوجود شركة التأمين الإسلامية المساهمة العامة المحدودة في الأردن من قبل البنك الإسلامي الأردني.
- ☞ سنة 2009: بلغ عدد الشركات الإسلامية التكافلية 173 شركة معظمها شركات تأمين مباشر وبعضها شركات إعادة التأمين. والبعض الآخر شركات تأمين وإعادة تأمين موزعة في العالم<sup>3</sup>.
- ☞ سنة 2014: بلغ عدد شركات التأمين التكافلي 216 شركة معظمها شركات تأمين مباشر وبعضها شركات إعادة تأمين، والبعض الآخر شركات تأمين وإعادة تأمين موزعة عبر العالم، 09 منها في شمال إفريقيا<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> صالح أحمد بدار، التأمين التكافلي الإسلامي، ورقة ضمن الندوة العلمية الدولية حول التأمين التعاوني، الرياض، السعودية، 22 جانفي 2009، ص: 02.

<sup>2</sup> حربي محمد عريقات وسعيد جمعة عقل، التأمين وإدارة المخاطر، ط01، دار الثقافة، 2005، ص: 51.

<sup>3</sup> صالح أحمد بدار، التأمين التكافلي الإسلامي، مرجع سابق ذكره، ص: 02.

<sup>4</sup> Mohamed Damak and Zeynep Holmes, **Islamic Finakce Outlook 2015**, Standard Poor's rating services, September 2014, P: 23.

الفرع الرابع: تعريف ومشروعية التأمين التكافلي.

يرتكز عقد التأمين التكافلي على عدة تعريف ومفاهيم، كلها مرتبطة بتعاليم ومبادئ الشريعة الإسلامية.

أولاً: تعريف التأمين التكافلي.

لقد تعددت المسميات هذا التأمين (التكافلي، التبادلي، التعاوني، الإسلامي) وإختلفت التعاريف المقدمة للتأمين التكافلي الإسلامي من باحث إلى آخر. وذلك كل حسب نظرتة لهذا المفهوم.

✚ إلا أننا نذكر أهمها فيما يلي:

"هو نظام يقوم على التعاون بين مجموعات أو أفراد يتعهدون على وجه التكافل بتعويض الأضرار التي تلحق بأي منهم عن تحقيق المخاطر المتشابهة، وهؤلاء هم المساهمون في تحميل المخاطر لهم في المصالح ما للمؤمن له الذي أصابه الضرر"<sup>1</sup>.

**التعريف الدقيق للتكامل التكافلي المعاصر هو:** "التأمين التكافلي يهدف إلى تقديم الخدمة للمستأمن (حامل الوثيقة)، بطريقة تعاونية مشروعة خالية من الغرر المفسد للعقد والربا وسائر المحضورات، وذلك بتقديم المستأمن إشتراكات متبرعا بها كلياً أو جزئياً لتكوين محفظة تأمينية تدفع منها التعويضات عند وقوع الضرر للمؤمن، ويقصر دور الشركة على إدارة أعمال التأمين وإستثمار أموالها"<sup>2</sup>.

**كما يعرف التأمين التكافلي هو:** "إتفاق بين أشخاص يكونون معرضين لأخطار متشابهة على تلافي الأضرار الناشئة عن تلك الأخطار، وذلك بدفع إشتراكات على أساس الإلتزام بالتبرع، ويتكون من ذلك صندوق تأمين له ذمة مالية مستقلة، بحيث يتم منه التعويض عن الأضرار التي تلحق المشتركين من جراء وقوع الأخطار المؤمن لها، ويتولى إدارة الصندوق هيئة مختارة من حملة الوثائق أو شركة مستقلة وتأخذ جهة الإدارة أجراً مقابل إدارتها أعمال التأمين كما تأخذ أجراً أو حصة من الأرباح في مقابل إستثمارها لأموال الصندوق بصفتها وكيلاً بأجر أو مضاربة"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> أحمد محمد لطفي، المشكلات العلمية والحلول الإسلامية - نظرية التأمين، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007، ص: 239.

<sup>2</sup> جمال عبد الناصر، المعجم الإقتصادي للمصطلحات الإقتصادية، ط01، دار المشرق الثقافي وأسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص: 92.

<sup>3</sup> يوسف عبد الله الشبلي، مقارنة بين نظامي الوقف والتأمين التكافلي، ندوة عالمية عن التأمين التعاوني من خلال نظام الوقف، أيام: 1-4 مارس 2008، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، ص: 03.

### تعريف الإجرائي والشامل للتأمين التكافلي:

"هو عقد تأمين جماعي يلتزم بموجبه كل مشترك فيه بدفع مبلغ معين من المال على سبيل التبرع لتعويض المتضررين منهم على أساس التكافل والتضامن عند تحقيق الخطر المؤمن منه، وتدار العمليات التأمينية فيه من قبل شركة متخصصة على أساس الوكالة بأجر معلوم يحدد كل سنة مالية ويثبت في العقود ويدفع من إشتراكات حملة الوثائق".

### ثانياً: مسميات التأمين التكافلي.

إن الناظر في مفهوم التأمين التكافلي يتبين له أن التأمين التكافلي أو التعاوني يتسم بمجموعة من المسميات، أهمها ما يلي<sup>1</sup>:

1. يسمى هذا النوع عند البعض بالتأمين التبادلي، ذلك لأن المشتركين يتبادلون فيما بينهم على تحمل الأخطار والأضرار والكوارث التي تصيبهم وتوزيعها فيما بينهم، إضافة إلى أن المشترك في التأمين يجمع بين ضفتي المؤمن والمؤمن له.
2. يسمى بالتأمين التكافلي لأنه قائم على التبرع والتعاون في سبيل تحقيق التكافل لمواجهة الأخطار المحتملة.
3. يسمى هذا النوع من التأمين تعاونياً، وذلك لتعاون المشتركين في توزيع الأخطار التي تصيبهم والأضرار الناتجة عن المخاطر بينهم.
4. ويسمى أيضاً بالتأمين الإسلامي، ذلك لأنه يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وللتمييز بينه وبين التأمين التجاري.

<sup>1</sup> أحمد سالم محمد، التأمين التعاوني الإسلامي وتطبيقاته في شركة التأمين الإسلامية، الأردن، 2000، ص: 123.

الفرع الخامس: أركان عقد التأمين التكافلي.

✚ أركان عقد التأمين التكافلي الإسلامي أربعة تتمثل فيما يلي<sup>1</sup>:

- 1. المتعاقدان:** وهما حساب التأمين كشخصية إعتبارية ومهمته تسيير أعمال الشركة، وشركة التأمين الإسلامية، والعلاقة بينهما هي علاقة وكالة أو ما يسمى عقد إدارة، حيث تقوم الشركة بإبرام العقود والإتفاقيات ودفع التعويضات نيابة عن (صندوق حساب التأمين)، كما تقوم بإستثمار أموال الصندوق مضاربة بصفقتها مضاربا والصندوق رب المال، ولا مانع شرعا من الجمع بين الوكالة والمضاربة لإختلاف العاملين، ووكالة الشركة في مجال التواقيع وجمع الأقساط ودفع التعويضات وعملها كمضارب عمل آخر.
- 2. المشترك أو المستأمن:** هو الذي يرغب بالدخول في هذه الهيئة أو المشاركة فيها والعلاقة بينهما علاقة تبرع.
- 3. الصيغة:** أي الإيجاب والقبول، وشركة التأمين الإسلامي ليست ركنا وإنما وكيل عن حساب التأمين، أما في التأمين التجاري فهو مؤمنة وملزمة بالدفع.
- 4. شروط المتعاقدين:** يشترط في المتعاقدين أن يكون لهما الأهلية، وإلا فإن ولي المحجور عليه والقاصر هو من يقوم بإبرام العقد ومحل العقد في التأمين التعاوني الإسلامي والمعقود عليه في التأمين الإسلامي هو أمران<sup>2</sup>:

◀ **القسط المتبرع به مقبول من قبل المشترك:** يدفع مرة واحدة أو على أقساط، ويسمى قسط الإشتراك

لأنه يسدد في حينه عند توقيع العقد، وبسداد القسط يتحقق:

• القبول في هيئة المشتركين.

• التبرع بقيمة الأقساط لتحقيق الأهداف العامة.

◀ **مبلغ التأمين:** هو المبلغ الذي تدفعه الشركة الإسلامية نيابة عن حساب التأمين المشترك عند

تحقيق الخطر، ويطبق على قيمة الإشتراك جميع الأسس والضوابط الفنية، فالتأمين من الأضرار

مثلا يجب أن يؤدي إلى تعويض مناسب لا إلى الشراء.

التعويضات التي قد تدفع للمستأمن في حالة تحقيق الحادث المؤمن منه، أو مبلغ التأمين في حالة وقوع الحادث في التأمين على الحياة ( إذا أجزى هذا النوع من التأمين).

<sup>1</sup> سامر مظهر قنطجي، التأمين الإسلامي التكافلي (أسسه ومحاسيته)، دار شعاع، سوريا، 2008، ص: 25.

<sup>2</sup> حسن علي الشاذلي، التأمين التعاوني الإسلامي: حقيقته، أنواعه، مشروعيته، مؤتمر التأمين التعاوني أبعاد وآفاق وموقف الشريعة الإسلامية منه، الأردن، يومي: 11-13 أفريل 2010، ص: 14.

الفرع السادس: خصائص التأمين التكافلي.

✚ ينفرد التأمين التكافلي بخصائص تميزه عن غيره من أنواع التأمين الأخرى وأهمها<sup>1</sup>:

1- **إجتماع صفة المؤمن والمؤمن له لكل عضو:** حيث أن أعضاء هذا التأمين يتبادلون التأمين فيما بينهم، إذ يؤمن بعضهم بعضاً، فهم يجمعون بين صفتين في نفس الوقت مؤمنون ومؤمن لهم.

2- **إنعدام عنصر الربح:** الهدف من التأمين التكافلي هو توفير الخدمات التأمينية للأعضاء على أفضل صورة وبأقل تكلفة ممكنة، حيث يدفع المشتركون إشتراك التأمين بنية التبرع وليس بنية تحقيق أرباح وذلك لدرء المخاطر التي قد تحدث.

3- **عدم الحاجة إلى وجود رأس المال:** يتم فيه الإتفاق على توزيع الخسارة التي تحل بأي منهم عليهم جميعاً، مما يؤدي إلى عدم الحاجة إلى رأس المال.

4- **توفير التأمين بأقل تكلفة ممكنة:** تعمل مشاريع التأمين التكافلي على توفير الخدمة التأمينية لأعضائها بأقل تكلفة ممكنة، وذلك بسبب غياب عنصر الربح وإنخفاض تكلفة المصروفات الإدارية وغيرها، فلا يحتاج إلى وسطاء أو مصروفات أخرى مثل: الدعاية والإعلان، وذلك وفق نظام الحساب الذي تتوكل في إدارته و إستثماره شركة متخصصة وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

☞ ويقوم نموذج التأمين التكافلي على وجود طرفين يندمجان في شخص واحد هو حامل الوثيقة وذلك على النحو التالي<sup>2</sup>:

**طرفا العقد هما:** المشترك وشركة التأمين، فالمشترك هو المستأمن أو المؤمن له من جهة، وشركة التأمين التأمين باعتبارها ممثلة لهيئة المشتركين.

ويدخل التأمين التكافلي في كل النشاطات التأمينية في مختلف الأخطار المحتملة من الحريق، الحوادث في النقل البري والبحري والجوي، وفي كل أنواع الأموال، ما عدا التأمين على الحياة.

<sup>1</sup> عبد المطلب عبده السيد، الأسلوب الإسلامي لمزاولة التأمين، الطبعة الأولى، دار الكتاب، القاهرة، 1988، ص: 108.

<sup>2</sup> بلعيد بلعوج، سامية معزوز، سياسة التأمين التكافلي كبديل للسياسة التأمين التقليدية، ورقة مقدمة ضمن ملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحكمة المالية، جامعة سطيف، يومي: 20-21 أكتوبر 2009، ص: 06.

المطلب الثاني: أسس وأهداف التأمين التكافلي.

يعتبر التأمين التكافلي الإسلامي عقد جلي ونجاح على تفعيل ظاهرة التكافل والتعاون بين المسلمين، حيث يركز على مجموعة من الأسس والأهداف مما أدى إلى إتساعه أكثر في مختلف أنحاء العالم.

الفرع الأول: أسس التأمين التكافلي.

لابد من توافر أسس في التأمين التعاوني أو التكافلي ليبتعد هذا التأمين عن ساحة التأمين التجاري، تتمثل في<sup>1</sup>:

1. لا بد من شركات التأمين التكافلي أن تلتزم القائمين على إدارتها وإستثمار أموالها بأحكام الشريعة الإسلامية، ويتطلب من ذلك تعيين هيئة شرعية للإفتاء والرقابة وأن تكون فتاواها ملزمة.
2. فائض التأمين يكون حقا لحملة الوثائق على عكس شركات التأمين التجاري التي تحرص على الربح، فتبتلع كل الفوائض، وهي الفروق بين مجموع الأقساط وعوائدها، ومقدار التعويضات التي تدفعها الشركة في السنة بعد حسم مصاريف عمليات التأمين وإستثمار أمواله.
3. التعويض في التأمين التكافلي على الحوادث مقصور على الضرر الفعلي الناتج عن الحادث، وفي حدود مبلغ التأمين. وأما شركة التأمين على الأشخاص فتدفع مبلغ التأمين للمشارك أو لورثته بعد موته، ولو لم يحدث ضرر مادي.
4. التبرع بالأقساط من المشتركين أو حملة الوثائق<sup>2</sup>.
5. التعاون المادي الذي لا يكون أساسا بين الأشخاص وإنما بين مخاطر متعددة وهذا ما تقوم به الشركات الكبرى التي تقوم بنشاط معقد كشركات النقل والبتترول والمناجم.
6. التبرع بالأقساط من المشتركين أو حملة الوثائق التي تملك أموال التأمين.
7. شركة التأمين التكافلي شركة لإدارة عمليات التأمين، وإستثمار الأموال تتطلب وجود حسابات مستقلة لها وحسابات أخرى لحقوق المساهمين.

<sup>1</sup> وهبة الزحيلي، مفهوم التأمين التعاوني دراسة مقارنة، مؤتمر التأمين التعاوني أبعاده وأفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه، الأردن، أيام: 11-13 أبريل 2010، ص: 08.

<sup>2</sup> علي محي الدين القرّة داغي، مفهوم التأمين التعاوني: ماهيته وضوابطه ومعوقاته، دراسة فقهية إقتصادية، مؤتمر التأمين التعاوني أبعاده وأفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه، الأردن، يومي: 11-13 أبريل 2010، ص: 5-6.

الفرع الثاني: أهداف التأمين التكافلي.

هدف طالب التأمين التكافلي هو الحصول الأمان لنفسه عندما لا يستطيع علاجها أو لماله إن كان يملكه عندما يحدث الخطر، أما هدف المتبرعين للتأمين فهو طلب الأجر من الله بالتبرع بتحقيق الأمان لنفسه ولأخوته المشاركين معه.

✚ ويمكن حصر أهداف أو وظائف التأمين التكافلي فيما يلي<sup>1</sup>:

1. تحقيق الأمان للمستأمنين: فإن التأمين التكافلي يجعل المستأمن مطمئناً في ممارسة أعماله، دون تعرض لإحتمالات مخاطر المستقبل المتعددة.
2. تحقيق الكسب الحلال: يعني أن التأمين التكافلي يعد سبيلاً مشروعاً للكسب والربح الحلال شرعاً، وتقوم شركة التأمين التي تدير العمليات التأمينية على أساس الوكالة بأجر معلوم، والأدق أن يقال على أساس عقد المضاربة (المال من طرف والعمل من طرف آخر)، وطريق تحقيق الربح هو عن طريق استثمار شركة التأمين الأموال المجتمعة من أقساط التأمين، بالطرق المشروعة بوصفها مضاربة. وأما شركة التأمين فتحصل على الدخل المادي من طريق أرباح أموال المساهمين، ومن حصتها من أرباح المضاربة وكذا من أجر الوكالة المشروع في رأي القائلين بذلك.
3. إسهام شركات التأمين التكافلي في دعم المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية: فكل مؤسسة أو مصرف بحاجة للتأمين؛ وتفعيل أحكام الشريعة وتحقيق صلاحيتها لكل زمان ومكان<sup>2</sup>.
4. الإسهام في بناء الإقتصاد العام وتنميته وإزدهاره: عن طريق إدارة المشروعات الإقتصادية، وإستثمار أموال المساهمين والمستأمنين وترميم آثار الأخطار الحادثة، والمحافظة على أموال التأمين ومدخراته.
5. حماية الإقتصاد الوطني من إستغلال شركات التأمين التجاري: لأنها تهدف إلى تحقيق أكبر ربح ممكن على حساب المستأمنين وإستغلالهم بأخذ الأقساط بأسلوب إحتكاري.

<sup>1</sup> وهبة الزحيلي، مفهوم التأمين التعاوني دراسة مقارنة، مرجع سابق ذكره، ص: 03.

<sup>2</sup> مسفر بن عتيق الدوسري، مفهوم التأمين التعاوني، مؤتمر التأمين التعاوني أبعاده وأفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه، الأردن، أيام: 11-13 أبريل

المطلب الثالث: مكانة وتطور التأمين التكافلي.

شهد التأمين التكافلي الإسلامي نموا ملحوظا في العالم خلال السنوات القليلة الماضية، دفعه لأن يحجز لنفسه مكانة كبيرة في سوق التأمينات العالمية ويجعله منافسا قويا للتأمين التقليدي الذي ظل لسنوات عديدة يحظى وحيدا بكعكة هذا القطاع.

ف نجد اليوم وفقا للإحصائيات المتوافرة في هذا الخصوص تزايد ملحوظ في شركات التأمين التكافلي وإعادة التأمين التكافلي ليصل عددها أكثر من 54 شركة في المنطقة العربية و 103 شركات في العالم، وهو أمر لم يكن موجودا في الماضي القريب، إن لهذه الإحصائيات دلالة واضحة على تنامي الطلب على المنتجات التأمينية التكافلية وحاجة السوق المالي لها.

عرفت صناعة التأمين التكافلي نموا لوجود الدوافع التالية<sup>1</sup>:

1. توافق التأمين التكافلي مع أحكام الشريعة الإسلامية والمستند إلى قرارات المجامع الفقهية الدولية.
2. يشكل عدد المسلمين ما نسبته 20% من سكان العالم، يتنامى لديهم الرغبة في الإلتزام بأحكام الشريعة الإسلامية بما فيها أحكام المعاملات المالية، والمتضمنة صيغ التأمين الإسلامي، وهو سوق واعد.
3. إرتفاع معدلات النمو السكاني في العالم الإسلامي.
4. يغلب على التركيبة الإسلامية للعالم الإسلامي فئة الشباب المثقف الواعي الذي يخطط للمستقبل.
5. النمو المذهل في القطاع المالي الإسلامي حيث بلغ حجم السوق المالي الإسلامي 260 مليار دولار أي ما يعادل 20% من القطاع المالي العالمي.
6. تدني حجم الإنفاق على التأمين التقليدي بالنسبة لمعدل دخل الفرد في دول العالم الإسلامي حيث بلغت حوالي (1-1.7%) مقارنة ب (7-7.5%) في دول المغرب. مما يعني أن الباب مازال مفتوحا أمام الحملات الترويجية لصناعة التكافل بغية إقناع الجمهور بالتمتع بالطمأنينة من خلال التغطيات التأمينية التكافلية.
7. تصاعد وتيرة النمو الصناعي والتجاري لدى الدول المهتمة بصناعة التكافل.

<sup>1</sup> فضيلة معمر قوادري، التأمين التكافلي الواقع والأفاق، الملتقى الدولي السابع حول: الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطور-تجارب الدول- جامعة حسينة بن بوعلوي بالشلف، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، الشلف، الجزائر، يومي: 03-04 ديسمبر 1012، ص: 08.

ومن بين الإصلاحات التشريعية التي تبنتها بعض الدول والمتمثلة فيما يلي:

جعل صيغة التأمين التكافلي هي الصيغة التأمينية الوحيدة كما هو الأمر في المملكة العربية السعودية وجمهورية السودان.

تشجيع بعض الدول على الإستثمار في مجال التأمين التكافلي كما هو الحال في ماليزيا والكويت وقطر.

وبصفة عامة يمكن حصر أهم العوامل التي تمكن صناعة التأمين التكافلي من تكوين قاعدة عملاء عريضة على المديين المتوسط والطويل كما يلي<sup>1</sup>:

- نمو مذهل في قطاع الإستثمار الإسلامي في العقدين الماضيين.
- مقاومة للتأمين التقليدي من غالب الشرائح الإجتماعية.
- وعي بالمنتجات المالية الإسلامية وتفضيل لها.
- نظرة إيجابية من الجهات الرقابية والتشريعية المختصة.
- تزايد إهتمام شركات التأمين العالمية بإنشاء شركات إعادة تكافل.
- وتتوزع صناعة التكافل عالميا حسب الشكل التالي<sup>2</sup>:

▪ (56%) في الشرق الأوسط.

▪ (36%) في جنوب وشرق آسيا.

▪ (7%) في إفريقيا.

▪ (1%) في المناطق الأخرى من العالم.

يعمل في سوق قطاع التأمين التكافلي أكثر من 60 شركة منتشرة في أكثر من 20 دولة في العالم.

<sup>1</sup> خليل مولاي، التأمين التكافلي الإسلامي الواقع والأفاق، مرجع سابق ذكره، ص: 10.

<sup>2</sup> سامر مظهر فنطججي، تطور صناعة التأمين التكافلي وآفاقها المستقبلية، دار شعاع، حلب، 2010، ص: 03-04.

### المبحث الثاني: المبادئ الأساسية للتأمين التكافلي.

تؤثر المبادئ الأساسية للتأمين للتأمين التكافلي الإسلامي على عمليات التأمين، فعليها تبنى إتفاقيات إعادة التأمين، وهي تحكم عمليات التأمين التكافلي في كل مراحلها إبتداء من قبول التأمين التكافلي وما يتبعها من تسعير التأمين التكافلي وشروطه وأسس التعويض وتسوية الخسارة.

وعليه سيتم التعرف على المبادئ والوظائف الأساسية للتأمين التكافلي، والتوصل إلى الأنواع المختلفة للتأمين التكافلي، ومعرفة الفروق الجوهرية بين التأمين التكافلي والتأمين التجاري (التقليدي).

### المطلب الأول: مبادئ التأمين التكافلي ووظائفه.

إن التأمين التكافلي الإسلامي يقوم على جملة من المبادئ الأساسية التي تبنى عليها تطبيقاته القانونية والفنية، وأهم هذه المبادئ ما يلي:

#### الفرع الأول: مبادئ التأمين التكافلي.

تتمثل فيمايلي<sup>1</sup>:

#### أولاً: العمل تحت إشراف هيئة للفتوى والرقابة الشرعية.

نظراً لأن شركات التأمين التكافلي تقوم على أساس التعامل بأحكام الشريعة الإسلامية. فإن ما يعينها على تحقيق هدفها هو الإستعانة بذوي الإختصاص الشرعي لضمان تجسيد المبادئ الشرعية السامية في حقل التأمين التكافلي. حيث تقوم هيئة دائمة للفتوى والرقابة الشرعية بالرقابة على جميع الأعمال لضمان عدم تعرضها مع الأحكام الشرعية الإسلامية، وتكون قرارات هذه الهيئة ملزمة. تتكون الهيئة من عدد من رجال الفقه الإسلامي والقانون يتم إختيارهم من قبل الجمعية العمومية.

<sup>1</sup> عبد الرؤوف قطب، التجربة المصرية في التأمين التكافلي، ملخص لجلسات ومناقشات ملتقى التكافل الأول 20-21 جويلية 2005، القاهرة، مصر، ص: 04.

وبحق للهيئة مايلي<sup>1</sup>:

- المشاركة في وضع ومراجعة عمليات الشركة للتأكد من مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية.
- حضور إجتماعات الجمعية العمومية وإبداء أي رأي فيها.
- يحق لرئيس هيئة الرقابة الشرعية أو من يمثلها طلب حضور إجتماعات الإدارة لطرح أي موضوع.

**ثانياً: الفصل بين أموال المشتركين والمساهمين.**

يتم في شركات التأمين الفصل بين أموال المشتركين (المؤمن لهم) وأموال المساهمين، وذلك من خلال تخصيص حسابات منفصلة لكل منهم وإضافة عائد الإستثمار الخاص بكل جانب إلى أصله.

**ثالثاً: توزيع الفائض التأميني على المشتركين.**

يعتبر الفائض التأميني من أبرز الخصائص المميزة لنظام التأمين التكافلي الإسلامي، ويقصد بمصطلح الفائض التأميني الأموال المتبقية في صندوق المشتركين كمحصلة للفرق الموجب بين موارد الصندوق واستخداماته.

تعد أقساط التأمين المحصلة وعوائد إستثماراتها والإسترداد والمخصصات والإحتياطيات، ويقابله في الشركات التجارية مصطلح الربح، إلا أن الربح ناتج عن تشغيل ذي هدف تجاري محض، وأما الفائض التأميني فهو ناتج عن تشغيل ذي هدف تكافلي وتعاوني بين مجموعة المشتركين، وتختلف نسب توزيع الفائض التأميني بين المشتركين وحملة الأسهم من سوق تأميني آخر. وهذا الفائض يمكن أن يرحل لتعزيز إحتياطيات المشتركين وإما أن يوزع عليهم كل حسب نسبة مشاركته التكافلية، وإما أن يخصم من قيمة القسط المستحق للدفع عند تحديد الوثيقة لفترة جديدة، وهذه الخاصية هي من أسرار النجاح والمصداقية لنظام التأمين التكافلي.

<sup>1</sup>عثمان الهادي إبراهيم، التكافل وإعادة التكافل: ماهيته، تطوره، ومتطلبات نجاحه، ملخص لجلسات ومناقشات ملتقى التكافل الأول 20-21 جويلية 2005، القاهرة، مصر، ص: 15.

✚ وأهم هذه المبادئ نوجزها كالتالي<sup>1</sup>:

1. التبرع: تبرع المشترك في نظام التأمين الإسلامي بكل الأقساط التي يدفعها إلى صندوق هيئة المشتركين.
2. عدم مخالفة نشاط الشركة لأحكام الشريعة الإسلامية في كل مسيرتها.
3. توزيع الفائض التأميني على المشتركين.
4. المشاركة في الخسائر الزائدة عما جمع من إشتراكات.
5. الإدارة: تقوم شركة أو هيئة بالإدارة، مقابل أجر معين، أو حصة من أرباح المضاربة في أموال المشتركين.
6. فصل أموال حملة الأسهم (شركة التأمين) عن أموال (هيئة المشتركين).

الفرع الثاني: آلية عمل التأمين التكافلي.

✚ نعرض فيما يلي كيفية عمل التأمين التكافلي<sup>2</sup>:

- يضع المشتركون الأقساط في صندوق التكافل على أساس الهبة بشرط العوض للتعاون على تفتيت الأخطار.
- يدفع الإشتراكات على أساس التملك للصندوق وتكون للصندوق شخصية إعتبارية مستقلة يمكن بها من أن يملك الأموال ويستثمرها ويملكها حسب اللوائح المنظمة لذلك.
- تدير شركة التكافل صندوق التبرع من حيث دفع التعويضات ومتابعة المطالبات على أساس الوكالة بأجر.
- يوكل إلى شركة التكافل استثمار قسط من أموال الصندوق، وهي بذلك تستحق أجرة الوكالة بالإستثمار أونصيب من الربح إن كانت مضاربة.

<sup>1</sup> حسن علي الشاذلي، التأمين التعاوني الإسلامي حقيقته، أنواع، مشروعيته، مرجع سابق ذكره، ص: 15-16.

<sup>2</sup> فضيلة معمر قوادي، التأمين التكافلي الواقع والأفاق، مرجع سابق ذكره، ص: 06.

### المطلب الثاني: أنواع التأمين التكافلي.

✚ للتأمين التكافلي تقسيمات عديدة نذكر منها<sup>1</sup>:

#### أولاً: التأمين التكافلي البسيط ( التبادلي المباشر).

المراد به تعاون مجموعة من الأشخاص لتفادي الأضرار الناتجة عن خطر معين، بحيث يدفع كل منهم مبلغ من المال ليتم تعويض من أصيب بالخطر منهم من مجموع تلك الإشتراكات، وإذا بقي شيء أعيد لهم، وإذا لم تف الأقساط أخذ منهم.

#### ثانياً: التأمين التكافلي المركب (التبادلي المتطور).

هو تأمين تكافلي بسيط في الأصل إلا أنه تتولى إدارته شركة متخصصة بصفة الوكالة، ويكون جميع المستأمنين مساهمين في هذه الشركة، وتتكون منهم الجمعية العمومية، ثم مجلس الإدارة. ويتمثل الفرق في كون التأمين التكافلي البسيط يكون فيه عدد المستأمنين محدوداً ويعرف بعضهم بعضاً، ولكن إذا كثر عددهم وتعددت المخاطر أصبحوا يحتاجون إلى إدارة مستقلة تتولى إدارة شؤونهم، وتكون منهم على الوكالة بأجر معلوم وهي شركة التأمين.

#### ثالثاً: التأمين الإجتماعي<sup>2</sup>.

الذي تقدمه الدول أو الشركات، حيث تقوم الدول بتحمل العبء الأكبر، ومع ذلك تفرض على العاملين في الدولة بدفع نسبة من رواتبهم، ثم تقوم الدولة أو الشركة بالالتزام لهؤلاء أو ورثتهم في حالة العجز، أو الموت، أو بلوغ سن القانونية للمعاش في شكل رواتب شهرية، أو مكافأة، أو نحو ذلك.

#### رابعاً: التأمين التكافلي العام.

إن برنامج التكافل العام هي أساساً عقود ضمان مشترك قصير الأجل (سنة واحدة في الغالب)، يوفر تعويضاً تعاونياً عند حدوث نوع من الخسارة، ويتم تصميم البرامج لتلبية الاحتياجات لحماية الأشخاص وكيانات الشركات فيما يتعلق بالخسارة الجوهرية أو الضرر الناتج عن خطر فجائي أو كارثة تتعرض لها

<sup>1</sup> علي محي الدين القرعة داغي، مفهوم التأمين التعاوني: ماهيته وضوابطه ومعوقاته، دراسة فقهية إقتصادية، مرجع سابق ذكره، ص: 08.

<sup>2</sup> سليمان بن دريع العازمي، التأمين التعاوني ومعوقاته وإستشراف مستقبله، ورقة مقدمة ضمن الندوة العلمية الدولية حول التأمين التعاوني، الرياض، السعودية، 22جانفي 2009، ص: 21.

عقارات أو موجودات أو ممتلكات المشتركين، ويتم تجميع إشتراك التكافل المدفوعة ضمن صندوق المخاطر للمشاركين حسب مبدأ الإلتزام بالتبرع لتغطية عناصر مخاطر العمل المتأصلة في أنشطتها التكافلية.

من الواضح أن أنشطة الإستثمار في وعاء أو صندوق التكافل العام تعد ثانوية بالنسبة لأنشطة العمل التكافلي، إلا أنها يمكن أن تكون مهمة لقدرة الصندوق على السداد، خاصة في حال المخاطر.

### خامسا: التأمين التكافلي العائلي.

يهدف التكافل العائلي على توفير المساعدة المالية للمشاركين وعائلاتهم، في حالة النكبات المتعلقة بالوفاء أو العجز، ويتطلب عادة هذا النوع من التأمين التكافلي من مؤسسة التكافل الدخول في علاقة طويلة الأجل طوال السنوات التي تم تحديدها مع المشتركين، كما يتطلب من المشترك أن يسدد دفعات منتظمة بإعتباره مشاركا في برنامج التأمين التكافلي.

ومن الواضح في التكافل العائلي أنه يتم إعادة تقسيم إشتراكات التأمين التكافلي المدفوعة إلى حسابين مختلفين<sup>1</sup>:

➤ **أموال المشتركين:** وهي أموال إستثمارية مخصصة حصرا من أجل هدف تكوين رأس المال.  
 ➤ **أموال مخاطر المشتركين:** وهي الأموال المخصصة لتغطية المخاطر التي تتضمنها أنشطة التأمين التكافلي ويتم دفع إشتراكات فيه على أساس الإلتزام بالتبرع.

● إن فصل المبالغ المضافة لحساب إستثمار المشتركين وحساب مخاطر المشتركين وحساب مخاطر المشتركين على التوالي يتم عادة بناء على نسب معينة من اشتراكات التأمين التكافلي المدفوعة، ويشكل ذلك عادة جزءا من تسعير وتصميم منتج التأمين التكافلي العائلي. وتشير مؤسسة التكافل العائلي إلى الفرق بين الحسابين ونسبة كل منهما في الإشتراك الشامل الذي لا يمكن لأي طرف وحده أن يغيره طوال مدة عقد التكافل.

● غير أنه توجد بعض منتجات التكافل العائلي مثل التكافل الجماعي أو التكافل بأجل التي لا تتطلب بالضرورة علاقة طويلة الأجل بين مؤسسة التكافل والمشاركين في التكافل تغطي هذه المنتجات فترة قصيرة وعلى هذا الأساس فهي لا تشمل عنصر استثمار لصالح المشتركين. وتعمل في العادة هذه الأنواع من

<sup>1</sup> عبد السلام اسماعيل أوناغن، المبادئ الأساسية للتأمين التكافلي وتأصيلها الشرعي، مؤتمر التأمين التعاوني، أبعاده وأفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه، الأردن، أيام: 11-13 أبريل 2010، ص: 10.

المنتجات بآلية التكافل العام نفسها حيث تعتبر كل إشتراكات التأمين التكافلي تبرعا ويتم قيدها مباشرة في حساب مخاطر المشتركين.

### المطلب الثالث: الفرق بين التأمين التكافلي والتأمين التجاري.

يمكن تحديد أهم أوجه الاختلاف بين التأمين التكافلي والتأمين التجاري في النقاط الخمسة التالية<sup>1</sup>:

#### أولاً: المرجعية النهائية

تتمثل المرجعية النهائية بجميع الأنشطة والأعمال والعمليات التي تجري في شركات التأمين التكافلي بأنها تنحصر في أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، في حين أن المرجعية النهائية لشركات التأمين التجاري (التقليدي) تخضع إلى التشريعات والأعراف الخاصة بالتأمين في كل دولة.

#### ثانياً: العلاقة القانونية

حيث يقوم عقد التأمين التكافلي على أساس عقود التبرعات في الفقه الإسلامي، فيكون بديل الإشتراك التكافلي أو التعاوني شريكا مع مجموعة المشتركين في تحمل الأخطار حال وقوعها وتحققها على أفراد المشتركين. وأما عقد التأمين التجاري فهو عقد مفاوضة قائم على احتمال وقوع الخطر، فهو عقد بيع للأمان من أعباء المخاطر والتهديدات التي قد تحصل وقد لا تحصل في المستقبل.

#### ثالثاً: العلاقات المالية في العملية التأمينية (الفائض التأميني)

يقوم الهيكل المالي لشركات التأمين التكافلي على قسمين مختلفين من الحسابات هما<sup>2</sup>:

✓ حساب المساهمين (حملة الأسهم)؛ ويمثل نظامياً رأس مال الشركة.

✓ حساب المؤمن عليهم (حملة الوثائق)؛ ويمثل نظامياً صندوق التأمين التكافلي.

أما في شركة التأمين التجاري فإن المؤمن عليه يقوم بأداء العوض الذي يبذله نظير شراء الأمان من الخطر

المستقبلي.

<sup>1</sup> رياض منصور الخليفي، تقييم تطبيقات وتجارب التأمين التكافلي الإسلامي، ملتقى التأمين التعاوني، الهيئة الإسلامية للاقتصاد والتمويل، الكويت، 20-22 جانفي 2009، ص: 12-13.

<sup>2</sup> هارون نصر، التأمين على الحياة، الطبعة العربية، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص: 124-125.

### رابعاً: إستقلالية محفظة التأمين

إن محفظة التأمين ليست مستقلة عن أموال الشركة في التأمين التقليدي. وجميع ما يدفعه المستأمنون من أقساط التأمين فيها تكون مملوكة للشركة. بخلاف شركات التكافل، فإن محفظة التأمين فيها منفصلة تماماً عن أموال الشركة وليست مملوكة لها.

### خامساً: ملكية الأرباح

إن الأرباح الحاصلة من إستثمار الأقساط كلها مملوكة في التأمين التقليدي، للشركة بحكم كون الأقساط مملوكة لها، ولا حق للمستأمنين في هذه الأرباح. أما ما يستحقونه من مبالغ التأمين أو التعويضات عند الأضرار المؤمن عليها فإنما يستحقونه بحكم عقد التأمين، لا من حيث إنهم مساهمون في الإستثمار. بخلاف شركات التكافل، فإن أرباح الأقساط فيها ليست مملوكة للشركة. وإنما هي مملوكة لمحفظة التأمين التي هي مملوكة للمستأمنين<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> عبد الستار أبوغدة، أسس التأمين التكافلي، ورقة مقدمة ضمن المؤتمر الثاني للمصارف الإسلامية، دمشق، سوريا، أيام: 11-12-13 مارس 2007، ص: 09.

الجدول رقم (01): الفروق الجوهرية بين التأمين التكافلي الإسلامي والتأمين التجاري.

التأمين التجاري (التقليدي).	التأمين التكافلي الإسلامي.
فلا يخلو من الربا والغرر والجهالة والمقامرة، ولذلك قال الفقهاء بحرمة.	يقوم على التعاون وليس فيه الربا بنوعيه الفضل والنسيئة، ولا يستغل ما جمع من الأقساط في معاملات ربوية، وأن الغرر لا يؤثر في عقود التبرعات.
فالعلاقة بين الشركة والمستأمنين تقوم على المعاوضة، فالمستأمن يأخذ مبلغ التأمين عند وقوع الخطر مقابل دفع قسط التأمين، والمؤمن يأخذ قسط التأمين مقابل تعهده بدفع مبلغ التأمين عند وقوع الخطر.	العلاقة بين المؤمن والمستأمنين تقوم على التبرع وذلك عن طريق إسهام أشخاص بمبالغ نقدية تخصص لمن يصيبه ضرر.
فلا يعود أصل أو أي جزء من قيمة القسط المدفوع بأي حال من الأحوال إلى المستأمن، لأنه دخل في ملكية الشركة.	أصل قيمة القسط المدفوع يعود لصاحبه (المستأمن بعد إستقطاع حصته من التعويضات والمصروفات وإعادة التأمين)، وهذا ما يسمى بالفائض.
فتتملك الأقساط وتدخل في ملكيتها.	لا تتملك الأقساط، وإنما هي تكون ملكا لحساب التأمين المنقل عنها.
فعوائد إستثمارات أصول الأقساط لصالح الشركة التجارية فقط دون غيرها.	عوائد إستثمار أصول الأقساط تعود إلى حساب التأمين بعد إستقطاع حصة الشركة كمضارب.
فتهدف الشركة إلى تحقيق أعلى ربحية لأصحابها.	الهدف منه تعاون أفراد المجتمع
فأرباح الشركة ناتجة عن عملياتها ومن إستثماراتها، أو فوائدها الربوية، ومن بقية الأقساط بعد المصاريف والتعويضات.	أرباح الشركة ناتجة عن إستثماراتها لأموالها الذاتية وحصتها كمضارب في عوائد الإستثمار أو أجرها بإعتبارها وكيلة.

المصدر: علي محي الدين القره داغي، التأمين التعاوني ماهيته وضوابطه ومعوقاته، دراسة فقهية إقتصادية، مؤتمر التأمين التعاوني أبعاده وأفاقه، الأردن، أيام: 11-13 أبريل 2010 ص: 21.

هارون نصر، التأمين على الحياة، ط01، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص: 124-

كما يتبين من خلال الجدول رقم 01: الفروق الجوهرية بين التأمين التكافلي والتأمين التجاري؛ تبعا لإختلاف كل منهما عن الآخر من خلال:

✓ التأمين التكافلي الإسلامي هو إتفاق أشخاص يتعرضون للأخطار معينة على تلافى الأضرار الناشئة عن هذه الأخطار وذلك بدفع إشتراكات على أساس الإلتزام بالتبرع، ويتكون من ذلك صندوق تأمين له حكم الشخصية الاعتبارية وله ذمة مالية مستقلة، (صندوق) يتم منه التعويض عن الأضرار التي تلحق أحد المشتركين من جراء وقوع الأخطار المؤمن منها وذلك طبقا للوائح والوثائق. ويتولى إدارة هذا هذا الصندوق هيئة مختارة من حملة الوثائق وتديره شركة مساهمة بأجر تقوم بإدارة أعمال التأمين وإستثمار موجودات الصندوق.

أما:

✓ التأمين التقليدي التجاري فهو عقد معاوضة مالية يستهدف الربح من التأمين نفسه وتطبق عليه أحكام المعاوضات المالية التي تؤثر فيها الغرر.

### المبحث الثالث: أساليب وطرق تفعيل التأمين التكافلي.

تعد صناعة التأمين التكافلي التي تنمو بشكل متسارع في عالمنا الإسلامي من أبرز القضايا المعاصرة الملحة التي تحتاج إلى تجلية ضوابطها وأحكامها الشرعية، من خلال بيان دور الرقابة الشرعية في ضبط عمل شركات التأمين التكافلي، والإلتزام بضوابط التأمين التكافلي من حيث إعادة التأمين والفائض التأميني ليعتبر المشروع منها عن الممنوع.

وسيتيم في هذا المبحث التعرف على مختلف الأساليب الفعالة للتأمين التكافلي التي لا تخالف أحكام الشريعة الإسلامية، من خلال أسلوب الرقابة الشرعية على شركات التأمين التكافلي، وعلى أسلوب إعادة التأمين والفائض التأميني لنظام التأمين التكافلي الإسلامي.

### المطلب الأول: الرقابة الشرعية على شركات التأمين التكافلي.

تلتزم مؤسسات التأمين التكافلي الإسلامي في نظامها الأساسي بابا خاصا، أو بنودا خاصة للإلتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وعدم مخالفتها، فإن هذا يتطلب وجود هيئة رقابة شرعية لكل مؤسسة لتوجيهها ومتابعتها.

#### الفرع الأول: تعريف الرقابة.

تتخذ الرقابة جملة من التعاريف نذكر ما يلي:

#### أولاً: لغة

تأتي الرقابة في اللغة على عدة معاني، منها: الحفظ، فالرقيب هو الحفظ الذي لا يغيب عنه شيء<sup>1</sup>، ومنه قوله تعالى: ﴿مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾<sup>2</sup>. والإنتظار<sup>3</sup>، ومنه قوله تعالى على لسان شعيب عليه السلام: ﴿وَأَرْتَقِبُوا إِنِّي مَعَكُمْ رَقِيبٌ﴾<sup>4</sup>، والإشراف والعلو<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الأتصاري الرويفعي الإفريقي، لسان العرب، مادة رقب، باب الباء، فصل الراء، جزء: 01، دار صادر، بيروت، 2010، ص: 434.

<sup>2</sup> سورة ق، الآية رقم: 18.

<sup>3</sup> ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، ص: 434.

<sup>4</sup> سورة هود، الآية رقم: 93.

<sup>5</sup> محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني المرتضى الزبيدي، معجم تاج العروس، مادة رقب، باب الباب، فصل الراء، ط 01، جزء: 03، دار الهداية، الكويت، 2010، ص: 516.

ثانياً: الرقابة شرعا

لايختلف المعنى المراد من الرقابة في الشرع عن معناها في اللغة فقد ورد إستعمال هذا اللفظ ومشتقاته في آيات قرآنية متعددة بمعنى الحفظ، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا مُرْسِلُوا النَّاقَةَ فِتْنَةً هُمْ فَارْتَقِبُهَا وَأَصْطَبِرُ﴾<sup>1</sup>. وقوله سبحانه: ﴿حَزَجَ مِنْهَا خَائِفًا يَتَرَقَّبُ ط قَالَ رَبِّ نَجِّنِي مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾<sup>2</sup>. ومن أسمائه سبحانه: الرقيب، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾<sup>3</sup>. أي مطلعاً حفيظاً لأعمالكم.

ثالثاً: الرقابة إصطلاحاً

هي وضع ضوابط شرعية مستمدة من الأدلة الشرعية، ثم متابعة تنفيذها للتأكد من صحة التنفيذ<sup>4</sup>. يشرف على الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية هيئة تسمى: "هيئة الرقابة الشرعية" وهي: جهاز يضم عدداً من الفقهاء المتخصصين في المعاملات المالية يضع الضوابط ملزمة للمؤسسة، ويتابع تنفيذها للتأكد من سلامة التنفيذ<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> سورة القمر، الآية رقم: 27.

<sup>2</sup> سورة القصص، الآية رقم: 21.

<sup>3</sup> سورة النساء، الآية رقم: 01.

<sup>4</sup> عبد الحميد محمود البعلي، الرقابة الشرعية الفعالة في المؤسسات المالية الإسلامية، ط01، المؤتمر الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، السعودية، ص: 31.

<sup>5</sup> يوسف بن عبد الله الشبلي، الرقابة الشرعية على شركات التأمين التعاوني، مؤتمر التأمين التعاوني أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه، الإمارات، أيام: 11-13 أبريل 2010، ص: 03.

الفرع الثاني: أهمية الرقابة الشرعية على مؤسسات التأمين التكافلي.

من خلال الوقوف على الهدف من هيئات الرقابة الشرعية نجد أنها تلعب دوراً مهماً في المؤسسات المالية الإسلامية.

وتتمحور هذه الأهمية فيما يلي<sup>1</sup>:

- (1) تنص المؤسسات المالية الإسلامية، ومنها مؤسسات التأمين التكافلي الإسلامية، في نظامها الداخلي على الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية منها تسير عليه في جميع أعمالها ونشاطاتها المالية، ومن هنا جاءت هيئات الرقابة الشرعية صمام أمان لهذه المؤسسات المالية لتنشيط أعمالها بما يتفق أحكام الشريعة الإسلامية، وفي هذا تحقيق للمقصد الرئيس لقيام هذه المؤسسات.
- (2) إن وجود هيئات الرقابة الشرعية الفعالة يحول دون استخدام الشريعة الإسلامية أسماً تسويقياً لبعض المؤسسات المالية، لبعض المؤسسات المالية تروج لخدماتها بوصفها بأنها إسلامية، وربما لا تكون كذلك.
- (3) إن الكثيرين من المتعاملين مع المؤسسات المالية الإسلامية إختاروها على أساس إلتزامها بأحكام الشريعة الإسلامية، وبالتالي فإن وجود هيئات رقابة شرعية على مؤسسات التأمين التكافلي الإسلامية يعمل على طمأنة جمهور المتعاملين معها، وتزيد ثقتهم بها<sup>2</sup>.
- (4) إن العاملين في شركات التأمين التكافلية الإسلامية أكثرهم من ذوي الإختصاصات المالية والإدارية يتعذر عليهم الإحاطة بفقهاء المعاملات المالية الشرعية، مما يلزم عنه وجود هيئات للرقابة الشرعية تعينهم على تطبيق أحكام الشريعة في عملهم<sup>3</sup>.
- (5) ظهور صور جديدة من المعاملات المتصلة بعمل المؤسسات المالية تحتاج إلى تاصيل فقهي لمعرفة حكمها الشرعي، ومدى مشروعيتها تطبيقها في هذه المؤسسات، الأمر الذي يترتب عليه ضرورة وجود علماء من أهل الإختصاص والدراية بفقهاء النوازل، يتمثلون بهيئة رقابة شرعية ويكونوا على إتصال بالعاملين في هذه المؤسسات، لإسعافهم بالأحكام الشرعية لهذه النوازل، وتذليل العقبات امامهم.

<sup>1</sup> يوسف بن عبد الله الشيبلي، الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية، ضوابطها، وأحكامها، ودورها في ضبط عمل المصارف، مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي، الدورة التاسعة عشر، الإمارات، أيام: 27-30 أبريل، 2009، ص: 05.

<sup>2</sup> إبراهيم عبد اللطيف إبراهيم العبيدي، دراسة لهيئات الفتوى والرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دبي، أيام: 30-31 ماي، ص: 20.

<sup>3</sup> علي بن محمد العبدروس، الرقابة الشرعية على المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دبي، أيام: 30-31 ماي، 2009، ص: 21.

6) إن هيئات الرقابة الشرعية تقوم بوظيفة دعوية في المجتمع، وذلك من خلال ما يلي<sup>1</sup>:

✚ العمل على نشر تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في المؤسسات المالية، فوجود الهيئات الشرعية أدى إلى إنتشار المؤسسات المالية الإسلامية في الكثير من الدول، وفي ذلك حفظ لمقصد مهم من مقاصد الشريعة الإسلامية وهو حفظ الدين.

**الفرع الثالث: أنواع ووظائف الرقابة الشرعية.**

تتجلى للرقابة الشرعية عدة أنواع ووظائف مختلفة نوجزها فيما يلي:

**أولاً: أنواع الرقابة الشرعية**

✚ الرقابة الشرعية على نوعين<sup>2</sup>:

- ✓ **الرقابة الداخلية:** وفي هذا النوع تكون هيئة الرقابة خاصة بالمؤسسة المالية، والمراقبون الشرعيون يكونون من ضمن الجهاز الإداري فيها.
- ✓ **الرقابة الخارجية:** ويتولى هذا النوع أعضاء هيئة الرقابة الشرعية المستقلين عن المؤسسة المالية، أي من خارج الجهاز الإداري فيها، ومن الممكن أن تتم الرقابة الخارجية من خلال مكاتب تدقيق شرعي تضم هيئة فتاوى ومراقبين شرعيين، وتقدم خدماتها لمؤسسات مالية متعددة، على غرار المعمول به في المكاتب المحاسبية الخارجية (الدولية).

**ثانياً: وظائف الرقابة الشرعية**

✚ يؤدي جهاز الرقابة الشرعية في شركة التأمين التكافلي وظيفتين أساسيتين<sup>3</sup>:

- **الوظيفة الأولى:** وضع المعايير الشرعية لضبط عمل الشركة، وهذه الوظيفة تأخذ حكم الفتوى، لأن ما يصدر عن الهيئة بهذا الخصوص يعد أحكاماً شرعية، فيجب الأخذ بضوابط الفتوى والمفتي فيها. وهذه الوظيفة لاشك في أنها من أخطر الوظائف، إذ إن عضو هيئة الرقابة هنا مبلغ عن الله أحكامه، بل لا يقتصر دوره على التبليغ فحسب بل يتعداه إلى الإلزام، فهي فتوى ملزمة للمؤسسة.

<sup>1</sup> محمد زيدان، تفعيل دور الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دبي، أيام: 30-31 ماي 2009، ص: 19.

<sup>2</sup> يوسف بن عبد الله الشيبلي، الرقابة الشرعية على شركات التأمين التعاوني، مرجع سابق ذكره، ص: 8-9.

<sup>3</sup> يوسف بن عبد الله الشيبلي، مرجع نفسه، ص: 06.

▪ **الوظيفة الثانية:** التأكد من سلامة تنفيذ الشركة للمعايير والاحكام الصادرة من هيئة الرقابة، وفحص مدى التزامها بتلك الأحكام في جميع أنشطتها<sup>1</sup>.

### الفرع الرابع: مراحل الرقابة الشرعية على مؤسسات التأمين التكافلي.

تهدف هيئات الرقابة الشرعية على مؤسسات التأمين التكافلي إلى تسيير أعمالها وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وحتى يتم هذا الأمر على أكمل وجه لابد من تهيئة الأمر ثم متابعته ثم مراجعته، لذا فإن مراحل الرقابة الشرعية على مؤسسات التأمين التكافلي تمر في وبيان هذه المراحل على النحو التالي:

#### ➤ المرحلة الأولى: الرقابة الشرعية قبل التنفيذ.

وتتمثل الرقابة الشرعية في هذه المرحلة بما يلي<sup>2</sup>:

1. النظر في النظام الأساسي للمؤسسة، وتقويم ما يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.
2. دراسة نماذج العقود، وصياغتها بما يتفق وأحكام الشريعة.
3. إصدار الفتاوى فيما يعرض عليها من مستجدات.
4. محاولة إيجاد بعض وسائل الإستثمار المشروعة للإستفادة منها في المؤسسة.

#### ➤ المرحلة الثانية: الرقابة الشرعية أثناء التنفيذ.

وتتمثل الرقابة الشرعية في هذه المرحلة بما يلي<sup>3</sup>:

1. متابعة تنفيذ عمليات المؤسسة ونشاطاتها، وملاحظة مدى توافقها وأحكام الشريعة الإسلامية، وتطابقها مع ما صدر عن هيئة الفتوى من فتاوى، وتصحيح الأخطاء التي تقع في مرحلة التنفيذ.
2. التحقق من الشكوى المتعلقة بالتطبيق الشرعي التي قد تقع في مرحلة التنفيذ.
3. إبداء المشورة الشرعية للعاملين في المؤسسة فيما يتعلق بعمليات التنفيذ.

#### ➤ المرحلة الثالثة: الرقابة الشرعية بعد التنفيذ.

وتتمثل الرقابة الشرعية في هذه المرحلة بما يلي<sup>4</sup>:

1. مراجعة عمليات المؤسسة وتدقيقها من الناحية الشرعية بعد الإنتهاء من تنفيذها.

<sup>1</sup> معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط، الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (معيان الضبط) رقم: 03، ص: 15.

<sup>2</sup> العياشي فداد، الرقابة الشرعية ودورها في ضبط أعمال لمصارف الإسلامية: أهميتها، شروطها، طريقة عملها، مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي، الدورة التاسعة عشر، الإمارات، أيام: 27-30 أبريل 2009، ص: 10.

<sup>3</sup> حمزة حماد، نحو تفعيل دور الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دبي، أيام: 30-31 ماي 2009، ص: 23.

<sup>4</sup> سليمان نعيم الراعي، أثر هيئات الفتوى والرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر الذي نظمته كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، أيام: 15-18 ماي 2005، ص: 388.

ويتم التدقيق في هذه المرحلة بأسلوبين:

أ- العينة العشوائية. ب- التدقيق الشامل لجميع معاملات المؤسسة.

2. تقييم العمل الشرعي في المؤسسة بعد التنفيذ.
3. دراسة الملاحظات التي يبديها المتعاملون مع المؤسسة من الناحية الشرعية.
4. إبداء الملاحظات ورفع التوصيات المتعلقة بالعمل الشرعي إلى الجهات المختصة.

### المطلب الثاني: إعادة التأمين التكافلي.

لقد تطور التأمين التكافلي فيما بعد فتولته شركات ضخمة تجمع مساهمات المؤمن له وتضيف إليها نفقات الإدارة والريح المرتقب وتتولى التعويض على المتضررين فأضحت وسيطا بين المتعرضين للمخاطر والمتضررين منها، وحيث أن عبء المساهمة في الأضرار يضمحل كلما يزداد عدد المساهمين، كما يتناقض بنفس النسبة لإحتمال إلحاق خسارة فادحة بشركة التأمين نتيجة إصابة عملائها بنسبة أعلى من الكوارث التي تهدد مجموع أرباب المهنة التي يتعاطونها، ولهذا سعت شركات التأمين التكافلي إلى تحميل عبء التعويض عن خطر معين أكبر عدد من الشركات، وهذا ما يطلق عليه بإعادة التأمين.

### الفرع الأول: تعريف إعادة التأمين

تعرف إعادة التأمين بأنها: "العملية التي بموجبها ينقل المؤمن المباشر إلى المؤمن المعيد جزءا من الأخطار التي قبل التأمين عليها بقصد تحقيق أكبر قدر ممكن من التناسق بين هذه الأخطار"<sup>1</sup>. ويمكن أن نعرفها كذلك بأنها: "عقد بمقتضاه تلتزم إحدى شركات التأمين بالمساهمة في تحمل أعباء المخاطر المؤمن منها لدى شركات أخرى"<sup>2</sup>.

يعرف عقد إعادة التأمين على أنه: "عقد ما بين معيد التأمين والمؤمن المباشر، وهذا الأخير يتحمل المسؤولية الكاملة أمام المؤمن له على الأخطار محل التأمين، في المقابل يدفع المؤمن المباشر قسط لمعيد التأمين وذلك لتحمله كل أو جزء من الأخطار وحسب الشروط المتفق عليها في العقد يلتزم بدفع التعويض للمؤمن له في حالة حدوث الخطر"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> أحمد شرف الدين، أحكام التأمين في القانون والقضاء دراسة مقارنة، ط01، الكويت، 1983، ص: 85.

<sup>2</sup> محمود علي السرطاوي، إعادة التأمين، مؤتمر التأمين التعاوني أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه، الأردن، أيام: 10-13 أبريل 2010، ص: 02.

<sup>3</sup> Griselda Deelstra et Guillaume Plantin, *Theorie Du Risque et Reassurance*, Economica, Paris, 2006, P: 61.

وإعادة التأمين في شركات التأمين الإسلامية يعني قيام شركة التأمين الإسلامية بالتأمين على الأخطار التي يتعاون المستأمنون على ترميمها فيما بينهم لدى شركات إعادة التأمين العالمية مقابل أقساط تدفعها للشركة العالمية وتتحمل الأخيرة التعويضات التي يستحقها المستأمنون في حال وقوع الأخطار<sup>1</sup>.

لذا فإن إعادة التأمين يهدف إلى حماية شركات التأمين من الخسائر المحتملة لوثائقها عن طريق تحويل تلك الخسائر إلى معيد التأمين، بمعنى إسترداد خسائرها من معيد التأمين مقابل قسط تدفعه للمعيد<sup>2</sup>.

### الفرع الثاني: العناصر الأساسية في عملية إعادة التأمين.

يعتبر تقدير المبلغ الذي يحتفظ المؤمن المباشر من كل عملية تأمينية ذات أهمية بالغة له، فعلى أساسه يتم تحديد الجزء المعاد تأمينه، كما أنه كلما زاد المبلغ المحتفظ بها زادت الحصة التي يحتفظ بها المؤمن من الأقساط المدفوعة، وفي المقابل تقل حصة هذا المؤمن في قيمة التعويضات المنتظر دفعها من معيدي التأمين إذا ما تحقق الخطر المؤمن منه ولا يعتبر حد الإحتفاظ المشار إليه جامدا ولكنه يتغير تبعا لبعض العوامل أهمها<sup>3</sup>:

1. المؤمن المباشر: وهو المؤمن الأصلي والذي يقوم بالتنازل عن حصة من العملية لمعيد أو معيدي التأمين وبالتالي فإنه يقوم بنقل جزء من الخطر إلى هيئة أو هيئات إعادة التأمين.
2. معيد التأمين: الهيئة التي تقبل إعادة التأمين وقد تكون هيئة مهمتها الأساسية إعادة التأمين أو تمارس نشاط إعادة التأمين إلى جانب أعمالها التأمينية الأخرى.
3. المبلغ المحتفظ به: وهو الفرق بين مبلغ التأمين الذي إتفق المؤمن الأصلي مع المؤمن له على دفعة عند وقوع الخطر والمبلغ المعاد تأمينه لدى هيئة إعادة التأمين.
4. عمولة إعادة التأمين: وهو ذلك المبلغ الذي تتقاضاه هيئة التأمين المباشر لتغطية المصاريف التي تحملتها في سبيل حصولها على تلك العملية.
5. عقد إعادة التأمين: وهو إتفاق بين هيئتين هما المؤمن الأصلي وهيئة إعادة التأمين<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> محمد عثمان شبير، المعاملات المالية المعاصرة، ط01، دار النفائس، الأردن، ص: 157.

<sup>2</sup> نبيل محمد مختار، إعادة التأمين، ط01، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011، ص: 03.

<sup>3</sup> أسامة عزمي سلامة، شقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، ط01، دار الحامد، عمان، 2007، ص: 107.

<sup>4</sup> سليمان إبراهيم بن النتيان، التأمين وأحكامه، ط01، دار الإعلام، 1001، ص: 74-75.

### الفرع الثالث: أهمية إعادة التأمين.

✚ لإعادة التأمين مهام متعددة تتمحور فيما يلي:

1. يمكن شركة التأمين من قبول التأمين على منشآت أو بضائع ونحوها بمبالغ كبيرة مع تحمل مخاطر جزء منها فقط.
2. تحمي الشركة حملة الوثائق من الوقوع في خسائر فادحة قد تصل إلى حد إفلاس الشركة؛ ويؤمن للشركة الإستقرار والتوسع الآمن ووفرة في العوائد<sup>1</sup>.
3. تقويت الأخطار المركزة، وبذلك تتحول الأخطار إلى أخطار قابلة للتأمين وهذا يساعد على توفير الحماية التأمينية لمثل هذه المخاطر، فكل شركة تفضل الإحتفاظ بأجزاء بسيطة من عدد كبير من عمليات التأمين، بدلا من إحتفاظها بأجزاء كبيرة من عدد صغير من هذه العمليات، لما في ذلك من تحقيق للتوازن في المحفظة المالية للشركة.
4. تشجيع المؤمنين على زيادة قدرتهم الإستيعابية وذلك بقبول الإكتتاب في عمليات كثيرة، مهما كانت مسؤولياتها، لأن المؤمن المباشر يعلم مقدما أن في إمكانه الإحتفاظ لنفسه بجزء من هذه العمليات تتلاءم مع قدرته المالية وإعادة تأمين ما يزيد عن قدرته المالية المشار إليها.
5. تؤدي إعادة التأمين إلى توفير نوع من الرقابة على كل من معدلات الخسارة ومعدلات المصروفات، بما تبذله شركات إعادة التأمين المتخصصة الكبرى من جهد لتطوير هذه الصناعة، بجانب تزويدها لشركات التأمين المباشر بالخبرة الفنية والإدارية التي تحتاج إليها لدراسة وفحص العمليات الجديدة المركزة قبل الإكتتاب فيها، بالإضافة إلى أن وجود حق التفتيش لمعيد التأمين على سجلات المؤمن المباشر المتصلة بعمليات إعادة التأمين له أثر كبير في تحقيق هذه الوظيفة
6. تساعد إعادة التأمين من الناحية التمويلية (المؤمن المباشر ومعيد التأمين) عن طريق تحويل الأقساط والتعويضات بينهما بالصورة والعملة المناسبة المتفق عليها والتي ذات أهمية بالغة لأطراف التعاقد هنا<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> عجيل جاسم النشمي، إعادة التأمين التعاوني، مؤتمر التأمين التعاوني أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه، الأردن، أيام: 10-13 أبريل 2010، ص: 05.

<sup>2</sup> إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، التأمين ورياضياته، ط01، الدارالجامعية، الإسكندرية، 2003/2002، ص: 393.

### الفرع الرابع: طرق عقد إعادة التأمين.

تتم عملية إعادة التأمين بين شركتين: الأولى وهي شركة التأمين المباشر، ويسمى الشركة المسندة، والثانية وهي شركة المعيدة وتدفع الشركة الأولى أقساطا للشركة الثانية، تختلف باختلاف عقود إعادة التأمين، ويكون المستأمن فيه شركات التأمين بدلا من الأفراد، وهناك طريقتان مشهورتان لعمليات الإعادة هما<sup>1</sup>:

#### أولا: الطريقة الإختيارية أو غير النسبية

تقوم شركة التأمين المباشر بتحمل مبلغ تأمين معين عن كل خسارة، وتحمل شركة التأمين إعادة التأمين الباقي ضمن سقف أعلى، كأن تتحمل الشركة الأولى أول كل عشرة آلاف دينار، وتعمل الشركة الثانية باقي مبلغ التعويض عن الضرر بحد أقصى مقداره مئة ألف دينار، فإذا كانت الخسارة بمقدار خمسين ألف دينار، دفعت الشركة الأولى عشرة آلاف ودفعت الشركة الثانية أربعين ألفا، ومقابل هذا المبلغ تحصل على قسط تأمين من الشركة الأولى، ويراعى فيه نوع الخطر وخبرة الشركة وسجلها التأميني ونوع ممارسة الإكتتاب ومدة التغطية المطلوبة.

#### ثانيا: الطريقة الإتفاقية أو الإتفاقات النسبية

تتفق شركة التأمين المباشر مع شركة على عمولة إنتاج وإصدار، فإذا وقع الخطر يدفع التعويض بذات النسب التي تم الإسناد بها، وهذه الإتفاقات لها صور أهمها:

أ. طريقة إقتسام الخطر أو زيادة الخسارة: وهي أن تحتفظ الشركة المباشرة أو المسندة بنسبة مئوية من الخطر، وتسند النسبة الباقية للشركة المعيدة، ويقسم قسط التأمين بذات نسب الإسناد، مخصصا من حصة الشركة المعيدة عمولة الإنتاج والإصدار التي تتقاضاها وفي حالة التعويض تقسم المبالغ بنفس نسب الإسناد.

ب. طريقة الفائض أو فائض الخسارة: وهي أن تحدد شركة التأمين المباشر الشريحة التي يمكن أن تتحملها من قيمة أي وثيقة تصدرها ثم تعيد الباقي على شرائح لدى الشركة المعيدة، ويكون لكل شريحة حصتها من الأقساط نسبة وتناسبا، وتختلف عملتها باختلاف الشرائح.

<sup>1</sup> وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي المعاصر، موسوعة عقود المعاملات، الإقتصاد الإسلامي، ط2، الجزء 03، دار المكتبي، دمشق، 2008، ص: 341.

### المطلب الثالث: الفائض التأميني التكافلي.

إن ما يسمى بالفائض في التأمين الإسلامي ليس له إسم ولا حقيقة في التأمين التجاري فالفائض التأميني يخص نظام التأمين الإسلامي إذ هو ملك لحساب التأمين ويصرف للمشاركين، أما شركات التأمين التجاري فليديها أرباحاً تأمينية تعتبر ملكاً خاصاً للشركة ويدخل ضمن أرباحها.

### الفرع الأول: تعريف الفائض التأميني.

الفائض التأميني مصطلح مركب من كلمتين، وهما: الفائض، والتأميني نسبة إلى التأمين، وفي ما يأتي بيان أصل كل منهما في اللغة.

### أولاً: الفائض لغة

الفائض مصدر من فاض يفيض فيضاً، فاض الماء والدمع ونحوهما يفيض فيضاً وفيوضه وفيوضاً وفيضاناً وفيوضته، أي كثر حتى سال على ضفة الوادي... وماء فيض، كثير، والحوض فاض أي امتلأ<sup>1</sup>.

### ثانياً: التأمين لغة

التأمين مصدر من أمن، والأمن لغة ضد الخوف<sup>2</sup>.

### ثالثاً: الفائض التأميني اصطلاحاً

الفائض هو الفرق بين الإيرادات والمصروفات في صندوق التكافل\* عند نهاية العام المالي، فإذا زادت الإيرادات عن المصروفات كان الفائض إيجابياً، وإذا كان عكس ذلك كان الفائض سلبياً، بالتعريف المحاسب<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الرويحي الإفريقي، معجم لسان العرب، مادة "أمن"، جزء 07، دار الصادر، بيروت، 2010، ص: 210-211.

<sup>2</sup> محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الرويحي الإفريقي، المعجم الوسيط، لسان العرب، مادة "أمن"، عادة الأمن في المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصفهاني، الجزء 13، ص: 21.

\* يطلق على صندوق شركات التأمين التعاوني الإسلامي عادة: صندوق التكافل.

<sup>3</sup> محمد علي القري بن عيد، الفائض التأميني معايير إحتسابه وأحكامه، ملتقى التأمين التعاوني أبعاده وأفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه، الأردن، أيام: 13-14 أبريل 2010، ص: 05.

✚ وهناك نوعان للفائض التأميني:

**(1) الفائض التأميني الإجمالي:** ما يبقى من إجمالي الإشتراكات المقدمة من المستأمنين خلال الفترة المالية بعد دفع إجمالي التعويضات للمتضررين منهم خلال الفترة المالية ودفع مبالغ إعادة التأمين، ونجزه بالمعادلة التالية<sup>1</sup>:

**إجمالي الفائض التأميني =** الإشتراكات ( الأقساط ) - التعويضات ( المدفوعة + المستحقة + تعويضات تحت التسوية ) + المصاريف التسويقية والإدارية والتشغيلية + المخصصات والإحتياطيات الفنية والقانونية.

**(2) الفائض التأميني الصافي:** صافي الفائض التأميني هو أن يضاف إلى الفائض الإجمالي ما يخص المؤمن لهم (المشركون) من عائد الإستثمار بعد خصم ما عليهم من مصاريف وتعبير عنه بالمعادلة التالية<sup>2</sup>:

**صافي الفائض التأميني = إجمالي الفائض التأميني + عوائد الإستثمار.**

**الفرع الثاني: أهمية الفائض التأميني\*.**

إن غاية التأمين الإسلامي هي التعاون والتكافل في تخفيف الآثار السلبية الناشئة عن الأخطار التي حدثت فعلا، وليس الربح والكسب المادي، وإن حدث الربح فهو ليس مقصودا في الأصل بل جاء تبعا.

الأصل في صندوق التكافل أن يكون متوازنا يعني أن تساوي إيراداته مصروفاته ويتحقق هذا التساوي نتيجة دقة تحديد مبلغ الإشتراك من قبل القائمين على الشركة بناء على الحسابات وعمل خبراء التأمين بحيث تكتفي موارد الصندوق لدفع التعويضات والمصاريف الإدارية بدون أي شيء يفيض عن ذلكي، ولكن هذا لا يحدث إلا نادرا، ويرجع وجود الفائض التأميني إلى أسباب لعل أهمها الآتي<sup>3</sup>:

1. مهارة عمل خبراء الأأمين وقدرتهم على قياس المخاطر بشكل دقيق.
2. النفقات المترتبة على صندوق التكافل وكلما نجح المدير في ضغط هذع النفقات كان مظنة توليد فائض.

<sup>1</sup> عدنان محمد العساف، الفائض التأميني أحكامه ومعايير إحتسابه وتوزيعه، ملتقى التأمين التعاوني أبعاده وأفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه، الأردن، أيام: 10-13 أبريل 2010، ص: 05.

<sup>2</sup> هيثم محمد حيدر، الفائض التأميني في شركات التأمين الإسلامي، ملتقى التأمين التعاوني أبعاده وأفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه، الأردن، أيام: 10-13 أبريل 2010، ص : 11.

<sup>3</sup> هيثم محمد حيدر، الفائض التأميني في شركات التأمين الإسلامي، مرجع سابق ذكره، ص : 11-12.

\* الفائض التأميني: يتم توزيعه على أساس صافي الفائض التأميني (إجمالي الفائض التأميني + عوائد الإستثمار).

3. إذا جرى توظيف أموال الصندوق في إستثمارات ذات عائد متميز ضمن مستوى المخاطر المسموح به زاد معدل الفائض.

### الفرع الثالث: معايير وأسس توزيع الفائض التأميني.

يعتبر موضوع أسس ومعايير توزيع الفائض التأميني\* من الركائز الأساسية في شركات التأمين الإسلامي، لأنه يتعلق بحقوق حملة الوثائق من ناحية، وأساس عملية الإستثمار التي تقوم بها شركات التأمين الإسلامية من ناحية أخرى.

وقد تم التوصل مؤخرًا إلى وضع جملة من المعايير والأسس لتوزيع الفائض التأميني في شركات التأمين الإسلامية، بحيث يترك لإدارة كل شركة حرية إختيار المعيار الذي تراه مناسبًا.

### الفرع الأول: معايير توزيع الفائض التأميني.

✚ نذكر مايلي<sup>1</sup>:

➤ **الأول:** شمول توزيع الفائض التأميني لجميع حملة الوثائق دون تفریق بين من حصل على التعويضات ومن لم يحصل، بنسبة إشتراك كل منهم.

➤ **الثاني:** شمول توزيع الفائض التأميني لحملة الوثائق الذين لم يحصلوا على تعويضات أصلاً، أما الذين حصلوا على تعويضات فلا يستحقون شيئاً من الفائض التأمي<sup>33</sup>ني.

➤ **الثالث:** التفریق بين من حصل على تعويضات إستغرقت جميع أقساطه وبين من حصل على تعويضات أقل من أقساطه، فالذين حصلوا على تعويضات إستغرقت جميع أقساطهم لا يستحقون شيئاً من الفائض التأميني، أما الذين حصلوا على تعويضات لم تستغرق جميع أقساطهم فيعطون من الفائض التأميني ويكون حظهم منه، حصتهم من الفائض كاملة مخصوصاً منها الجزء من التعويض الذي حصلوا عليه<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> أحمد سالم ملحم، التأمين التعاوني الإسلامي وتطبيقاته في شركة التأمين الإسلامية، مرجع سابق ذكره، ص: 167.

<sup>2</sup> هيثم محمد حيدر، الفائض التأميني في شركات التأمين الإسلامي، مرجع سابق ذكره، ص: 17-18.

◀ وهناك طريقتين في عملية إحتساب توزيع الفائض التأميني:

### ✚ الطريقة الأولى:

إعتبار كل أقسام التأمين (قسم المركبات، قسم الحريق، قسم التأمين الهندسي...) كمحفظة واحدة ويحسم كل النفقات بأنواعها المختلفة والإلتزامات، فيكون الفائض بمثابة فائض لكل الأقسام، ويوزع وفق أحد معايير التوزيع السابق ذكرها.

### ✚ الطريقة الثانية:

إعتبار كل قسم محفظة قائمة بذاتها تحسم منها النفقات بأنواعها المختلفة والإلتزامات الأخرى ذات العلاقة بالقسم<sup>1</sup>:

- في حالة العجز يتم السداد فقط من فائض الأقسام الأخرى ولا يتم توزيع فائض للمشاركين من ذلك القسم.
- في حالة وجود فائض يتم توزيعه في كل قسم من المشاركين في ذلك القسم وفق أخذ معايير التوزيع السابق ذكرها.
- التفريق في توزيع الفائض التأميني بين المتضررين وغير المتضررين من حملة الوثائق، بحيث يعطي المتضررين الذين دفعت لهم تعويضات بنسبة ما يعطى لغير المتضررين، فإذا كان مبلغ التعويض يعادل نصف ما دفعه المشترك فله النصف وهكذا بحسب النسبة والتناسب، أي مقاصة بين المبلغ المسترد والتعويض المدفوع للمستأمن، وهذه الطريقة هي الأكثر عدلا.

### الفرع الثاني: أسس توزيع الفائض التأميني.

#### ✚ تتمثل فيما يلي<sup>2</sup>:

1. العقد قائم على التبرع يحدد مجلس إدارة الشركة نصيب المساهمين من عائد إستثمار أقساط التأمين ويضاف إلى صندوق المساهمين، ويدخل الجزء الآخر إلى صندوق حملة الوثائق.
2. يوزع مجلس الإدارة الفائض التأميني وفق رؤية هيئة الرقابة الشرعية بما يحقق مصلحة الشركة وحقوق حملة الوثائق، فقد وزع الفائض الصافي بتوزيع نسبة محددة للمؤمن لهم مباشرة، أو بتخفيض أقساطهم للسنة التالية.

<sup>1</sup> سامر مظهر قنطججي، التأمين الإسلامي التكافلي (أسسه ومحاسبته)، مرجع سابق ذكره، ص: 126-127.

<sup>2</sup> علي محمد الدين قره داغي، الفائض التأميني، مرجع سابق ذكره، ص: 313.

3. يعامل المستأمن سواء كان شخصا طبيعيا أو اعتباريا، عند إحتساب الفائض التأميني على أساس أنه له رقما حسابيا واحدا طيلة فترة تعامله، بغض النظر عن عدد الدوائر الفنية التي يتعامل معها.
4. في حالة عدم إستمرار المؤمن لغاية الفوائض المالية اللاحقة (بعد إقرار الميزانية ثم خرج قبل الميزانية اللاحقة)، فلا يعتبر مشاركا في توزيع ذلك الجزء من الفائض التأميني أسوة بحب رب المال ما له قبل تنضيض المضاربة.
5. لا مانع شرعا في إطفاء خسارة حساب حملة الوثائق لسنة مالية معينة ببعض أو بكل فائض حساب حملة وثائق سنة مالية تالية.

### ✍ خلاصة الفصل الأول:

التأمين التكافلي يعد ضرورة حتمية ضمن هيكل النظام الاقتصادي الحديث، بل إنها تعتبر من أبرز الصناعات المالية المعاصرة والتي تؤثر بصفة إستراتيجية في حماية الصناعات المالية والأصول والممتلكات والمشاريع الكبرى سواء كان (المؤسسات، المجتمع) بل والاقتصاد ككل.

فحققت صناعة التأمين التكافلي خاصة العديد من الإنجازات على الصعيدين الفني والشرعي، فلما نشأت المؤسسات المصرفية والإستثمارية الإسلامية فقد إحتاجت إلى ظهر يحميها من مخاطر العمليات المالية والتجارية التي تزاولها وتأسيسا على هذه الحقيقة الإقتصادية الأكيده.

فقد نهضت صناعة التأمين التكافلي الإسلامي لتقدم الدعم الإستراتيجي لنجاح نموذج المنظومة الاقتصادية الإسلامية وذلك من خلال ركائز الاقتصاديات الحديثة (القطاع المالي والمصرفي، قطاع التنمية والاستثمار، قطاع التأمين وإعادة التأمين)، فقد بقيت المؤسسات المصرفية والإستثمارية الإسلامية تعاني من إرتفاع مخاطر أعمالها وعملياتها، التي من المفترض أن تغطيها شركات التأمين لأنشطتها وفعاليتها ولما كانت صناعة التأمين مقتصرة فقط من قبل النظام التجاري الذي أوجد مخاطر نوعية هددت مسيرة المؤسسات الإسلامية في نمو وإنتشار صناعة التأمين التكافلي كبديل ومنافس في آن واحد. كان له الفضل في تخفيف حدة المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات الإسلامية في مختلف منتجاتها وعملياتها، الأمر الذي قدم دعما إستراتيجيا لنمو المنظومة الاقتصادية الإسلامية، واتساع نطاق أعماله ومنتجاته في بيئة أقل مخاطر وأكثر أمانا.

وذلك من خلال الدور الأساسي الذي يلعبه التأمين التكافلي في إحداث التوازن التلقائي بين العرض والطلب في الاقتصاد القومي، وفي توفير مصادر لتمويل التنمية الإقتصادية، وهذا ما سيتم عرضه في الفصل الثاني.

## الفصل الثاني: مكانة التأمين التكافلي وأثره في التنمية الإقتصادية.

تمهيد:

يعد التأمين التكافلي الإسلامي من أبرز القضايا المعاصرة الأكثر نجاحا وتوسعا في مجال التنمية الإقتصادية، وذلك يتطلب تضحية كبيرة من أصحاب الثروة، وشعورا فياضا بروح الأخوة الإسلامية وإقبالا جديا على تفعيل ظاهرة التعاون والتكافل الشامل الإجتماعي بين المسلمين.

وعلى الرغم من الإتفاق الشامل بين علماء الأمة الإسلامية على مشروعية ودور نظام التأمين التكافلي الإسلامي في مجال التنمية الإقتصادية، فإنه يحتاج إلى تنسيق بين مؤسساته، وضبط صيغ التعامل فيه، وإتفاق على أمثل وأقوم هذه الصيغ، وإصدار قرارات جماعية في تحديد أصالته وبيان أساليب ممارستها، وبيان أسباب تعثره.

وهذه المفاهيم تناولها الفصل الأول من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية التنمية الإقتصادية.

المبحث الثاني: أهمية التأمين التكافلي في تحقيق التنمية الإقتصادية.

المبحث الثالث: فعاليات وتحديات التأمين التكافلي في التنمية الإقتصادية.

### المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية.

تعتبر التنمية الاقتصادية في البلدان المختلفة الهاجس الأول الذي يشغل ميدانياً بال واضعي خطط التنمية فيها، ويشغل فكراً بال الباحثين في مجال اقتصاد التنمية الذين كانت أبحاثهم عن إقتراح العديد من النظريات التي تهدف لتحقيق الإنطلاق المنشود.

تحتل التنمية الاقتصادية مركز الصدارة في مختلف فروعها؛ فهي خطوة مهمة وجوهرية لوضع البلد نحو الطريق الصحيح وتهدف إلى التطوير والنجاح. لذا سيتم في هذا المبحث التعرف على المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية من حيث نشأتها وتعريفها والنظريات المفسرة لها في المطلب الأول، إلى جانب بيان المبادئ الأساسية للتنمية الاقتصادية في المطلب الثاني، ثم نتوصل إلى أسس ومؤشرات قياس التنمية الاقتصادية في المطلب الثالث.

### المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية.

تعتبر التنمية الاقتصادية بمفهومها الشامل والمعاصر عملية تخص جميع مستويات الحياة ومجالاتها، وهي فكرة ولدت بين الحريين العالميتين وإتسعت الآن، وتجسد هذه العملية يتوقف على عدة عوامل تتفاوت أهميتها من ظرف لآخر، ومن بلد لآخر.

يشمل مجال التنمية الاقتصادية العمليات والسياسات التي تتخذها دولة ما لتحسين الرفاهية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لشعبها.

### الفرع الأول: نشأة التنمية الاقتصادية.

نشأت التنمية الاقتصادية في مشروع إعادة الإعمار في فترة ما بعد الحرب الذي بدأت الولايات المتحدة. ما يزيد عن نصف سكان العالم يعيشون في ظروف تقترب من حد البؤس. فلا يحصلون على الطعام المناسب، وبالتالي فهم ضحايا المرض ينهش في أجسادهم. كما أن حياتهم الاقتصادية بدائية وغير متطورة. ويشكل الفقر الذي يعانون منه عائقاً وتهديداً عليهم وعلى المناطق الأكثر رخاءً على حد سواء<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> www.Mawdoo3.com، مفهوم التنمية الاقتصادية، 19/03/2018، 09:20

## الفصل الثاني: مكانة التأمين التكافلي وأثره في التنمية الاقتصادية.

ولأول مرة في التاريخ تمتلك البشرية المعرفة والمهارة التي تسهم في تخفيف معاناة هؤلاء الأشخاص وفي هذا الشأن يكمن في توفير برنامج تنمية قائم على مفاهيم التعامل الديمقراطي العادل ... وبهذا يتمثل مفتاح الرخاء والسلام في السعي نحو تحقيق إنتاجية أكبر. ويمكن تحقيق تلك الإنتاجية الأكبر من خلال التطبيق الأوسع نطاقاً والأكثر قوة للمعرفة العلمية والتقنية الحديثة<sup>1</sup>.

- التنمية الاقتصادية كانت مفسرة منذ الحرب العالمية الثانية، على أنها تشمل النمو الاقتصادي، بمعنى حدوث زيادات في الناتج القومي للفرد، وتحقيق مستوى عيش مماثل لذلك الموجود في الدول الصناعية (وإن كان هذا غير موجود حالياً).
- يمكن أن تعتبر التنمية الاقتصادية نظرية ثابتة توثق حالة الاقتصاد في وقت معين، يمكن أن تكون هذه التغيرات الطارئة على حالة التوازن في النظرية الاقتصادية مدفوعة بعوامل تدخل قادمة من الخارج.

### الفرع الثاني: تعريف التنمية الاقتصادية.

✚ هناك عدة تعاريف للتنمية الاقتصادية نذكر أبرزها:

#### أولاً: تعريف التنمية لغة

من النماء وهو الزيادة والكثرة، وتنمية الشيء تعني إحداث النماء فيه<sup>2</sup>.

#### ثانياً: تعريف التنمية اصطلاحاً

اختلف الاقتصاديون كثيراً حول هذا المفهوم، حيث أن كل باحث يعرفها إنطلاقاً من الإيديولوجيا الحاكمة لفكرة وإختصاصه، فيما يراها الاقتصاديون الرأسماليون والإشتراكيون إزدياداً في الناتج القومي وزيادة في دخل الفرد مع إختلافهم في السبل الموصلة إلى ذلك، يذهب الإجماعيون إلى أنها وسيلة لتمكين الإنسان من تحقيق ذاته وتحقيق قدر أكبر من الرفاه وتأمين مستوى أرفع لنمط حياته وبالتحديد الإجتماعي والصحي والتعليمي والخدمات<sup>3</sup>. فيمكن تعريف التنمية الاقتصادية على أنها: "إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة تتمثل في تغيير بنيان وهيكلة الاقتصاد الوطني وتهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن وبحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> [http:// www. Economica.com](http://www.Economica.com) 19/03/2018, 10:02.

<sup>2</sup> محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين إبن منظور الأتصرائي الروبغعي الإفريقي، معجم لسان العرب، مادة أمن، الجزء 06، لبنان، ص: 725.

<sup>3</sup> عبد اللطيف مصطفى، عيد الرحمان بن سانية، ملتقى الدولي حول: الإقتصاد الإسلامي، الواقع والآفاق ورهانات المستقبل، عنوان المداخلة إنطلاق التنمية بين النظريات الوضعية ومنهج الأفق الإسلامي المركز الجامعي، غرداية، يوم 23-24 فيفري 2011، ص: 03.

<sup>4</sup> الزين منصور، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، ط01، دار الرابطة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص: 82.

## الفصل الثاني: مكانة التأمين التكافلي وأثره في التنمية الاقتصادية.

"أن التنمية الاقتصادية هي تقدم للمجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل".<sup>1</sup>

"وبصفة عامة هي العملية التي من خلالها نحاول زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمال الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة وذلك من خلال رفع متوسط إنتاجية الفرد واستخدام الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة".<sup>2</sup>

"هي عملية حصر لكافة الموارد المادية والمالية والبشرية على المستوى القومي، ثم إيجاد الطرق الممكنة لإستخدام هذه الموارد الكفئ إستخدام ممكن بما يتفق أكبر معدل للتنمية، والتقدم الإقتصادي وبما يعود على عامة على الشعب بالخير والرفاهية، وهي تستهدف متوسط الدخل الحقيقي للفرد".<sup>3</sup>

### الفرع الثالث: نظريات التنمية الاقتصادية.

✚ ويمكن إستعراض أهم اتجاهاتها فيما يلي<sup>4</sup>:

\* القاسم المشترك بين مختلف النظريات هو التركيز على أهمية التراكم الرأسمالي؛ فضلا عن العوامل التي تدعمه أو تعوقه.

\* بالنسبة للإقتصاديين الكلاسيك بينوا كيف أن التنمية الاقتصادية يمكن ان تعاق بسبب الضغوط السكانية مقترنة بندرة الموارد الطبيعية.

\* أضاف النيوكلاسيك تحليل عملية الادخار والاستثمار والآثار الموائية للتقدم التكنولوجي.<sup>5</sup>

\* أما كارل ماركس\* فأكد أن علاقات الإنتاج في ظل النظام الرأسمالي، تتعارض مع التقدم التكنولوجي فيه، ومن ثم حدوث كساد دوري في الاقتصاد ثم لركود حتمي.

<sup>1</sup> معروف هوشيار، دراسات في التنمية الاقتصادية (استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي)، جامعة البلقاء التطبيقية، دار الصفاء للنشر، ط01، الإسكندرية، 2005، ص: 11.

<sup>2</sup> نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص: 499.

<sup>3</sup> أحمد محمد إسماعيل برج، التنمية الاقتصادية والتطبيق العملي لها في الفقه الإسلامي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2014/2013، ص: 27.

<sup>4</sup> محمد عبد العزيز عجيبة، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، دار الجامعة، الإسكندرية، 2001، ص: 64-65.

\* كارل ماركس (1818/5/5-1883/03/14) فيلسوف وعالم إقتصاد سياسي ألماني، ومنظر سياسي صاحب النظرية الماركسية، صاحب كتاب رأس المال، عالم بالفلسفة الألمانية وخاصة فلسفة هيغل، والنظريات الاقتصادية ليستخرج منهما نظرية تطوير النظم الإجتماعية على أساس الإشتراكية العلمية.

<sup>5</sup> حبيب قنوني، الوساطة البنكية والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة تجريبية)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014، ص67.

## الفصل الثاني: مكانة التأمين التكافلي وأثره في التنمية الاقتصادية.

كما أشار على التكاليف الباهضة والمتكررة لعملية النمو الإقتصادي في ظل النظام الرأسمالي والتي تتمثل في صورة التمزق الإجتماعي والاقتصادي الذي يحل بالمجتمع.

\* قدمت بعض التعديلات الأساسية على التغييرات السابقة وخصوصا كيفية تحقق التراكم الرأسمالي المتحقق عن التنمية الاقتصادية وتتمثل هذه التعديلات في<sup>1</sup>:

- نظرية شومبيتر\* بإضافته الهامة في إبراز دور المنظم في قيادة عملية التراكم.

- كينز\*\* بدمج نظرية أفضل عن الطلب الكلي مع نظرية التنمية الاقتصادية غير أنه لم يكن إلا جزئيا، وبقي للكينزيين تكملة مسألة تزاوج نتائج التراكم الرأسمالي في مجال خلق الطلب وخلق العرض<sup>2</sup>.

\* نشأ اهتمام كبير منذ الحرب العالمية الثانية حول التنمية الاقتصادية، وقد كانت هناك محاولة من بعض المحللين تطبيق نظريات التنمية الاقتصادية على الدول النامية، كما برزت بعض الإضافات الجديدة والهامة التي سارت في اتجاهين ركز الاتجاه الأول بتحليل أسباب فشل الدول النامية في تحقيق معدل سريع للنمو رغم إمكانية الاستفادة من التكنولوجيا الأكثر تقدما.

• بينما ركز الاتجاه الثاني على دراسة العوامل الأساسية التي تنتج على النمو والعمليات المتداخلة المتشابكة والتي يأخذ كل من التراكم الرأسمالي والنمو مكانه، كما أعطى اهتمام للعلاقة الهامة بين الزراعة والصناعة أثناء عملية التنمية، وخصوصا مدى إمكانية استخدام العمل الزراعي الفائض كأداة لتمويل التنمية الصناعية<sup>3</sup>.

\* إقتصادي سويسري، (1883-1950)، كتب عدة كتب منها: الرأسمالية، الاشتراكية والديمقراطية وتاريخ التحليل الاقتصادي.

\*\* إقتصادي بريطاني (1883-1946) قدم العديد من النظريات التي تبنتها الدول في علاج المشاكل الاقتصادية، من أشهر مؤلفاته النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود.

<sup>1</sup> Gerald M.Meier & Joseph E.Stiglitz, **Frontiers of Development Economics-the future in prespective**, Oxford University Press, New York, 2001, p4.

<sup>2</sup> صالح صالح، تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الاقتصادي و الاندماج القطاعي بين النظرية الكينزية واستراتيجية النمو غير المتوازن للفترة 2001-2014، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد13، جامعة سطيف، 2013، ص: 07.

<sup>3</sup> محمد عبد العزيز عجيمة، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق ذكره، ص ص: 66،69.

### المطلب الثاني: المبادئ الأساسية للتنمية الاقتصادية.

هناك عدة مبادئ أساسية تقوم عليها التنمية الاقتصادية من أجل توسيع نطاق الطاقة الإنتاجية وتوليد الدخل، ولتحقيق جملة من الأهداف والخصائص، وكل هذه المبادئ تمثل خيوطا في نسيج التنمية الاقتصادية.

#### الفرع الأول: أهداف التنمية الاقتصادية.

تختلف أهداف التنمية الاقتصادية من بلد لآخر، ومن فترة لأخرى نظرا لإختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية بين الدول المختلفة، لكنها ترمي في جملها إلى تحقيق هدف واحد، وهو تحقيق الرفاهية للسكان وتحقيق العيش الكريم لهم، والتي نوجزها فيما يلي<sup>1</sup>:

#### 1. زيادة الدخل القومي:

تعتبر زيادة الدخل القومي من أهداف التنمية الاقتصادية فمعظم الدول النامية تعاني من الفقر، وإنخفاض مستوى معيشة أهلها. بالإضافة إلى زيادة نمو عدد السكان غير المتماشية مع النمو الاقتصادي، ولا سبيل التخلص من هذه المشاكل سوى زيادة الدخل القومي، وإقامة الفرص للسكان للحصول على إحتياجاتهم الأساسية من مأكل وملبس.

#### 2. مستوى المعيشة:

يخص هذا الهدف الدول المتخلفة إقتصاديا بالدرجة الأولى فالتنمية ليست مجرد تحقيق زيادة في الدخل القومي دون أن يكون هناك تحسين في مستوى المعيشة، وهذا من خلال تقليل الفوارق في توزيع الدخل بمراعاة التوزيع فيكون هناك نمو كبيرا في الدولة<sup>2</sup>.

#### 3. تقليل التفاوت في توزيع المداخيل والثروات:

يعتبر تقليل التفاوت في توزيع المداخيل والثروات هدفا لعملية التنمية الاقتصادية لأغلب الدول النامية التي تعاني من إنخفاض دخلها القومي وإنخفاض متوسط نصيب الفرد فيها، تواجه إختلالات في توزيع المداخيل والثروات ومن الطبيعي أن يكون لهذا التفاوت في المداخيل والثروات آثار سلبية على المجتمع تتمثل في عدم شعور الأغلبية بالعدالة الإجتماعية مما يخلق طبقات في المجتمع، ويؤدي إلى توسيع الفجوة الإجتماعية بين أفراد المجتمع.

<sup>1</sup> خديجة خنيط، أثر الخصوصية على التنمية الاقتصادية، مذكرة مكملة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل قطاعي، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 2010/2011، ص: 103.

<sup>2</sup> مربي سوسن، التنمية البشرية في الجزائر "الواقع والآفاق"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، الجزائر، 2012/2013، ص: 13.

### 4. التوسع في الهيكل الإنتاجي:

إن التنمية الاقتصادية لا تقتصر فقط على زيادة الدخل القومي وزيادة متوسط نصيب الفرد بل التوسع في بعض القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية والفنية، كما يجب على الدول بناء الصناعات الثقيلة من أجل مساعدة الإقتصاد القومي بالإحتياجات اللازمة، وعلى الدول التي تسعى للتنمية أن تقوم بإيجاد حلول لبعض المشاكل التي تعاني منها كتخلف القاعدة الإنتاجية، وكذلك هيمنة قطاع واحد بالإضافة للثقل الكبير للقطاع الواحد في توليد الدخل الحكومي وتحديد مستوى النشاط<sup>1</sup>.

### 5. رفع مستوى الحياة:

تهدف التنمية الاقتصادية إلى رفع مستوى حياة العمال تدريجيا عن طريق تلبية حاجياتهم الأساسية ويتضمن هذا الهدف الإستنتاجات التالية<sup>2</sup>:

- ✓ ضرورة رفع إنتاجية العمل دون أن يتم ذلك على حساب الإستخدام خاصة ونحن في بلد يتميز بمعدل تزايد سكاني هام.
- ✓ ضرورة التحكم الواضح في ميدان تنظيم النشاط الإقتصادي، وتوجيه الإستثمارات أفضل توجيه للإستثمار هو الذي يشجع مباشرة أو بصورة غير مباشرة على إنتاج السلع المفيدة للفئات الشعبية.

<sup>1</sup> الشهراري أحمد حسين أحمد، تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فلسطين، 2003، ص: 43.

<sup>2</sup> محمد عبد العزيز عجيمة، صبحي تادريس قريصة، مذكرات في التنمية والتخطيط، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1986، ص: 64.

## الفصل الثاني: مكانة التأمين التكافلي وأثره في التنمية الاقتصادية.

### الفرع الثاني: عناصر التنمية الاقتصادية.

تكمن عناصر التنمية الاقتصادية في مجموع المتطلبات أو المستلزمات التي يجب الإهتمام بها من أجل تحقيق تنمية اقتصادية ناجحة.

✚ ونذكر منها ما يلي<sup>1</sup>:

#### أولاً: تراكم رأس المال.

يؤكد جميع الاقتصاديين على الأهمية الكبيرة لتراكم رأس المال في تحقيق التنمية، ويتم تحقيق التراكم في رأس المال من خلال عملية الإستثمار والتي تستلزم توفر حجم مناسب من المدخرات الحقيقية، بحيث يتم من خلالها توفير الموارد لأغراض الإستثمار، بدلا من توجيهها نحو مجالات الإستهلاك.

إن جوهر تراكم رأس المال يمكن في حقيقة الآن أمثل هذا التراكم يعزز من طاقة البلد على إنتاج السلع، ويمكنه من أن يحقق معدلا عاليا للنمو.

#### ثانياً: الموارد الطبيعية.

تعرف الموارد الطبيعية بأنها: "كل العناصر الأصلية التي تؤلف الأرض أو موارد الأرض"، وتعرف الأمم المتحدة الموارد الطبيعية على أنها: "أي شيء وجدته الإنسان في بيئته الطبيعية والتي ربما يستغلها لمنفعته". وتشمل هذه الموارد الصخور التي تحتوي على خامات المعادن ومصادر الطاقة والمنتجات المفيدة الأخرى، ولهذه الموارد الطبيعية أهمية خاصة في مرحلة النمو الاقتصادي وذلك إن البدء بعملية تكوين رأس المال تتطلب بالضرورة أن يكون البلد في وضع يجب أن ينتج فائضا<sup>2</sup>.

#### ثالثاً: الموارد البشرية.

تعني القدرات والمواهب والمهارات والمعرفة لدى الأفراد والتي يمكن أن يحتمل أن تكون قابلة للإستخدام في إنتاج السلع أو أداء الخدمات النافعة لذلك.

<sup>1</sup> حسام الدين بن ظاهر، دور البنوك التجارية في تشجيع التنمية الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية وبنوك، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013-2014، ص: 46.

<sup>2</sup> فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، جدارا للكتاب العالمي، الطبعة الأولى، 2006، ص: 189.

## الفصل الثاني: مكانة التأمين التكافلي وأثره في التنمية الاقتصادية.

- إن الموارد البشرية تلعب دورا هاما في عملية التنمية الاقتصادية، ويأتي ذلك من أن الإنسان غاية التنمية ووسيلتها، وكون الإنسان غاية التنمية، فإن الهدف النهائي لها يتمثل في رفع مستوى معيشة الإنسان عن طريق الإرتفاع بمستوى دخله الحقيقي، ورفع مستوى نواحي حياته الأخرى وذلك من خلال زيادة الإنتاج وتطويره، وضمانات توزيعه بصورة عادلة، أما كون الإنسان وسيلة التنمية فيأتي من أن عملية التنمية توضع وتنفذ وتعطي ثمارها من خلال النشاط الإنساني، وأنه من المستحيل تصور حصول التنمية بدون الإعتماد على الإنسان كمصمم ومنفذ لها، وبالتالي كمنتفع منها<sup>1</sup>.

### رابعا: التكنولوجيا.

تعرف التكنولوجيا بوصفها عملية منظمة تأسست على التجربة أو على النظرية العلمية التي تعزز قدرة المجتمع على إنتاج السلع والخدمات، إذ أنها تساهم في زيادة الإنتاج عندما تتجسد التحسينات في السلع الرأسمالية، وهناك من التكنولوجيا ما يتجسد في البشر ويأخذ شكل مهارات متحسنة بالنسبة للعمل والإدارة<sup>2</sup>.

### الفرع الثالث: خصائص التنمية الاقتصادية:

تميزت التنمية الاقتصادية بعدة خصائص نذكر خاصية الشمول والواقعية والتوازن والعدالة والمسؤولية والكفاية وأن غايتها هو الإنسان ليكون ليحقق خليفة في الارض.

✚ نذكر منها مايلي<sup>3</sup>:

- الشمولية: إن المنهج الإسلامي للتنمية لا يستهدف رقي الإنسان ماديا فحسب وإنما روحيا بصفة أساسية.

وأن مبدأ الشمولية في التنمية الاقتصادية يقتضي أن تتضمن التنمية كافة الإحتياجات البشرية من أكل وملبس وحق العمل... إلخ.

- التوازن: فالتنمية في الإسلام هي تنمية متوازنة لأنها لا تستهدف الكفاية فحسب أي زيادة الإنتاج وإنما تستهدف أساسا العقل أي عدالة التوزيع.

وأن مبدأ التوازن في التنمية الاقتصادية يقتضي على توازن جهود التنمية.

<sup>1</sup> فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، مرجع نفسه، ص: 190.

<sup>2</sup> حسام الدين بن ظاهر، دور البنوك التجارية في تشجيع التنمية الاقتصادية، مرجع سابق ذكره، ص: 46.

<sup>3</sup> زوليخة بن حناشي، تنمية اقتصادية في المنهج الإسلامي، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراة، قسنطينة، الجزائر، 2007، ص: 97-98.

- الواقعية: هي النظر إلى مشكلة من وجهة الواقعية وهي التي تضع الحلول المثالية التي تكون في كثير من الأحيان بعيدة عن إمكانية التطبيق في الواقع وتوضح هذه الواقعية في مجال التنمية الاقتصادية في أن الإسلام نظر إلى المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تظهر في مجتمع الإسلامي نظرة واقعية ووضع لها الحلول الواقعية.
- المسؤولية: يعتبر مبدأ المسؤولية من أهم المبادئ وضوحا في التشريع الإسلامي، وإن المنتبغ لأحكام الشريعة يلاحظ أن هذه المسؤولية تتحدد في جانبين<sup>1</sup>:
  - ✓ مسؤولية المجتمع عن بعضه البعض.
  - ✓ مسؤولية الدولة عن المجتمع.
- الكفاية: إذن إن المشكلة الاقتصادية في الإسلام لم ترتبط منذ البداية بهدف توفير الضروريات الأساسية للمعيشة وإنما بهدف رفع مستوى المعيشة وتحسينه وهو ما إنتهى إليه الفكر الاقتصادي الحديث معبرا عنه بإصطلاح "الرفاهية الاقتصادية" أو "الرخاء الاقتصادي".  
ومن جملة إستنتاجات لخصائص التنمية الاقتصادية يمكن أن نعدد<sup>2</sup>:

1. هي ظاهرة إنسانية تقوم على الإنسان بإعتباره العنصر الرئيسي في عملية التقدم، وتستهدف في الوقت نفسه رفاهية هذا الإنسان.
2. هي ظاهرة متلازمة مع حركة التاريخ وفقا للظروف التي تمر بها الدول.
3. هي عملية مجتمعية شاملة؛ وهي عملية تغيير مقصودة تتم بأساليب مرسومة مخطط لها.
4. تتضمن الإستخدام الأفضل للإمكانيات المادية والبشرية؛ وتتضمن كذلك جهود رسمية وشعبية.

<sup>1</sup> زوليخة بن الحناشي، تنمية اقتصادية في المنهج الإسلامي، مرجع نفسه، ص: 100-101.

<sup>2</sup> جمال حلاوة، علي الصالح، مدخل إلى علم التنمية، ط01، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص: 59.

## الفصل الثاني: مكانة التأمين التكافلي وأثره في التنمية الاقتصادية.

المطلب الثالث: أسس ومؤشرات قياس التنمية الاقتصادية.

تكمن أساسيات التنمية الاقتصادية في مجموع العوامل والمؤشرات، التي يجب الإهتمام بها من أجل تحقيق تنمية اقتصادية ناجحة.

الفرع الأول: أسس وعوامل التنمية الاقتصادية.

وتعتبر هذه الأسس والعوامل وسيلة للوصول إلى أهداف محددة ومعلومة للتنمية الاقتصادية نلخصها في أربعة نقاط<sup>1</sup>:

- ✓ تغطية جميع المرافق الاقتصادية التي تحتاجها الأمة.
- ✓ تحقيق الحياة الكريمة لكل إنسان في المجتمع.
- ✓ بناء قوة الأمة الاقتصادية، بحيث تكون قادرة على الصمود وجه التحديات الخارجية.
- ✓ تأمين فرص العمل لكل القادرين عليه.

أولاً: العوامل الذاتية.

وتتلخص فيما يلي:

- الإيمان بإمكانية الإصلاح والتقدم: أي بإمكانية تغيير أنماط الحياة السائدة.
- الطوعية والعون الذاتي: أي توافر الهيئات الطوعية القادرة بتعاونها مع الأجهزة الحكومية على تحقيق التقدم بكل حرية.
- التحفيز والإستثارة: أي تحفيز الأفراد وإستشارة جهودهم للمشاركة في عملية التنمية.
- الخدمة والتضحية بالذات: أي قيام الأفراد القائمين على التنمية بأدوارهم وواجبهم.

<sup>1</sup> وسيلة السبتي، تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب (دراسة واقع المشاريع التنموية في ولاية بسكرة)، مذكرة ماجستير في الإقتصاد، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2004-2005، ص: 4-5.

## الفصل الثاني: مكانة التأمين التكافلي وأثره في التنمية الاقتصادية.

### ثانياً: العوامل الموضوعية.

وتتلخص فيما يلي<sup>1</sup>:

- أن تصدر برامج التنمية عن الحاجات الأساسية للمجتمع إستجابة لحاجات الأفراد.
  - قيام عملية التنمية على أساس من التوازن في كافة المجالات الوظيفية.
  - أن تهدف برامج التنمية إلى زيادة فعالية مشاركة الأفراد في شؤون مجتمعهم المحلي.
  - إكتشاف وتدريب القيادات المهنية المحلية فحسب، وأن القيادات الشعبية قد يكون لها من الفعالية مايفوق القيادات المهنية.
  - ضرورة التركيز على مساهمة الشباب والنساء في برامج التنمية من خلال برامج التربية ونوادي الشباب وأجهزة رعاية الأمومة والطفولة والجمعيات.
  - تبني تنمية متوازنة على المستوى الوطني.
- حتى يمكن للدولة المختلفة الوصول بعملية التنمية لأهداف المسطرة لها ووجب عليها إختبار الإستراتيجية سليمة لتلك التنمية، ويقصد بإستراتيجية التنمية ذلك الاسلوب الذي تنتهجه الدولة في رسم السياسة الإنمائية والانتقال بالمجتمع من حالة الركود الإجتماعي إلى مرحلة النمو الإقتصادي الذاتي، وهذا الاسلوب يختلف من دولة إلى أخرى بإختلاف الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية.
- 1. عامل النمو غير المتوازن للتنمية.**

هذا العامل يعتمد على توجيه الإستثمارات نحو عدد محدد من القطاعات الإقتصادية أو الصناعية إلى تتميز بالأهمية التنموية، تمنح هذه القطاعات المحددة تفوق إستثماري، وبعد ذلك يتم التحول نحو تطوير القطاعات والصناعات الأخرى، وتتحقق هذه المراحل المتعاقبة نتيجة لحدوث مشاكل خارجية عن الإستثمارات السابقة في القطاعات السائدة. ففي هذا الصدد فإن نظرية النمو غير المتوازن تفرق بين نوعين من آثار الدفع مثل:

- صناعات ذات الدفع للخلف: صناعة الحديد والصلب، حيث تتطلب إستخراج الخام وصناعة الفحم.
- صناعة ذات الدفع للأمام: صناعة البترول، تؤدي إلى صناعة التكرير وكذلك صناعة البتروكيماوية.

<sup>1</sup>حسام الدين بن ظاهر، دور البنوك التجارية في تشجيع التنمية الاقتصادية، مرجع سابق ذكره، ص: 47.

### 2. عامل النمو المتوازن للتنمية.

إن تطبيق أسلوب النمو المتوازن للتنمية والمبني على أساس الدفعة القوية يرتكز على دفع معدلات النمو إلى أعلى. في جبهة تحريضية من قطاعات الإقتصاد الوطني وذلك لكسر دائرة التخلف الإقتصادي حيث تؤسس الدفعة القوية بصفة عامة أمرين<sup>1</sup>:

✚ **الأمر الأول:** في ضرورة الطلب على العديد من المنتجات الكبيرة لدرجة يمكن معها تحقيق أدنى تكاليف ممكنة للإنتاج ذلك لجني، وفارق كبير الحجم في العديد من المجالات الإنتاجية.

✚ **الأمر الثاني:** يتمثل في أنه رفع الطلب على أية سلفة بعينها من الضروري أن ترفع مستويات الدخل بمعدل كبير في ربوع الإقتصاد الوطني كله، ويمكن تحقيق ذلك في ظل برنامج شامل ضخم للإستثمار فقط.

- من قيامه على أساس الإستثمار الأمتل للموارد.
- الوفاء لإحتياجات الشعب الأساسية وخاصة للطبقات المنتجة منها.
- إعلان المجتمع على أي إراداته في التخطيط.
- إستخدام التكنولوجيا الملائمة.

### الفرع الثاني: مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية.

تبعاً للصعوبات المسجلة في تعريف التنمية الاقتصادية بسبب إعتبارها عملية شاملة هادفة في إحداث تغيرات هيكلية في جوانب متعددة، ظهرت الصعوبة في قياس جوانبها المختلفة والتعبير عنها بشكل كمي بسبب وجود متغيرات نوعية لا يمكن قياسها بصفة مباشرة<sup>2</sup>.

### أولاً: مؤشرات الناتج والدخل.

تعتمد مؤشرات الناتج والدخل على قياس التنمية من خلال نصيب الفرد من الناتج أو الدخل الحقيقي الإجمالي، وهو ما يعبر عنه بمعدل الدخل الفردي الحقيقي، وقد إستعمله البنك العالمي لمقارنة الظواهر التنموية عالمياً وميز فيه ثلاث مجموعات من الدول: ذات الدخل الفردي الضعيف، ذات الدخل الفردي المتوسط (تضم مجموعتين من الدول)، وذات الدخل المرتفع.

<sup>1</sup> وسيلة السبتي، تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب (دراسة واقع المشاريع التنموية في ولاية بسكرة)، مرجع سابق ذكره، ص: 08.

<sup>2</sup> عادل مجيد عيدان العادلي، تنمية التخلف في بعض البلدان النامية في ظل العولمة الاقتصادية (تجارب الدول مختارة)، مرجع سابق ذكره، ص: 25.

## الفصل الثاني: مكانة التأمين التكافلي وأثره في التنمية الإقتصادية.

✚ وقد واجه هذا المؤشر إنتقادات واسعة، أهمها<sup>1</sup>:

- مشكلة ضعف الأجهزة الإحصائية في الدول النامية عن تقدير الدخل بدقة، مع عدم دقة إحصائيات السكان، يضاف إلى ذلك عدم الإتفاق بين الدول على البنود المدرجة في حسابات الناتج الإجمالي، ومشكلة عدم ثبات أسعار الصرف الخارجية، فضلا عن إختلاف الأسعار الحقيقية عن الأسعار الرسمية، وهو ما يجعل المقارنة بين الدول على أساس معدل الدخل الفردي الحقيقي أمرا غير دقيق.
- هذا المؤشر قاصر عن قياس الجوانب غير الكمية في عملية التنمية.
- يخفي هذا المؤشر حقيقة توزيع الدخل، فقد أثبتت التجربة في الدول النامية أنه ليست هناك علاقة مباشرة وقوية بين إرتفاع الدخل الفردي والتحسين في نوعية الحياة، مما يجعل الإعتماد عليه لا يشكل تعبيراً جيداً عن الحقيقة الإجتماعية والإقتصادية في الواقع.

### ثانياً: الناتج المحلي للفرد.

أصبح مقياس التنمية هو حصول زيادة في ناتج الفرد لفترة زمنية طويلة، وهنا يتعين أن يكون نمو الناتج المحلي الاجمالي أكبر من معدل زيادة السكان لكي تتحقق زيادة في الناتج المحلي للفرد. ومن جهة أخرى يمكن أن يزداد الفقر رغم زيادة الناتج المحلي إذا ما ذهب الجزء الأعظم من الدخل إلى فئة محدودة من الأغنياء.

### ثالثاً: الحاجات الأساسية.

بعد الانتقادات التي وجهت للمقياس السابق تم تبني مقياس اشباع الحاجات الأساسية في المؤتمر العالمي للتشغيل عام 1976. ويؤكد هذا المفهوم على ضرورة توفير الغذاء والماء والكساء والسكن والخدمات الصحية. وبذلك أصبح مقياس التنمية هو مقدار اشباع الحاجات الأساسية للسكان وتحقيق مستوى أعلى من الرفاهية.<sup>2</sup>

### رابعاً: مؤشرات هيكلية.

يرى بعض الإقتصاديين أن التنمية تقاس بنسبة مساهمة القطاعات الإقتصادية في الدخل القومي، وكلما زادت الأهمية النسبية للقطاع الصناعي في الناتج وتناقصت الأهمية النسبية للقطاع الزراعي كلما دل ذلك على

<sup>1</sup> عادل مجيد عيدان العادلي، تنمية التخلف في بعض البلدان النامية في ظل العولمة الإقتصادية، مرجع نفسه، ص: 25.

<sup>2</sup> مدحت القرشي، التنمية الإقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، ط 01، دار وائل للنشر، عمان، 2007، ص: 23-24.

## الفصل الثاني: مكانة التأمين التكافلي وأثره في التنمية الإقتصادية.

أن الدولة تقطع أشواطاً متقدمة في التنمية، وهذه النظرة تستند إلى تجربة الدول الصناعية في مراحل تطورها الإقتصادي، ويمكن الإشارة على بعض المؤشرات الهيكلية كما يلي<sup>1</sup>:

### (1) مؤشر التصنيع:

وأهمها:

- الوزن النسبي للنتائج الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي.
  - الوزن النسبي للصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات السلعية.
  - نسبة العاملين في القطاع الصناعي إلى إجمالي القوة العاملة.
  - نسبة صادرات المنتجات ذات التقنية العالية من إجمالي الصادرات السلعية.
- إن ارتفاع هذه المؤشرات يدل على تنوع الهيكل الإنتاجي للإقتصاد، وعلى نجاح التنمية الإقتصادية، والعكس بالعكس.

### (2) مؤشر الإنتاجية:

يستخدم الإقتصاديون مؤشرات الإنتاجية لقياس تنافسية الدولة، وهي متعددة ومن بينها<sup>2</sup>:

- مؤشر الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج: والذي يقيس نسبة المخرجات إلى المدخلات (عناصر الإنتاج)، ويعاب عليه صعوبة الحصول على بيانات لبعض عناصر الإنتاج (كرأس المال) بشكل يساعد على إجراء مقارنات بين الدول، وذلك بسبب تباين أسعار الفائدة بين الدول وإختلاف الأنظمة الضريبية.
- مؤشر تكلفة وحدة العمل: ويعبر عنه بمؤشر الكثافة النسبية لعنصر العمل، وهو يساوي إجمالي الأجور الموزعة في الصناعة مقسوماً على القيمة المضافة الصافية الموزعة في الصناعة، وإن إنخفاض هذا المؤشر عن الواحد الصحيح يدل على إنخفاض تكلفة وحدة العمل بالمقارنة بمستوى القيمة المضافة في الصناعة. ولكن يؤخذ عليه أن إنخفاض تكلفة العمل لم يعد وحده سبباً كافياً للتنافسية في ظل تقدم التكنولوجيا الذي جعل أغلب العاملين في الصناعة من ذوي المهارات والخبرة العالية الذين يتقاضون أجوراً مرتفعة.

<sup>1</sup> محمد صالح تركي القرشي، علم إقتصاد التنمية، ط1، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص: 36.

<sup>2</sup> مدحت القرشي، التنمية الإقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، مرجع سابق ذكره، ص: 26.

## الفصل الثاني: مكانة التأمين التكافلي وأثره في التنمية الإقتصادية.

خامسا: مؤشرات التبعية الإقتصادية.

تتعدد المؤشرات التي تقيس التبعية الإقتصادية ونذكر منها<sup>1</sup>:

### 1. مؤشرات التبعية التجارية:

• مؤشر درجة الإنكشاف الإقتصادي =  $\frac{\text{الصادرات} + \text{الواردات}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100$ .

• مؤشر التركيز السلمي للصادرات =  $\frac{\text{صادرات السلعتين الرئيسيتين}}{\text{مجموع الصادرات}} \times 100$ .

2. مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات =  $\frac{\text{صادرات إلى أهم دولتين}}{\text{مجموع الصادرات}} \times 100$ .

### 3. مؤشر التبادل التجاري:

• معدل التبادل الإجمالي =  $\frac{\text{الرقم القياسي لكمية الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لكمية الواردات}} \times 100$ .

• معدل التبادل الصافي =  $\frac{\text{الرقم القياسي لأسعار الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لأسعار الواردات}} \times 100$ .

4. مؤشر عبء الإعاقة: لهذا المؤشر علاقة بالإنفجار السكاني الذي يمثل أحد خصائص المجتمعات

المتخلفة، حيث أن الزيادة السكانية تقع في فئة الأعمار غير العاملة (الأطفال أقل من 15 سنة، أو الشيوخ فوق 65 سنة)، وبالتالي فإن ذلك يحمل المجتمع عبء إعالتهم.

• مؤشر عبء الإعاقة = مجموع السكان أقل من 15 سنة + مجموع السكان فوق 65 سنة / مجموع السكان بين 15 سنة و 65 سنة  $\times 100$ .

### 5. مؤشر التبعية المالية:

• عبء خدمة الدين الخارجي =  $\frac{\text{أقساط الديون} + \text{الفوائد}}{\text{قيمة الصادرات}} \times 100$ .

إن هذا المؤشر يعكس قدرة الدولة المقترضة على مواجهة أعباء المديونية الخارجية المترتبة عن تبنيها للسياسات التنموية من خلال قدرتها على التصدير، ولقد عرفت العقود الخمسة الأخيرة من القرن الفارط خطورة كبيرة في المؤشرات الخاصة بالمديونية الخارجية شكلت أحد المعالم الكبرى في فشل برامجها التنموية.

<sup>1</sup> عبد الرحمان بن سانية، الإنطلاق الإقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص: إقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2013/2012، ص: 13.

### المبحث الثاني: أهمية التأمين التكافلي في تحقيق التنمية الاقتصادية.

يلعب التأمين التكافلي الإسلامي دوراً تنموياً بالغ الأهمية على الصعيد الاجتماعي والصناعي والزراعي والحيواني... والمتمثل أساساً في العديد من التغطيات التأمينية التي تعمل على تشجيع وتجديد الإستثمار وزيادة الدخل عن طريق إعادة تشكيل رؤوس الأموال المنتجة، الأمر الذي يعزز إحداث التنمية بقطاعاتها المختلفة.

السطور التالية تبين دور التأمين التكافلي الإسلامي في تحقيق عمليات التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي لنرى حقيقة هذا ونقف على عظمه وأهميته، أو هامشيته وعدم أهميته، من خلال معرفة الدور الذي يعززه التأمين التكافلي في التنمية الزراعية والتنمية الحيوانية، وكذلك بالنسبة للتنمية الصناعية والاجتماعية.

### المطلب الأول: دور التأمين التكافلي في التنمية الزراعية والتنمية الحيوانية.

قطاع الزراعة وقطاع الثروة الحيوانية هما أول وسائل الإنتاج .

#### الفرع الأول: التنمية الزراعية والثروة الحيوانية.

إن المقصود بالتنمية هو زيادة الدخل والإنتاج وتحقيق الرفاهية للإنسان وتحسين بيئته الاجتماعية بوجه عام، عبر الدخول في العمليات الإستثمارية، بهدف إحداث التنمية في القطاع الزراعي والقطاع الحيواني، وكذلك بالنسبة للثروة الحيوانية فقد هدى الإنسان لحمايتها من المخاطر بإستخدام الأساليب المناسبة، ألا وهي إقامة الزرائب من أعصان الأشجار والأخشاب، ثم تطور الأمر بإقامة المزارع الحديثة، وتشديد الحظائر بالنمط العلمي الحديث إتباع الإرشادات البيطرية اللازمة<sup>1</sup>.

ويمكن تعريف التنمية الزراعية على أنها: التوسع الزراعي، بما يتضمن ذلك من العمل على زيادة رقعة الأرض الزراعية أو زيادة إنتاجية الأرض<sup>2</sup>.

مع تطور الإنسان تبين له أن هذه الأساليب والوسائل وحدها ليست بالكافية فأستحدث أنماطاً أفضل لدفع الخطر تتطور بحسب المهددات التي تواجه الإنسان مما دعاه لتبني أفضلها مخافة فقدان والسعي للمحافظة عليها من جانب عدم وكان ذلك عبر إستحداث خدمات التأمين التعاوني الإسلامي الذي يتميز بقبوله من الناحية الشرعية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> كريمة عيد عمران، التأمين الإسلامي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ط01، الناشر دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص: 322.

<sup>2</sup> حسين عمر، الموسوعة الاقتصادية، ط 04 الموسعة، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1993، ص: 149.

<sup>3</sup> كريمة عيد عمران، التأمين الإسلامي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مرجع نفسه، ص: 322.

## الفصل الثاني: مكانة التأمين التكافلي وأثره في التنمية الاقتصادية.

### الفرع الثاني: دور التأمين التكافلي في تمويل التنمية الزراعية والثروة الحيوانية.

يقدم التأمين التعاوني الإسلامي العديد من التغطيات التأمينية التي من شأنها أن تساعد وتعزز بل وتعمق من أعمال التنمية الزراعية والحيوانية.

✚ ونذكر هنا من هذه التغطيات مايلي<sup>1</sup>:

1. يوفر التأمين التعاوني الإسلامي تغطيات تتمثل في تغطيات تأمين الثروة الحيوانية في حالة مرضها، أو سرقتها؛ وحماية المعدات والأجهزة وكل معينات الإنتاج في إستجلابها من الخارج أو من الداخل وذلك بتغطية خطر النقل بالإضافة إلى تغطية مخاطر التركيب والتشييد.
2. تغطيات التأمين الزراعي التي تعمل على تغطية الإستثمار الزراعي من المخاطر التي يتعرض لها وذلك بتعويض المستثمر أو المزارع بالمبلغ الذي إستثمره في الزراعة في حالة التلف الذي تعرضت له الزراعة سواء كان بسبب آفة طبيعية إصابة الزرع كالطير والجراد والحشرات، أو جفاف بسبب عدم نزول المطر إن كانت الزراعة تروى ريا مطريا، أو بسبب الغرق، أو العواصف، والبرد، أو القيع، أو أمراض النبات<sup>2</sup>.
3. توفير تغطيات الحصول على التمويل من المؤسسات التمويلية وذلك إبرام التغطيات المناسبة للحصول على التمويل المعني؛ ويقوم بتوفير تغطيات تأمين الصادرات وهذا يعمق من النشاط التنوي حيث تمتد التغطية التأمينية لمراحل تسويق هذه المنتجات بما يوفر للمصدر تغطية يتم بموجبها تعويضه إذا لم يتمكن المستورد، وهو الذي تم التصدير الإنتاج بالنسبة له، من سداد قيمة الصادرات الزراعية والحيوانية.
4. توفير تغطيات النقل المختلطة لكل مراحل الإستثمار سواء كان بنقل مستلزمات الإنتاج من الآلات وأجهزة، أو بنقله الإنتاج نفسه من مكان إنتاجه إلى التخزين أو التصدير؛ وتوفير التغطيات التأمينية الخاصة بحماية الإنتاج في حالة التخزين<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، مرجع سابق ذكره، ص: 2045.

<sup>2</sup> كريمة عيد عمران، التأمين الإسلامي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مرجع ذكره، ص: 322.

<sup>3</sup> نوال بونشادة، العمل المؤسسي التكافلي بين جهود التأصيل وواقعية التطبيق، ندوة حول: مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، يومي: 25-26 أفريل 2011، ص: 06.

## الفصل الثاني: مكانة التأمين التكافلي وأثره في التنمية الإقتصادية.

وتكمن مساهمة الزراعة في التنمية الإقتصادية في العوامل التالية<sup>1</sup>:

- ✓ توفير كميات أكبر من المواد الغذائية للسكان الذي ينمو بمعدلات مرتفعة وللعاملين في الصناعة بشكل خاص.
- ✓ توفير الصرف الأجنبي لإسترداد السلع الرأسمالية التي تحتاجها عملية التنمية وذلك من خلال الصادرات الزراعية.
- ✓ زيادة الطلب على السلع الصناعية مما يؤدي إلى توسيع قطاع الصناعة والخدمات؛ لتسهيل من عملية إنتقال جزء من هذه الدخول إلى الحكومة عن طريق الضرائب.
- ✓ الزراعة تلعب دورا أساسيا في تمويل التنمية الصناعية؛ ويوفر مصدر للعمالة. حيث يقوم القطاع الزراعي بتجهيز القطاع الصناعي بالمواد الأولية الزراعية التي تستخدم في الإنتاج الصناعي.

### المطلب الثالث: دور التأمين التكافلي في التنمية الصناعية.

من بعد الزراعة والثروة الحيوانية، عرف الإنسان الصناعات المختلفة، ويقول ابن خلدون إن أول من زاول الصناعة ومن ثم أصبحت تنسب إليه هو نبي الله إدریس<sup>2</sup> عليه السلام كما زاول أنبياء آخرون أنماطا أخرى من الصناعة، فقد كان نوح عليه السلام نجارا، وكان داوود عليه السلام حدادا.

#### الفرع الأول: التنمية الصناعية.

إن التصنيع يمثل عملية تحويل المواد الأولية إلى سلع مصنعة، إستهلاكية وإنتاجية، ومن واقع تجارب البلدان المتقدمة فإن التصنيع هو شرط ضروري للتنمية وهو مرافق لعملية التنمية الإقتصادية، ولذلك ليس هناك تنمية إقتصادية دون تحقق التصنيع.

✚ ومن بين الآثار الإيجابية التي يتركها التصنيع للقطاعات الأخرى من الإقتصاد ما يلي<sup>3</sup>:

- **تصنيع الموارد الأولية الزراعية:** إن تطور القطاع الصناعي في أي بلد يعتمد على المحاصيل الزراعية المختلفة وتحويلها إلى منتجات مصنعة، ومن هنا فإن الصناعة تعمل على تصريف الإنتاج الزراعي وتأمين الأسواق له، من جهة وكذلك رفع قيمة المواد الأولية عند تحويلها إلى منتجات نهائية والإستفادة من القيمة المضافة داخل الإقتصاد الوطني.

<sup>1</sup> وسيلة السبتي، تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب (دراسة واقع المشاريع التنموية في ولاية بسكرة)، مرجع سابق ذكره، ص: 26.

<sup>2</sup> العلامة عبد الرحمان بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، ط01، مؤسسة المعارف للطباعة والنشر، لبنان، 2007، ص: 419.

<sup>3</sup> إبراهيم شلهوب، يوسف مارون، التطور الصناعي للزراعة، ط01، دار الشمال طرابلس، لبنان، 2013، ص: 05-06.

## الفصل الثاني: مكانة التأمين التكافلي وأثره في التنمية الإقتصادية.

- يساهم في تعزيز الصادرات وتنميتها: إن القطاع الصناعي ينتج مختلف أنواع السلع المصنعة، منها ما هو للسوق الداخلي ومنها ما هو للتصدير ويوفر العملات الأجنبية للإستفادة منها في توفير مختلف أنواع السلع التي يحتاجها الإقتصاد الوطني.
  - يساهم في توفير العمل وإكتساب المهارات: نظرا لحاجة القطاع الصناعي المتنامي إلى القوى العاملة فإن توسيع القطاع المذكور من شأنه أن يوفر فرص العمل للعاطلين عن العمل كليا وللعاطلين جزئيا كما هو الحال في القطاع الزراعي، ولذلك فإن القطاع الصناعي يساهم في خلق وزيادة الدخول للمتعاملين.
  - تحقيق الإستقرار الإقتصادي: إن تطور وتوسيع القطاع الصناعي من شأنه أن يساهم في تعزيز الإستقرار الإقتصادي إذ أنه يساعد على تقليل الإعتدال على تصدير المواد والسلع الأولية والتي تخضع إلى التقلبات في عوائد صادراتها، وزيادة الأهمية النسبية للصادرات من السلع المصنعة الأمر الذي ينعكس على الناتج المحلي الحقيقي وعلى ميزان المدفوعات وعلى نسب التبادل التجاري، ويعمل على تجنب التقلبات وأثارها السلبية على الإقتصاد الوطني.
- ☞ وتعرف التنمية الصناعية: على انها التوسع الصناعي بإقامة المشروعات الصناعية الجديدة أو التوسع في المشروعات القائمة، ويطلق على هذه الظاهرة في بعض الأحيان، "عملية التصنيع"<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: دور التأمين التكافلي في تمويل التنمية الصناعية.

أما الدور الذي يمكن أن يقوم به التأمين التعاوني الإسلامي في تحقيق التنمية الصناعية بما يشمل المستثمرين والعاملين في قطاعات التنمية الصناعية المختلفة وكذلك الدول والجمهور الذي سيستفيد من خدمات التنمية الصناعية يتمثل في العديد من التغطيات التأمينية التي تشجع وتعزز إحداث التنمية الصناعية.

☛ وفيما يلي نشير إلى بعض هذه التغطيات التي تؤثر إيجابا في عملية التنمية الصناعية<sup>2</sup>:

1. التغطيات التأمينية التي تمكن من الحصول على التمويل من مؤسساته المختلفة بغرض إستخدامه في عملية التنمية الصناعية.
2. التغطيات التأمينية التي تتلطف بالحصول على جميع مستلزمات التصنيع من آلات ومعدات ومواد خام، سواء ثم هذا الحصول بالإستيراد من الخارج أو الشراء من الداخل فإنه تتم حمايتها من التلف والفقدان بموجب تغطيات تأمينات النقل المختلفة.

<sup>1</sup> حسين عمر، الموسوعة الإقتصادية، مرجع سابق ذكره، ص: 149.

<sup>2</sup> حامد حسن محمد، الدور التتموي لشركات التأمين التعاوني الإسلامي، مرجع سابق ذكره، ص: 39.

3. تأمين أخطار المقاولون وأخطار التركيب في حالة تنفيذ عمليات التشييد وتركيب المعدات وتجهيز خطوط الإنتاج التي تغطي التلقيات التي تلحق بالأجهزة والمعدات والمستلزمات الصناعية في مرحلة التشييد والتركيب.
4. توفير تغطيات الحريق والسرقة والتلفيات<sup>1</sup> بسبب المياه والزلازل والبراكين والصواعق والفيضانات والأخطار الحربية وشبه الحربية وكل ذلك يمكن التعويض عن قيمة الأضرار التي قد تلحق بالمصنع وبالتالي لا تتأثر العملية الإنتاجية ولا يفقد المستثمر ماله مما يعني أنه في حالة عدم وجود هذه التغطية يصبح الأمر عسيراً.
5. تغطيات تأمين الصادرات في حالة قيام المصنع بتصدير منتجاته إلى الخارج يتم التعويض عن حالات عدم سداد الجهة التي تفرضها دولة المستورد من تقيد التحويل أو منعه لدولة المصدر أو فرض الحصار الإقتصادي من قبل دولة المستورد.
6. توفير تغطيات للمخزون من الإنتاج والمواد الخام في حالة تعرضها للتلفيات والخسارة بسبب الحريق والأخطار الطبيعية الأخرى وكذلك خطر السرقة.
7. تغطيات العاملين في حقل التنمية الصناعية لاسيما الخبرات الأجنبية منها المتمثلة في العلاج ومخاطر الوفاة والإصابة والعجز الكلي الدائم وكذلك تغطية الأمراض التي تنجم عن المهنة نفسها مثال ذلك أمراض الصدر التي تنجم عن العمل في مصانع الغزل والنسيج وما شابه ذلك.
8. غالباً ما تقوم شركات التأمين التعاوني الإسلامي بتوجيه النصح والإرشاد للمصنع باستخدام الأساليب والوسائل المناسبة من معدات وآليات الأمن والسلامة بهدف الحد من حجم الخسارة في حالة وقوعها. + وتكتسب الصناعة أهمية كبيرة يرجع ذلك للعديد من الأسباب التي نذكر منها على سبيل المثال<sup>2</sup>:
  1. أنها تعمل على تهيئة التنمية الزراعية وتنمية الثروة الحيوانية وذلك بتصنيع الآلات والأجهزة والمعدات اللازمة بغية إستخدامها في التنمية الزراعية وتنمية الثروة الحيوانية.
  2. كبر العائد المادي من التنمية الصناعية على مستوى المستثمرين وعلى مستوى الدولة.
  3. نسبة لكبر عائد المادي الناتج من التنمية الصناعية، فإنها تعتبر الأكبر والأعظم أثراً في زيادة الدخل والناتج القومي وبالتالي منفعة الدولة.
  4. إنتاج السلع المعمرة وغير المعمرة. خدمة الأهداف الإستراتيجية للدولة المتعددة الأوجه والأغراض؛ والتمكين من تحقيق مجتمع الكفاية والعدل والرفاهية.

<sup>1</sup> كريمة عيد العمران، التأمين الإسلامي والتنمية الإقتصادية والإجتماعية، مرجع سابق ذكره، ص: 328-329.

<sup>2</sup> حامد حسن محمد، الدور التنموي لشركات التأمين التعاوني الإسلامي، مرجع سابق ذكره، ص: 38-39.

5. الدولة التي تتصف بأنها دولة صناعية تكتسب الأهمية والريادة بين الدول وتصبح دولة عظيمة ودولة قوية ومؤثرة في السياسة الدولية بشكل مباشر كما تمتاز بالتفوق العلمي والتقني والقدرات الإقتصادية الفائقة وكل هذا يجعل الدول الأقل منها تلجأ إليها طواعاً أو جبراً.
6. تسيير وتطوير وإبتكار الأنماط الإجتماعية المختلفة لأفراد المجتمع.
7. تتيح فرصاً وظيفية كبيرة لمختلف فئات المجتمع وبالتالي تصبح الأكثر إيجابية في محاربة البطالة.
8. تركية روح التعلم والتخصص في المجالات التي تحقق النهضة الصناعية بالإضافة إلى تركية روح البحث العلمي.<sup>1</sup>

إن دور التأمين في المجال الصناعي والإستثماري له الأثر الإيجابي على حماية وسائل الإنتاج (المعدات والتجهيزات ووسائل النقل وغيرها)، وتخفيض الخسائر المالية الناتجة في حالة حدوث الأخطار أو الكوارث من خلال إعادة تجديد الأصل أو إصلاحه وصيانته، حيث أن التغطية التأمينية تمكن من إستمرار العمليات الصناعية والإنتاجية ومن ثم تحقيق أهداف التنمية الصناعية.

ومثال ذلك عن هذه التغطيات التأمينية، التأمين الهندسي، التأمين على الحريق والسرقة والكوارث الطبيعية، تأمين الصادرات، وتغطيات التعويض عن الأموال المستثمرة في حالة قيام السلطات العامة بإجراءات التأمين والمصادرة، وتأمين المخزون والمواد الأولية، والتأمينات الإجتماعية للعمال.

<sup>1</sup> نوال بونشادة، العمل المؤسساتي التكافلي بين جهود التأصيل وواقعية التطبيق، مرجع سابق ذكره، ص: 06-07.



## الفصل الثاني: مكانة التأمين التكافلي وأثره في التنمية الاقتصادية.

### الفرع الثاني: دور التأمين التكافلي في تمويل التنمية الاجتماعية.

أما دور التأمين التعاوني الإسلامي في تحقيق التنمية الاجتماعية فهو دور واضح وإيجابي الأثر، إذ أنه في البعض الآخر تحقيق للمقاصد الحاجية والتحسينية للإنسان حيث يقوم التأمين التعاوني الإسلامي بهذا الدور من خلال التغطيات الحالية، والهدف من كل ذلك هو تحقيق المنفعة الاجتماعية للإنسان.

وهنا نذكر بعضا من التغطيات التأمينية الهامة التي تؤثر في إحداث التنمية الاجتماعية على النحو التالي<sup>1</sup>:

1. تغطيات التكافل الطبي التي توفر العلاج للإنسان والذي يكون في غالبه مقصدا حاجيا ولكن في بعض الأحيان يصبح تلقي العلاج مقصدا ضروريا في حالة إصابة الإنسان بمرض خطير، وفي كل هذه الأحوال توفر تغطيات تكافل العلاج للشخص المعني لقاء أقساط التكافل المدفوعة من جانب الشخص فيتمتع بتوفير المبلغ اللازم لعلاج.

2. توفير تغطيات لفئات معينة من فئات المجتمع غالبا تكون من الفئات المنظمة، أي تلك الفئات التي لاتعمل في المؤسسات وهيئات العمل التي ينظمها القانون بالدولة. والهدف من هذه التغطيات هو تنمية قدرات وسد حاجات هذه الفئات عبر هذه التغطيات المتخصصة أو التي تستهدف فئة معينة من الناس.

تغطيات التمويل الاجتماعي التي يحتاجها المجتمع اليوم في شكل قروض للحصول على العلاج إن لم يكن متمتعا بتغطية التكافل الطبي، أو إذا كانت تغطية التكافل الطبي لا تشمل علاج حالته الصحية، أو إذا كان القرض الهدف منه توفير نفقات التعليم أو الدراسات العليا. يتضح جليا دور التأمين التشاركي في تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال صور عديدة أهمها<sup>2</sup>:

- تحقيق المقاصد الضرورية للإنسان وحتى المقاصد التحسينية له، وذلك عن طريق تغطيات التكافل الطبي أو تحمل نفقات العلاج وخاصة في حالات المرض المزمن أو العضال.
- تغطية البطالة وحماية الدخل والعجز البدني الدائم كليا أو جزئيا وتغطيات الوفاة ونظام المعاشات والتقاعد.

<sup>1</sup> حامد حسن محمد، الدور التتموي لشركات التأمين التعاوني الإسلامي، مرجع سابق ذكره، ص: 42-43.

<sup>2</sup> علي محي الدين القره داغي، التأمين الإسلامي، مرجع سابق ذكره، ص: 354.

### المبحث الثالث: فعاليات وتحديات التأمين التكافلي في التنمية الاقتصادية.

يلعب التأمين التكافلي الإسلامي دورا هاما وعامل أساسي في تحقيق وتوفير مصادر التنمية الاقتصادية وكذا أعمالها، بالإضافة إلى تحديد جملة من البدائل الشرعية التي ينص عليها عقد التأمين التكافلي، وكذلك العمل على مواجهة وحل المشاكل والعراقيل التي تواجهه.

لدى سيتم التعرف على دور التأمين التكافلي في توفير مصادر تمويل التنمية الاقتصادية، والتركيز على أعمال التنمية الاقتصادية والضوابط الشرعية التي تحكم عمل التأمين التكافلي، وفي الأخير نسلط الضوء على مختلف العقبات والمشاكل المتعلقة بدور التأمين التكافلي الإسلامي في أعمال التنمية الاقتصادية.

#### المطلب الأول: دور التأمين التكافلي في توفير مصادر تمويل التنمية الاقتصادية.

من معلوم أن المال هو عصب كل شيء، وهو العامل الأساسي لكل محور من محاور التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي ولهذا نجد أن الجهات المنوط بها العمل التنموي بعد فراغها من التخطيط المطلوب لبرامج التنمية، تسعى للحصول على المال اللازم لإنفاذ الخطط التنموية.

#### الفرع الأول: مفهوم التمويل.

يعتبر التمويل واحد من أهم وأقدم العناصر المحددة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، يعرف التمويل

كما يلي:

أولاً: لغة.

يقصد بالتمويل إعطاء المال، "ملتت تمال وملت وتمولت وإستملت: كثر مالك وملته (بالضم) أعطيته

المال<sup>1</sup>.

فالتمويل بالمال ليس فقط النقود بل هو "ما ملكته من كل شيء، فالتمويل قد يكون نقدي وقد يكون

عيني<sup>2</sup>.

#### ثانياً: إصطلاحاً.

تختلف التعاريف المقدمة للتمويل حسب المنطق أو حيب المجال الذي يستعمل فيه، حيث يعرف التمويل بإعتباره وظيفة من وظائف الإدارة المالية وعلم من العلوم على أنه: "تطبيق لمبادئ إقتصادية في صنع القرارات التي تنطوي على تخصيص الأموال في ظل ظروف عدم اليقين". في مختلف العوامل المؤثرة في

<sup>1</sup> مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ط02، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2007، ص: 1071.

<sup>2</sup> خالد موسى مبارك، صيغ التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي في ظل الأزمة المالية العالمية، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل إستراتيجي مالي، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، 2012-2013، ص: 03.

## الفصل الثاني: مكانة التأمين التكافلي وأثره في التنمية الاقتصادية.

عمليات التمويل والإستثمار، التي يتعرض لها المستثمر؛ كأخطار تقلبات أسعار السلع والخدمات، أسعار الفائدة... التي تربط أساسا بالمستقبل<sup>1</sup>.

يعرف التمويل بأنه الإمداد بالأموال أوقات الحاجة إليها. وهو بهذا المعنى يتكون من ثلاثة عناصر وهي<sup>2</sup>:

- تحديد دقيق لوقت الحاجة له.
- البحث عن مصادر الأموال.
- المخاطر التي تعترض أي نشاط يزاوله الإنسان.

### الفرع الثاني: مصادر تمويل تنمية التأمين التكافلي.

تتخذ مصادر تمويل التنمية الاقتصادية أربعة أدوار لتمويل التكافل الإسلامي نوجزها في ما يلي:

#### ■ أولاً: دور الإستثمار.

وبتمثل هذا الدور في قيام هيئات التأمين التكافلي بالوظائف التالية<sup>3</sup>:

1. قيام هيئات التأمين التكافلي الإسلامي بالمساهمة في تمويل المشروعات التنموية وذلك بالإستثمار المباشر فيها، سواء كان ذلك بشكل منفرد، أو ضمن جماعة في شكل مساهمة عامة أو خاصة، هذا بجانب الدخول في محفظات إستثمارية تنظمها المصارف أو الجهات الأخرى التي تنظم العملية الإستثمارية بالإضافة إلى توجيهات الدولة، حيث تلزم هيئة الرقابة على التأمين شركات التأمين التكافلي الإسلامي بالإستثمار في قطاعات معينة وبنسب معينة أيضا نحو الإستثمار في القطاع العقاري بنحو 50% من أموال التأمين، وهذا يساهم في إحداث التنمية العقارية، و25% في سندات الخزنة يوفر موارد للدولة ويمكن أن توظف في مختلف المشروعات التنموية، و25% في التجارة العامة، وهنا إذا تم توجيهها إلى أي قطاع، فإن هذا سيؤدي إلى زيادة التنمية في ذلك القطاع.
2. كذلك تقوم شركات التأمين التكافلي الإسلامي بالمساهمة في تمويل المشروعات الإنمائية بشكل غير مباشرة، ويتم ذلك عبر إيداعها لأموالها في المصارف وهذه الأخيرة تعمل على توفير التمويل للجهات التي تطلبه حسب الموارد المتاحة لديها والتي قد يكون من ضمنها أموال التأمين التكافلي الإسلامي.

<sup>1</sup> Pamela Peterson Drake & Frank J. Frabozzi, **The Basics of Finance**, John Wiley & Sons, New York, USA, 2010, P: 01.

<sup>2</sup> أحمد حسن بتال وآخرون، دور المصارف الخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق، المجلد 04، العدد 07، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، 2011، ص: 46.

<sup>3</sup> كريمة عيد عمران، التأمين الإسلامي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سابق ذكره، ص: 329.

3. أيضا بالإضافة إلى ما سبق ذكره فإن هيئات التأمين التكافلي الإسلامي، تقوم بتصميم البرامج التكافلية التي تهدف إلى تجميع المدخرات من أفراد المجتمع وتميئتها بالإستثمار لصالح المشتركين في هذه البرامج التكافلية، وهذه البرامج تعمل على تجميع مدخرات المشتركين، أي بمعنى آخر توفير سيولة للعمليات الإستثمارية التي تقوم بها هيئات التأمين التكافلي الإسلامي سواء كان ذلك بطريقة مباشرة، أو غير مباشرة بهدف تنمية مدخرات المشتركين التي دفعوها في شكل أقساط إشتراكات في البرامج التكافلية التي تأخذ مسميات مختلفة أشهرها برامج الإِدخار والإستثمار وبرامج المعاش. وعادة ما تستثمر هذه الأموال في أوجه قليلة المخاطر بناء على توجيه هيئة الرقابة على التأمين التي تتبع الدولة لذا أنسب أنواع الإستثمارات لهذه الإشتراكات هو الإستثمار العقاري الذي يتميز بقلّة المخاطر نسبيا مقارنة مع بقية أنواع الإستثمار، وهذا يؤدي إلى تحقيق المصلحة الخاصة لأصحاب هذه الأموال من المشتركين في برامج تحقيق المصلحة الخاصة لأصحاب هذه الأموال من المشتركين في برامج التكافل من جهة، كما يؤدي تحقيق المصالح لأطراف أخرى وبهذا تحقق المصلحة العامة أيضا سواء كان بالمساهمة في التنمية العقارية، أم في غيرها من ميادين الإستثمار المناسبة<sup>1</sup>.

#### ▪ **ثانياً: دور التأمين التكافلي الإسلامي في تسهيل تبادل وسائل الإئتمان.**

وهذا الدور التي تقوم به هيئات التأمين التكافلي عبر طرحها للبرامج التكافلية والتأمينية التي من شأنها أن تساعد على تبادل وسائل الإئتمان بين الممولين وطالبي التمويل.

✚ وذلك عبر العديد من البرامج نذكر منها ما يلي<sup>2</sup>:

1. تغطية التكافل لحماية المرهون والتي تهدف إلى تسهيل منح التمويل الموثق برهن عقار ثابت، أو منقول يمتلكه طالب التمويل كضمان لسداد مبلغ التمويل الذي هو دين في ذمة طالب التمويل.

ويتم رهن العين لصالح الممول، ويكون دور التكافل هنا هو عمل التغطية لحماية العين المرهونة من تسيلها بواسطة المرهون له وذلك في حالة عدم وفاء الراهن أي الشخص الممول صاحب العين المرهونة، بسداد ما عليه من دين بسبب الإعسار، أو العجز البدني الكلي الدائم المانع من العمل منعا كلياً ودائماً، أو بسبب وفاته.

وفي حالة تحقق أي من الشروط الموجبة لسداد الدين الذي في ذمة الراهن، تقوم هيئة التأمين التكافلي بالسداد نيابة عن الراهن للمرهون له، وبذا تكون قد وفقت للمرهون له بسداد متبقي الدين الذي على

<sup>1</sup> كريمة عيد العمران، التأمين الإسلامي والتنمية الإقتصادية والإجتماعية، مرجع نفسه، ص: 330.

<sup>2</sup> حامد حسن محمد، الدور التتموي لشركات التأمين التعاوني الإسلامي، مرجع سابق ذكره، ص: 44.

الراهن بدفعه فوراً وجملة واحدة وليس مقسطاً كما كان يدفعه الراهن للمرهون له وفي هذا ميزة لمصلحة الممول بإستعجال سداد مستبقى مبلغ الدين بصورة أفضل مما كان يدفعه الدائن فيما لو إستمر في السداد، هذا من جانب.

كذلك تعود العين المرهوني لصاحبها وفي ذلك ضمان للعين من عدم التسيل وهذه تعبر ميزة طيبة للراهن ولأسرته وذلك من جانب آخر.

2. طرح تغطيات العين المرهونة، أو موضوع التمويل نفسه ضد مخاطر الحريق والسرقة وتلفيات المياه والزلازل والبراكين والأخطار المرورية.

إن العين المرهونة مركبة والمخاطر الحربية وشبه الحربية وغيرها من المخاطر المناسبة إذا تحقق أي خطر منها يتم السداد لصالح الممول، مما يعني أن هذه التغطيات تضمن للممول الحصول على الدين الذي في ذمة الممول<sup>1</sup>.

### ▪ **ثالثاً: دور حماية المستثمر والمال المستثمر.**

حماية المستثمر يتم عبر طرح هيئات التأمين التكافلي لتغطيات، تحمي المستثمر نفسه من مسؤوليات والتزامات قانونية لصالح الغير، وتحمي المال المستثمر من قبل المستثمر، إذن تؤدي العديد من نماذج التأمين إلى ان تشجيع الإستثمار، بل تحض على الولوج في مختلف ميادينه، وذلك بموجب الحماية والإطمئنان التي تحققهما نماذج التأمين المختلفة.

✚ وذلك عبر التغطيات التالية<sup>2</sup>:

1. تأمين مسؤولية المستثمر تجاه عمالة عبر العديد من نماذج التأمين، مثلاً: التأمين ضد إصابات العاملين أثناء ساعات العمل أو بسبب العمل، أو أمراض المهنة، التكافل الطبي، التكافل (البديل للتأمين عن الحياة)، وتأمين المعاش.
2. تأمين أخطار المقاولون الذي يقدم تغطيات تأمينية لآليات المقاول ومعداته بجانب المسؤولية القانونية عن أي خطأ منه لصالح صاحب المقاول، أو الغير.
3. تأمين أخطار التركيب التي تتعلق بحماية آلات العمل من التلفيات بالإضافة إلى الحماية من المسؤوليات القانونية المترتبة على مخاطر التركيب للآليات والمكائن الخاصة بالمصنع، أو المنشأة وفي حماية لمسؤولية المقاول تجاه صاحب العمل، وكذلك حماية لحقوق صاحب العمل من الضياع.

<sup>1</sup> حامد حسن محمد، الدور التتموي لشركات التأمين التعاوني الإسلامي، مرجع نفسه، ص: 44-45.  
<sup>2</sup> كريمة عيد عمران، التأمين الإسلامي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سابق ذكره، ص: 332-333.

## الفصل الثاني: مكانة التأمين التكافلي وأثره في التنمية الإقتصادية.

4. مختلف أنواع تأمين الممتلكات، مثل تأمينات: الآلات، السيارات، المواد الخام، المباني وأخطار النقل.
5. تأمين عمليات الإستثمار المحلية، والصادر إلى الخارج ضد المخاطر السياسية، كالتأمين والمصادرة والقرصنة والمخاطر شبه حربية، هذا بالإضافة إلى المخاطر التجارية المختلفة، كعدم مقدرة الشاري على سداد ثمن البضاعة، أو أي خسارة تلحق بالبضاعة.

### ▪ رابعاً: توفير الموارد المالية للميزانية العامة للدولة.

نعني بهذا الدور قيام هيئات التأمين التكافلي بتوفير موارد مالية للميزانية العامة للدولة لأن الدولة تمارس سياسات إقتصادية ونقدية ترمي من ورائها إلى تمويل خزينتها بالشكل الذي يمكن من قيامها بوظائف الدولة التي من بينها قد يكون القيام بتمويل المشروعات التنموية، وهذه الموارد التي يمكن أن تدرها خدمات التأمين التكافلي.

✚ نذكر منها الآليات التالية<sup>1</sup>:

1. رسم الدمغة التي يفرض على كل قسط تأمين يدفع لهيئات التأمين التكافلي الإسلامي التي تقوم بدورها بتوريده لإدارة أو ديوان الضرائب.
2. رسوم الإشراف والرقابة على التأمين التي تدفعها هيئات التأمين التكافلي لهيئة الرقابة على التأمين وهي هيئة حكومية في غالب الأحوال تكون هيئة مستقلة، أو تكون تابعة للبنك المركزي وعموماً أن وظيفة هذه الهيئة في قطاع التأمين نفس وظيفة البنك المركزي للبنوك التجارية.
3. العوائد والرسوم الأخرى التي تنتج عن مزولة هيئة التأمين التكافلي الإسلامي لنشاط التأميني والإستثماري.
4. الضرائب التي تدفعها شركات التأمين التكافلي الإسلامي عن أرباحها.
5. مساهمة هيئات التأمين التكافلي الإسلامي في شراء سندات الخزنة التي تعمل على توفير أموال للخزينة العامة بجانب أنها تؤدي إلى تنفيذ السياسة النقدية.
6. الضرائب والرسوم التي تؤخذ من العالمين في حقل التأمين التكافلي الإسلامي والمتعاملين مع هذا النشاط من بقية أفراد المجتمع.
7. كذلك تكاليف الخدمات الطبية والوسطاء والمستشارين بالإضافة إلى تعويضات الحوادث التي تلحق بموضوع التأمين التي يلزم إصلاحه وإعادته إلى الوضع الذي كان عليه، فهذا يستدعي القيام بشراء ما يلزم من السوق كقطع غيار السيارات الآلات، المكائن، وأتعب المهندسين القانونيين، وكل ذلك ينتج عنه رسماً ضريبياً يتمثل في القيمة المضافة، أو ضريبة الدخل الشخصي، أو ضريبة أرباح الأعمال.

<sup>1</sup> حامد حسن محمد، الدور التنموي لشركات التأمين التعاوني الإسلامي، مرجع سابق ذكره، ص: 45.

8. تسهم هيئات التأمين التكافلي الإسلامي في حركة ورصيد ميزان المدفوعات في الدولة وذلك عن طريق إعادة التأمين للخارج، ويتمثل ذلك في قيام هيئات التأمين التكافلي الإسلامي الوطنية بتأمين نفسها في هيئات تأمين عالمية تدفع لها أقساط إعادة التأمين في صورة عملات أجنبية. بالإضافة إلى ذلك فإن هيئات إعادة التأمين الوطنية تتسلم من شركات إعادة التأمين في الدول الأخرى أقساط إعادة التأمين والتي تتم تسويتها بالعملة الأجنبية أيضا. فالصورة الأولى تمثل خروج عملة أجنبية من الدولة إلى العالم الخارجي تؤثر في ميزان المدفوعات وتظهر في الجانب المدين بينما أقساط إعادة التأمين الواردة من العالم الخارجي لشركات إعادة التأمين الوطنية زائدا مساهمة معيدي التأمين العالميين في المطالبات التي تدفعها شركة التأمين التكافلي الإسلامي، يتم رصد هذه الأموال في ميزان المدفوعات في الجانب الدائن، وهذا يؤكد تأثير نشاط التأمين التكافلي الإسلامي بشكل عام على ميزان المدفوعات للدولة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> حامد حسن محمد، الدور التتموي لشركات التأمين التعاوني الإسلامي، مرجع نفسه، ص: 46.

## الفصل الثاني: مكانة التأمين التكافلي وأثره في التنمية الاقتصادية.

المطلب الثاني: أعمال التنمية الاقتصادية والضوابط الشرعية للتأمين التكافلي.

تهدف أعمال التنمية الاقتصادية إلى معرفة الضوابط والبدائل الشرعية التي يقوم عليها التأمين التكافلي الإسلامي، بغرض تحقيق التعاون والتكافل، وكذلك التعرف على جوانب التنمية السائدة في كل بلد.

الفرع الأول: أعمال التنمية الاقتصادية.

لا يقتصر مفهوم التنمية على الأعمال أو الجوانب المادية فقط بل يضم أيضا جوانب غير مادية، وصفة الشمولية والتعقيد التي تصبغ هذا المفهوم تقتضي أو تتخطى حدوده التركيز على الأعمال أو الجوانب المادية وأن الدخل في بؤر إهتماماته جميع الموارد الاقتصادية ومن ضمنها الموارد البشرية والبيئية (حيث يعتبر الإنسان والبيئة المرتكزان الأساسيين في العملية التنموية، وبشكل التكامل والتناغم بينهما مؤشرا من مؤشرات نجاح أو فشل هذه العملية)، وإستحداث الوسائل الخلاقة للتأثير على الواقع الإجتماعي والثقافي والسلوكي وتطويرها، وذلك لكي تتكامل آثارها في خدمة العملية الاقتصادية وتحقيق معدلات نمو إقتصادي حقيقية تستند على أسس متينة لايمكن لها أن تنهار أو تنتكس نتيجة ظهور مستجدات إقتصادية طارئة داخليا أو خارجيا<sup>1</sup>. لذلك كان من أهم عناصر التنمية الاقتصادية الموارد الطبيعية، الموارد البشرية، رأس المال المادي، التكنولوجيا، والعناصر المؤسسية والمجتمعية كعناصر مكملة للعناصر السابقة<sup>2</sup>.

ومن جهة أخرى، فإن صفة الشمول تمتد عمقا لتجعل التنمية الاقتصادية تهتم في وقت واحد بدراسة الظواهر والأعراض الاقتصادية التي تعترض مسيرة الإقتصاد والعملية الإنتاجية للمجتمع، ونقصد بالأعراض مختلف المشكلات التي تطرأ على جوانب الحياة الإجتماعية والسياسية والإقتصادية، والتي يحتاج تحديدها إلى البحث والتدقيق في العديد من الجوانب الاقتصادية المرتبطة مباشرة بالإنتاج، أو غير المباشرة، لكي يتسنى الحكم بصحة وسلامة إقتصاد البلد من عدمه، وعادة ماتكون تلك الأعمال المراد التحقق من أدائها وكفاءة أجهزتها وفعاليتها تخص ما يلي<sup>3</sup>:

- مستويات المعيشة ومعدلات الدخل القومي.
- حالة توزيع الدخل القومي.
- حالة الفقر النسبي أو المطلق.

<sup>1</sup> عبد الناصر أحمد عبد السلام البدراني، هجرة الكفاءات العربية: الأسباب والنتائج (العراق نموذجا)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والإقتصاد بالأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2006، ص: 33-34.

<sup>2</sup> محمد صالح تركي القرشي، علم إقتصاد التنمية، ط01، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص: 54، 66.

<sup>3</sup> عبد الناصر أحمد عبد السلام البدراني، هجرة الكفاءات العربية: الأسباب والنتائج (العراق نموذجا)، مرجع سابق ذكره، ص: 34-35.

## الفصل الثاني: مكانة التأمين التكافلي وأثره في التنمية الإقتصادية.

- الغذاء والحالة الصحية للفرد؛ والتكامل ما بين سياسات التعليم والعمليات الإنتاجية.
- معدلات المستوى التعليمي والامية (معدلات نموها)، ومستوى الإنتاجية (معدلاتها).
- الكثافة السكانية ومعدلات النمو السكاني، ومعدلات نمو البطالة وتحديد نوعها وقياس درجة الإنكماش أو الإرتفاع في القطاعات الإقتصادية المختلفة.
- درجة الإعتماد على الإنتاج الزراعي، ودرجة الإعتماد على الصادرات الأولية (الموارد الطبيعية كالخدمات).
- درجة الإنكشاف في مستوى العلاقات الإقتصادية الدولية؛ و درجة التطور والوعي في الأنماط السلوكية الإجتماعية المختلفة.
- نسبة المشاركة الجماهيرية في عملية إتخاذ القرار؛ ونسب تركيز المهارات الفردية ونوعية برامج التدريب في المجالات الإنتاجية والمجالات الداعمة لها.

## الفصل الثاني: مكانة التأمين التكافلي وأثره في التنمية الاقتصادية.

### الفرع الثاني: الضوابط الشرعية للتأمين التكافلي.

يجب أن يذكر بوضوح في عقود التأمين أن نظام التأمين التكافلي أساسه التعاون وليس المعارضة الإتفاقية بين قسط التأمين ومبلغ التعويض<sup>1</sup>، فلا يجدي أن يكون التعاون تابعا، لأن التأمين التجاري الإستراتيجي (التقليدي)، وإن كان في باب التجارة والعمل الحر، فإنه لا يخلو من تعاون، ولا ينفعه ذلك.

◀ فلا بد أن يكون التعاون بارزا بروزا واضحا، بحيث يكون قصدا أساسيا لا ثانويا وأصيلا لا تابعا، وهذا الضابط له أثره البارز في الحكم الشرعي على التأمين ليخرجه من معنى المعاوضة إلى معنى التبرع والمعاونة والمناصرة، وذلك لما تقرر من أن يغتفر في عقود التبرعات ما لا يغتفر في عقود المعاوضات<sup>2</sup>.

✚ ويترتب على هذا المبدأ أمران جوهريان<sup>3</sup>:

✓ إنعدام الربا في التأمين التكافلي لعدم وجود مقابلة أو معارضة.

✓ تملك (هيئة المشتركين) في مجموعهم لأقساط التأمين، وعلى أن تكون الإدارة فقط لشركة الإدارة.

1. إن الناظر في حقيقة التأمين، وماهيته يجد أن من أهم أركانه ومبادئه التي لا يمكن الإنفكاك عنها بحال، عنصر الخطر والإحتمال، وما يعني بالضرورة وجود غرر فاحش، وجهالة مؤثرة في المعاملة، وذلك من مفسدات المعارضات في الشريعة.

2. النص صراحة على حق حملة الوثائق (هيئة المشتركين) في الحصول على الفائض التأميني، ويحصل الفائض التأميني من الفرق بين مكونات الإيرادان ومكونات المصروفات، والفائض التأميني يخضع لقاعدة فقهية مفادها أنه تبع لا قصد وذلك مختلف عن الربح في التأمين التجاري الذي يتحملة المؤمن لهم إذ يعد عنصرا من عناصر حساب القسط<sup>4</sup>.

3. أن تلتزم شركات إدارة التأمين التكافلي بترشيد المصاريف لتخفيض التكاليف الإدارية وبالتالي تخفيض الإشتراكات المتبرع بها وزيادة الفائض التأميني لصالح هيئة المشتركين<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> ناصر عبد الحميد، تقييم تطبيقات وتجارب التأمين التعاوني، ملتقى التأمين التعاوني، الرياض، أيام: 20-22 جانفي 2009، ص: 23.

<sup>2</sup> محمد بن أحمد الصالح، التأمين بين الخطر والإباحة، ط1، القاهرة، 1425هـ، ص: 66.

<sup>3</sup> الصديق محمد الأمين الضرير، تقويم المسيرة النظرية والتطبيقية للتأمين التعاوني، المؤتمر الدولي الثالث للإقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة، 2005، ص: 31.

<sup>4</sup> عبد الحميد البعلي، نظام التأمين التعاوني التكافلي الإسلامي، مقال حول التكافل السعودي الدولي الأول، جدة، 2005، ص: 93.

<sup>5</sup> داود الكرد، الممارسة الخاطئة لشركات التأمين، المؤتمر الدولي حول الصناعة التأمينية في العالم الإسلامي، جامعة الأزهر، القاهرة، 2001، ص: 08.

## الفصل الثاني: مكانة التأمين التكافلي وأثره في التنمية الإقتصادية.

4. الضبط الواضح للعلاقة بين المساهمين وهيئة المشتركين في شركات التأمين التكافلي حيث يكون دور المؤسسين محدد فيما يلي:
- تقديم رأس المال اللازم للإشهار وإيجاد الكيان القانوني المرخص له بالعمل وإكسابها الوضع القانوني.
  - يتحمل المساهمون المصاريف العمومية والرأسمالية أي الأصول الثابتة.
  - الإحتياطات القانونية فيما عدا الإحتياطات الفنية للتأمين.
  - المساهمين هم شركة الإدارة للعملية التأمينية مقابل أجر وكالة، ويقومون بإستثمار أموال هيئة المشتركين كمضارب مقابل نسبة يجب أن تحدد بطريقة واضحة وصريحة في العقد، ولا يؤثر ما تحصل عليه الشركة من أجور ومصاريف إدارية، وليس ذلك ربحا مقصودا، ينهض إلى نقله لمعنى المتاجرة، وإنما هو ربح تابع، شريطة أن يكون عادلا، وتوصف العلاقة هنا على أنها وكالة بأجر<sup>1</sup>.
5. الفصل التام بين حسابات المساهمين وحسابات هيئة المشتركين ومسك حسابات منفصلة لرأس مال شركة الإدارة وعوائد إستثماره وحسابات أخرى لهيئة المشتركين وعوائد إستثمارها.
6. لا يجوز التأمين على البضائع المحرمة شرعا، سواء كانت تخص المسلم أو غير المسلم؛ ولا يجوز إجراء تأمين لمحلات أو شركات يكون غرضها ونشاطها الرئيسي الإتجار بالمحرمات أو صناعتها<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> رفيق بن يونس المصري، الخطر والتأمين، دار القلم، ط01، القاهرة، 1422هـ، ص: 43.

<sup>2</sup> عبد الستار أبو غدة، بحوث في المعاملات والأساليب المصرفية الإسلامية، الجزء الخامس، مجموعة دلة البركة، جدة، 2004، ص: 75.

## الفصل الثاني: مكانة التأمين التكافلي وأثره في التنمية الاقتصادية.

المطلب الثالث: العقبات والمشاكل المتعلقة بدور التأمين التكافلي الإسلامي في أعمال التنمية الاقتصادية.

يجد التأمين الإسلامي، بمفهومه الشامل، عقبات كثيرة في طريقه، يعتبر بعضها أصلاً، وبعضها تابعا. ويمكن أن ندرك هذه العقبات والمشاكل بمجرد قراءة المباحث السابقة، وما تبين فيها من أسس التأمين التكافلي الإسلامي، وما جاء فيها عن الأضرار وأسبابها، وكذا قراءة المباحث اللاحقة وما فيها من تدابير معالجتها، في المجالين الصحي والمالي، إذ أن وجود واقع على خلاف ذلك هو العقبات التي لا يمكن للتأمين التكافلي الإسلامي أن ينهض بوجودها.

ولذلك تعددت العقبات والمشاكل، فمنها المالية، والتربوية، والسياسية، والخارجية... ويمكن إيجازها فيما يلي<sup>1</sup>:

1. الإسراف في الواقع في ثروات الأمة ومواردها الطبيعية، وبيعها بأرخص الأثمان، حتى يخشى ألا يبقى للأجيال اللاحقة شيء.
2. غلبة السفه على المسلمين، مما جعل الكثير منهم، يتهاونون ويقصرون في حق نفوسهم وأموالهم، حفظا ورعاية، فضلا عن نفوس غيرهم وأموالهم.
3. العولمة وما جنته على الأمة من هيمنة القوى المالية الكبرى على موارد الدول الإسلامية واقتصادها.
4. خصخصة المؤسسات الاقتصادية، إذ أصبح اقتصاد الأمة بيد فئات معينة لا هم لها سوى الثراء الفاحش. كما تمكنت كثير من المؤسسات الاقتصادية والأجنبية من الإستثمار في الدول الإسلامية، فأبترزوا خيراتها، واستنزفوا أموالها. وزاد الطين بلة إستثمارها في مجال التأمين، مما يزيد المسلمين فقرا، وغبنا على غبن.
5. محاربة الغرب للمؤسسات الإسلامية الخيرية، والبنوك الإسلامية بحجة تمويلها للإرهاب، هذه المؤسسات هي البقية الباقية التي تعلق بها المسلمون بعد غياب العمل بالشريعة كما يحب ربنا ويرضى.
6. النظر إلى تكلفة التغطية التأمينية المتمثلة في قسط التأمين على أنها عبء مالي. يرى البعض تجنبه للتقليل من الأعباء المالية فيعمدون على الإمتناع من إبرام التغطيات التأمينية، أو إبرامها لأجزاء معينة من موضوع واحد، أو التأمين ضد خطر محدد بدلا من التأمين ضد جميع المخاطر، أو التأمين بقيمة أقل من القيمة الحقيقية وكل ذلك يعتبر نوع من أنواع التصرفات السالبة التي تتعكس سلبا على قيم موضوعات التأمين، وكذلك إحلال ما هلك أو تلف منها ومن ثم تضييع الثروة على المستوى الفردي وعلى المستوى القومي<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> عبد القادر جعفر، نظام التأمين الإسلامي، دار الكتب العلمية، ط 01، بيروت، لبنان، 2006، ص ص: 124-125.

<sup>2</sup> حامد حسن محمد، الدور التنموي لشركات التأمين التعاوني الإسلامي، مرجع سابق ذكره، ص: 50.

### خاتمة الفصل الثاني:

تهدف التنمية الإقتصادية إلى معرفة الضوابط والبدائل الشرعية التي يقوم عليها التأمين التكافلي الإسلامي، بغرض تحقيق التعاون والتكافل، وكذلك التعرف على جوانب التنمية السائدة في كل بلد. لدى تسعى التنمية الإقتصادية بالدرجة الأولى إلى رفع مستوى معيشة الأفراد، من أجل أن تساهم في رفع معدلات الدخل القومي، بغرض تحقيق الرفاهية في مختلف المجالات الإقتصادية والإجتماعية. حيث يعتبر الأطراف المساهمة في التأمين التكافلي هم المحور الأساسي والمستفيدين من جميع أعمال التنمية في مختلف قطاعاتها وعمارتها؛ عن طريق بإحداث التنمية. ويتضح لنا هذا إذا تمعنا في الأهداف والمقاصد من وراء تبني عمليات التنمية الزراعية وتنمية الثروة الحيوانية والتنمية الصناعية. سواء كان هذا عبر سعي الإنسان لتعظيم منفعته من خلال الإستثمار، أو العمل في كافة الميادين، أو سواء كان ذلك عبر الدولة في حالة قيامها بالعملية التنموية بنفسها، أو أن تساعد الدولة في إحداث التنمية، وبدخول شركات التأمين التكافلي العملاقة سوق التأمين الإسلامي إزدادات أهميته وتوسعت أسواقه، وهذا ماسيتم عرضه في مباحث الفصل الثالث.

### تمهيد:

منذ أن بدأ تطبيق التأمين التكافلي الإسلامي في السنوات المتأخرة، بما في ذلك التأمين الذي تمارسه الشركات التي تدعي التأمين التعاوني أو الإشتراكي أو التكافلي. تعد صناعة التأمين ضرورة حتمية ضمن هيكل النظام الإقتصادي حيث تساهم في حماية الصناعات المالية الأخرى والإقتصاد ككل. وبظهور المؤسسات المصرفية والإستثمارية الإسلامية كان لا بد من إيجاد شركات تحميها من مخاطر العمليات المالية والتجارية التي تمارسها، فظهرت شركات التأمين التكافلي لتساهم في دعم منظومة الإقتصاد الإسلامي التي شهدت هي الأخرى تنوعا في الأشكال. غير أنها تتفق بخصوص ما يجمعها وهو دعم التكافل والتعاون إضافة إلى الأسس والخصائص التي تميزها، ومن خلال ذلك سوف نعرض شركات التأمين التكافلي الإسلامي في كل من دولة الجزائر والسعودية وآلية عملها والتحديات التي تواجهها. وبدخول شركات التأمين العملاقة سوق التأمين الإسلامي إزدادت أهمية هذا التأمين وتوسعت أسواقه. وهذا ما سيتم ذكره في المباحث التالية:

**المبحث الأول: الإطار العام لشركات التأمين التكافلي الإسلامي.**

**المبحث الثاني: تجارب وتطبيقات شركات التأمين التكافلي في الجزائر.**

**المبحث الثالث: تجارب وتطبيق شركات التأمين التكافلي الإسلامي في السعودية.**

### المبحث الأول: الإطار العام لشركات التأمين التكافلي الإسلامي.

لقد شهدت صناعة التأمين التكافلي تطورات ملحوظة في السنوات القليلة الماضية وحققت إسهامات جبارة في تطوير وصياغة وضبط منتجات تأمينية موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية، من خلال الجهود الحديثة في إعادة بعث المؤسسات المالية الإسلامية وتفعيلها في الأنظمة المالية المعاصرة وبشكل خاص تطبيق نظام التأمين الإسلامي. لدى سيتم التعرف على أساسيات حول شركة التأمين التكافلي الإسلامي، واللجوء إلى التعرف على مختلف أنواعه؛ وإلى المعايير الرئيسية لإدارة شركات التأمين التكافلي الإسلامي.

**المطلب الأول: أساسيات حول شركات التأمين التكافلي الإسلامي.**

تعد صناعة التأمين التكافلي ضرورة حتمية ضمن هيكل النظام الإقتصادي الإسلامي، حيث تساهم في حماية الصناعات المالية الأخرى والإقتصاد ككل من خلال شركات التأمين التكافلي التي ساهمت في دعم منظومة الإقتصاد الإسلامي، الأمر الذي يجعلنا نتطرق إلى تعريف وأنواع شركات التأمين التكافلي، وكذا عن طبيعة العلاقات المالية في نظام شركات التأمين التكافلي الإسلامي.

#### الفرع الأول: تعريف شركة التأمين التكافلي.

شركات التأمين التكافلي هي شركات وظيفتها إدارة الأموال، حيث تقوم بإنشاء محافظ تأمينية ضد مختلف الحوادث ثم تدعو من أراد الإشتراك فيها، يدفع قسط محدد يتناسب مع الخطر، على أن تجمع هذه الأموال في تلك المحفظة وتستثمر لصالح أصحابها (المشتركين)، على أن تدير الشركة هذه الأموال لصالح المشتركين، فإذا وقع مكروه على أحدهم تقوم الشركة بإقتطاع من هذه الأموال لتعويض المشترك بالقدر المتفق عليه<sup>1</sup>، حيث أن فكرة التأمين التكافلي تقوم على التعاون والتكافل بين المشتركين في المحفظة، وليس على ضمان الشركة لتعويض على المكروه الذي وقع للمشارك<sup>2</sup>.

أما عقد الثمانينات هي الفترة التي تم فيها تعميم التجربة في مناطق عديدة في العالم الإسلامي، حيث بلغ حجم صناعة التأمينات الإسلامية 7.5 مليار دولار وهي تنمو بنسبة 30% سنويا<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> مشعل عبد الباري، تقييم تطبيقات وتجارب التأمين التعاوني، ملتقى التأمين التعاوني، الهيئة الإسلامية العالمية للإقتصاد والتمويل، الرياض، أيام: 20 جانفي 2009، ص: 09.

<sup>2</sup> محمد أحمد زيدان، أهمية إرساء وتعزيز مبادئ الحوكمة في شركات التأمين التعاوني، الملتقى الثالث للتأمين التعاوني، رابطة العالم الإسلامي، الهيئة الإسلامية العالمية للإقتصاد والتمويل، جامعة الشلف، الجزائر، أيام: 7-8 ديسمبر 2011، ص: 728.

<sup>3</sup> عبد القادر شاشي، مدخل إلى التأمين الإسلامي، ندوة حول مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، جامعة فرحات عباس الجزائر، أيام: 25-26 أبريل 2011، ص: 24-25.

◀ تتشكل صناعة التأمين التكافلي الإسلامي من مجموعتين أساسيتين هما:

▪ التأمينات العامة أو التأمين على الأضرار وتأخذ شكل التأمين التكافلي حيث تنتفي فكرة الإسترباح بين المستأمنين.

▪ تأمينات التكافل وهي البديل المباح للتأمين عن الحياة.

✍ في كلتا الحالتين فإن العلاقة التي تربط جمهور المستأمنين بشركة التأمين هي علاقة مضاربة شرعية، حيث أن المؤمن لهم هم أصحاب المال بينما تلعب الشركة دور المضارب. كما يمكن أن تأخذ هذه العلاقة شكل الوكالة بأجر.

تقوم شركات التأمين التكافلي الإسلامي بتوظيف وإستثمار الأموال المجمعّة بإستعمال صيغ التمويل المباحة شرعا بعيدا عن الربا المحرم. أما على المستوى المحاسبي يتم فصل حسابات النشاط التأميني (الأقساط في مقابل التعويضات) عن حسابات الإستثمار حيث يشترك الطرفان في الأرباح أو الخسائر المحققة.

✚ في كل الحالات فإن النشاط التأميني وفقا للمنظور الإسلامي يجب أن يسعى لتحقيق هدفين هما<sup>1</sup>:

✓ التضامن في مواجهة الخسائر التي يتعرض لها الفرد أو المؤسسة المكتتبة لعقد التأمين.

✓ توزيع الأرباح المحققة وتجنب كل نشاط مخالف لأحكام الشريعة السمحاء.

✍ تعريف شركة التأمين التكافلي، من جهة بيان طبيعتها التكافلية والتعاونية، ومصدر إستمدادها وشرطها الجوهري، وهو: "مزاولة أعمال التأمين طبقا (أو وفقا) لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية الغراء".

<sup>1</sup> محمد ليبيا، التأمين التعاوني وتطبيقاته في بنك الجزيرة بالمملكة العربية السعودية وشركة إخلاص للتكافل بماليزيا (دراسة تحليلية مقارنة)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، قسم الفقه وأصول الفقه، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا، 2007، ص: 54.

### الفرع الثاني: أطراف العلاقات المالية في شركات التأمين التكافلي.

يمكن تلخيص العلاقات المالية السائدة في النموذج التكافلي المعاصر في ثلاث علاقات رئيسية، ويتفرع عنها علاقات مالية وقانونية أخرى بحسب نطاق وطبيعة عمل الشركة، تظهر عدة عمليات في العلاقات المالية التعاقدية في شركات التأمين التكافلي أهمها<sup>1</sup>:

- **أولاً:** علاقة المشاركة بين المساهمين التي تتكون بها الشركة من خلال النظام الأساسي وما يتصل به، وهي عقد المشاركة إذا كانت تديره شركة.
- **ثانياً:** العلاقة بين الشركة وصندوق حملة الوثائق هي علاقة الوكالة من حيث الإدارة، أما من حيث الإستثمار فهي علاقة مضاربة، أو وكالة بالإستثمار.
- **ثالثاً:** العلاقة بين حملة الوثائق وبين الصندوق عند الإشتراك هي علاقة إلتزام بالتبرع، والعلاقة بين المستفيد وبين الصندوق عند التعويض، هي علاقة إلتزام الصندوق بتغطية الضرر حسب الوثائق واللوائح.

✚ وتقوم علاقة الوكالة بين حملة الوثائق وشركة التأمين التكافلي على الأسس التالية:

- يقوم المساهمون في الشركة بإدارة عمليات التأمين من إعداد الوثائق وجمع الأقساط ودفع التعويضات وغيرها من الأعمال الفنية للتأمين، وذلك مقابل أجر معلومة بصفتهم القائمين على إدارة التأمين وينص على هذه الأجرة بإعتبار المشترك قابلاً لها.
- يقوم المساهمون بإستثمار رأس المال المقدم منهم للحصول على الترخيص بإنشاء الشركة وكذلك لهم أن يستثمروا أموال التأمين المقدمة من حملة الوثائق على أن تستحق الشركة حصة من عائد إستثمار أموال التأمين بصفتهم المضارب.
- تمسك الشركة حسابين منفصلين أحدهما لإستثمار رأس المال والآخر لحسابات أموال التأمين ويكون الفائض التأميني حقا خالصا للمشتركين (حملة الوثائق).
- يتحمل المساهمون ما يتحمله المضارب من المصروفات المتعلقة بإستثمار الأموال نظير حصته من ربح المضاربة، كما يتحملون جميع مصاريف إدارة التأمين نظير عمولة الإدارة المستحقة لهم.

<sup>1</sup> جمعة هوام، حوكمة الشركات كنظام للرقابة على شركات التأمين التكافلي، ندوة حول التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، جامعة فرحات عباس الجزائر، أيام: 25-26 أفريل 2011، ص: 06.

### المطلب الثاني: أنواع شركات التأمين التكافلي الإسلامي.

على الرغم من أن شركات التأمين التكافلي، قد تتنوع فإن ما يجمعها أنها جمعيات تعاونية، هدفها هو تحقيق التعاون وتوطيد أواصر الأخوة في المجتمع، وتقويم الخدمات التأمينية لأعضائها بأقل تكلفة، ويعود ذلك إلى وجود تطور كبير في الفكر الإقتصادي للتأمين التكافلي.

✚ نذكر ما يلي<sup>1</sup>:

#### الفرع الأول: شركات التأمين التكافلي حسب الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه.

لقد بدأ التأمين التكافلي تعاونيا محضاً دون البحث عن مكاسب وأرباح وعوائد، إلا أنه ظهرت مؤخراً شركات تكافلية تبحث عن الربح، وهذا الربح ليس محلاً للمقارنة بينها وبين شركات التأمين التجاري.

✚ ويمكن أن نقسم هذا النوع إلى صورتين:

#### 1. شركات التأمين التكافلي اللاربحي:

يعمل هذا النوع من شركات التكافل على جميع الأقساط، وليس لها رأس مال وتملكها حملة العقود (هيئة المشتركين)، ويتكون رأس مالها من الأقساط والإحتياطات المتراكمة وتقوم غدارة الشركة بإستثمار هذه الأموال لصالح المؤمن لهم (هيئة المشتركين) لتقوية مركزها المالي ورفع حصانته المالية ضد الأخطار والكوارث، وظهرت أكثر هذه الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية، وأخذت بعض هذه الشركات بعد فترة تتحول إلى شركات ربحية تجارية، ذلك لأن هذه الشركات لا تستطيع إصدار سندات الدين والإقتراض من البنوك، لعدم وجود ملاك لهذه الشركة فتحولت تلك العقود إلى أسهم تباع في سوق الأوراق المالية.

#### 2. شركة التأمين التكافلي الربحي:

إنتشر هذا النوع من الشركات في البلدان الإسلامية أكثر من وجودها في الدول الغربية، حيث تشبه هذه الشركات شركات التأمين التجاري، من حيث وجود حملة أسهم، وأنها تستهدف الربح في توزيع العوائد عليهم، أضف إلى ذلك وجود عنصر الإلتزام للشركة من ناحية دفع التعويض.

<sup>1</sup> محمد علي القري، التأمين الصحي، مجلة مجتمع الفقه الإسلامي، العدد 13، 2001، ص: 567.

الفرع الثاني: شركات التأمين التكافلي القائمة على أساس الوكالة بأجر أو بدون أجر:

تميزت بعض شركات التأمين التكافلي القائمة في الفترة الأخيرة بعقد الوكالة في عمليات التأمين التكافلي، إلا أنها تختلف في كونها تتقاضى على تلك العمليات أجر أو تكون الوكالة بدون أجر وعلى هذا الأساس تنقسم شركات التأمين التكافلي إلى صورتين هما<sup>1</sup>:

### 1. شركات التأمين التكافلي على أساس الوكالة بدون أجر:

تقوم شركة التأمين على أساس الوكالة بدون أجر في تنظيم العمليات التأمينية على أساس جمع الأقساط أو مبلغ التبرع، ودفع التعويضات وغيرها من الأمور التي تتعلق بالعمليات التأمينية، ويتم تأسيس الشركة بناء على قيام مجموعة من المساهمين بإنشاء وتكوين شركة مساهمة وبناء هيكلها العام، وهي تقوم على الإلتزام بأحكام الشرع في جميع تعاملاتها.

### 2. شركات التأمين التكافلي على أساس الوكالة بأجر:

تختلف هذه الصورة عن سابقتها في أن الوكالة تكون بأجر، حيث تقوم شركة التأمين التكافلي بأخذ نسبة معينة من مبلغ التبرع مقابل إدارتها لعمليات التأمين من جميع الأقساط ودفع التعويضات وغيرها من الأمور الفنية المتعلقة بالعباية وتأخذ أيضا نسبة معينة من الأرباح والفائض التأميني كأجر وكالة ويتم تقدير الأجر بطريقتين:

- **الطريقة الأولى:** أن يتم تحديد جميع مصاريف العمليات التأمينية وأجرة الإدارة، ثم يتم إقتطاع ذلك المبلغ مثل أن تكون تكاليف هذه العمليات وأجرة الإدارة السنوية خمسة ملايين مثلا، فنقوم الشركة بإقتطاع هذا المبلغ من صندوق هيئة المشتركين مبلغ خمسة ملايين وخمسمائة ألف أو ستة ملايين.
- **الطريقة الثانية:** تعتبر شائعة عند معظم شركات التأمين التكافلي وهي إقتطاع نسبة معينة من كل مشترك، أي تستقطع نسبة معينة من الأقساط من جميع حملة الوثائق، كأن تكون النسبة مثلا 17% أو 25%<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> صليحة قلاق، متطلبات تنمية نظام التأمين التكافلي (تجارب عربية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2014-2015، ص: 94.

<sup>2</sup> علي محي الدين القره داغي، التأمين الإسلامي، دراسة فقهية تأصيلية مقارنة بالتأمين التجاري مع التطبيقات العملية، دار البشائر الإسلامية، ص: 328.

### الفرع الثالث: شركات التأمين التكافلي القائمة على أساس الجهة المؤسسة لها.

تتقسم شركات التأمين التكافلي بإعتبار الجهة التي تقوم بتأسيسها أو تمويلها، إلى الأقسام التالية:

#### 1. شركات التأمين التكافلي التي تستند إلى بنوك إسلامية:

إن معظم قوانين البلاد الإسلامية تنص على أن يكون تأسيس شركات التأمين التكافلي قائمة على وجود رأس مال الشركة، وتستند بعض شركات التأمين التكافلي في الوقت الراهن على بنوك إسلامية، بإعتبار أن هذه البنوك لديها حصانة مالية قوية، تستطيع من خلالها مواجهة العجز الذي يصيب هذه الشركات، ولقد كان للبنوك الإسلامية دورا رائدا في تأسيس تلك الشركات وتطورها<sup>1</sup>.

#### 2. شركات التأمين التكافلي التي تستند إلى رؤوس أموال رجال الأعمال:

تقوم بعض شركات التأمين التكافلي بالإستناد أو الإعتماد على رجال الأعمال، أو الذين يملكون أموال طائلة أو رؤوس الأموال، وعلى إثرها تستعين في بداية تأسيسها وتتمثل هذه الأموال على شكل أسهم، من خلالها يستفيد حامل الأسهم من الأرباح والعوائد الناتجة من الإستثمار، إضافة إلى المبالغ التي تتحصل عليها الشركة من خلال أجرة الوكالة ونسبة من الفائض التأميني<sup>2</sup>.

#### 3. شركات التأمين التكافلي التي تستند إلى شركات التأمين التجاري أو بنوك تجارية:

تستند بعض شركات التأمين التكافلي على شركات التأمين التجاري أو بنوك تجارية بمقابل، فقد يكون المقابل أجور الوكالة ونسبة من الفائض أو أن تقوم الشركة الإسلامية بإعادة التأمين لديها، حيث أن الدول تفرض على أن تكون الشركات العاملة في السوق التأميني تعمل على مبدأ التعاون أو التكافل، مثل المملكة العربية السعودية التي فرضت على جميع شركات التأمين التجاري تطبيق نظام التأمين التكافلي، إضافة إلى أن شركات التأمين التكافلي ظهرت وانتشرت بقوة، وأصبحت تدريجيا تحل محل شركات التأمين التجاري، لوجود فتاوى تحرم التعامل معها<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> صالح أحمد بدار، أسس قوية لمستقبل أفضل: سلامة للتأمينات الجزائر، مقال منشورات الإتحاد العالمي للتأمين التبادلي، تحت عنوان: التأمين التكافلي الإسلامي، اليمن، 2007/12/24، ص: 07.

<sup>2</sup> محمد بدر المنياوي، التأمين الصحي وتطبيقاته المعاصرة في ضوء الفقه الإسلامي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، الدورة 13، العدد 13، 2001، ص: 319.

<sup>3</sup> بلعزوز بن علي، حمدي معمر، نظام التأمين التعاوني بين النظرية والتطبيق، دراسة التجربة الجزائرية (حالة شركة سلامة للتأمين التعاوني)، الملتقى الثالث للتأمين التعاوني، الشلف، الجزائر، أيام: 07-08 ديسمبر 2011، ص: 71.

## الفصل الثالث: واقع وتطبيق شركات التأمين التكافلي في الجزائر والسعودية

المطلب الثالث: المعايير الرئيسية لإدارة شركة التأمين التكافلي الإسلامي.

تعددت شركات التأمين التكافلي الإسلامي في أنحاء دول العالم، وكل شركة كانت عناصر ومقومات تتركز عليها في تادية نشاطها وذلك وفق معايير وأسس إدارية مطابقة لقانون نشاط شركات التأمين التكافلي الإسلامي.

الفرع الأول: المعايير الرئيسية المكونة لشركة التأمين التكافلي الإسلامي.

لشركة التأمين التكافلي الإسلامي معايير وأسس مكونة للشركة، الهدف منها هو تنظيم عمل الشركة ومراقبة نشاطها وفقا لقوانين المحاسبية والمبادئ الشرعية المطابقة لنشاط الشركة.

◀ أولاً: الموارد والإستخدامات الأساسية لحسابي المشتركين والمساهمين.

هذا المعيار ينظم العناصر الرئيسية المكونة لكل من حساب المشتركين (حملة الوثائق) وحساب المساهمين (حملة الأسهم)، ويهدف المعيار إلى ترسيخ ركيزة الفصل بين الحسابين المذكورين بصورة عملية محاسبية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> رياض منصور الخليلي، قوانين التأمين التكافلي الأسس الشرعية والمعايير الفنية، مؤتمر التأمين التعاوني أبعاده وأفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه، الجامعة الأردنية، الأردن، أيام: 11-13 أبريل 2010، ص: 37.

## الفصل الثالث: واقع وتطبيق شركات التأمين التكافلي في الجزائر والسعودية

جدول رقم (02): الموارد والإستخدامات لصندوق المساهمين ولصندوق المشتركين في شركة التأمين التكافلي.

صندوق المشتركين		صندوق المساهمين	
الإستخدامات	الموارد	الإستخدامات	الموارد
تعويضات الأخطار المحققة للمشاركين.	الإشتراكات (الإشتراكات التكافلية).	قرض حسن لصندوق المشتركين.	رأس مال صندوق المساهمين.
المصاريف الإدارية والتشغيلية.	عوائد الإستثمارات للمشاركين.	المصاريف الإدارية والتشغيلية.	عوائد الإستثمارات للمساهمين.
عمولات وسطاء التأمين.	الإستردادات.	إستثمار أموال المساهمين.	إسترداد القرض الحسن.
أقساط إعادة التأمين.	عمولات وعوائد إعادة التأمين.	الإحتياطيات.	حصة ربح المضاربة بصفة عامل المضاربة.
إستثمار أموال المشتركين.	إيرادات أخرى.	---	أجور ومخصصات إدارة التأمين.
الإحتياطيات.	---	---	---
توزيع الفائض التأميني.	---	---	---

المصدر: رياض منصور الخليفي، قوانين التأمين التكافلي الأسس الشرعية والمعايير الفنية، مؤتمر التأمين التعاوني أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه، الجامعة الأردنية، أيام: 11-13 أبريل 2010، ص: 37.

يظهر الجدول رقم (02) بيان عناصر الموارد المالية الداخلة على الصندوق التكافلي للمساهمين وللمشاركين، وتضم كلا من أقساط التأمين التكافلي وهي: الإشتراكات المحصلة من مشركي الصندوق (المؤمن عليهم/حملة الوثائق)، كما تشمل عوائد إستثمارات الأموال التكافلية، وكذا الإستردادات وأية إيرادات أخرى.

## الفصل الثالث: واقع وتطبيق شركات التأمين التكافلي في الجزائر والسعودية

◀ **ثانياً: توزيع الفائض التأميني بين قاعدة المشتركين وفقاً لمقتضى العدالة<sup>1</sup>.**

يجب أن يتضمن قانون شركات التأمين التكافلي النص على أبرز وأهم الخصائص الفنية للتأمين التكافلي والمتمثلة في ما إصطلح عليه بإسم "الفائض التأميني".

ومصطلح "الفائض التأميني": عبارة عن النتيجة الموجبة بين قائمتين من المعطيات هما: الموارد والإستخدامات، والجدول التالية توضح الصورة المبسطة لكيفية تكون الفائض التأميني بشركات التأمين التكافلي من خلال إستعراض الموارد والإستخدامات النمطية لدى شركات التأمين التكافلية.

**جدول رقم (03): الموارد والإستخدامات (التوظيفات) المالية لصندوق التأمين التكافلي.**

الموارد	الإستخدامات
الإشتراكات (الإشتراكات التكافلية).	التعويضات.
عوائد الإستثمارات للمشاركين.	مصروفات إدارية وعمومية.
الإستردادات.	عمولات وإعادة التأمين.
عمولات وعوائد إعادة التأمين.	الإحتياطيات.
إيرادات أخرى.	التوزيعات.

المصدر رياض منصور الخليفي، قوانين التأمين التكافلي الأسس الشرعية والمعايير الفنية، مؤتمر التأمين التعاوني أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه، الجامعة الأردنية، أيام: 11-13 أبريل 2010، ص: 40.

كما يظهر الجدول رقم (03) مجموعة العناصر التابعة لإستخدامات الأموال، وتضم هذه القائمة كلا من التعويضات التي يبذلها الصندوق للمتضررين والمستحقين من المشتركين، كما تشمل جميع المصروفات بأنواعها الإدارية والعمومية الأخرى، وهذا بالإضافة إلى أنواع الإحتياطيات، فضلاً عن التوزيعات المقررة للمشاركين وأية مخصصات مالية أخرى يتم حسمها نظامياً.

<sup>1</sup> رياض منصور الخليفي، قوانين التأمين التكافلي الأسس الشرعية والمعايير الفنية، مرجع سابق ذكره، ص: 40.

الفرع الثاني: عمل الإدارة في شركات التأمين التكافلي الإسلامي.

تمتاز أعمال التأمين بخصوصيات تميزها عن غيرها من الأعمال فهي تدير أخطار جسيمة متعددة، وبالإضافة إلى إدارة المخاطر تستعين شركات التأمين الإسلامي بمستشارين مهرة في إدارة أعمالها وهيئات تساعد في تأدية مهامها.

أولاً: المستشارين والخبراء.

- إستشاري تأمين: وهو شخص مرخص له من قبل هيئة التأمين لتقديم خدمات إستشارية في مجال التأمين وإعادة التأمين.
- خبير حوادث: يمتلك الخبرة والدراية في دراسة وتقييم أسباب الحادث وحجم الضرر أو مبلغ الخسارة المتأني عنه وتوزيع المسؤولية في حدوثه.
- خبير بإدارة أخطار تأمين الحماية والإدخار، وخبير إعادة التأمين، خبير في رياضيات التأمين<sup>1</sup>.

ثانياً: إدارة المراجعة.

لا بد لكل إدارة من قسم أو إدارة مراجعة لإحكام رقابتها على حسن سير أعمالها بالشكل المرسوم والمخطط له، ولا تخرج شركات التأمين عن هذه القاعدة، لذلك يجب على إدارة الشركة ما يلي:

1. تشكيل لجنة مراجعة: يشكل مجلس إدارة الشركة لجنة مراجعة لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة ولا يزيد على خمسة من غير المديرين التنفيذيين على أن يكون أغلبهم من خارج مجلس الإدارة.
2. تخصيص إدارة مستقلة للمراجعة الداخلية على النحو التالي:
  - أ- تكوين إدارة المراجعة الداخلية ترتبط مباشرة بلجنة المراجعة.

ب- تعيين مراقب داخلي للتحقيق من الإلتزام بتطبيق الأنظمة والتعليمات، يكون إرتباطه مباشرة بلجنة المراجعة ويقدم تقريراً لها عن جميع التعويضات والمطالبات المدفوعة التي لا تنطبق عليها المعايير والأسس المتفق عليها.

<sup>1</sup> سامر مظهر قنطجني، التأمين الإسلامي التكافلي (أسسه ومحاسبته)، مرجع سابق ذكره، ص: 49-50.

ثالثا: هيئة الرقابة الشرعية<sup>1</sup>.

1. الإفتاء الشرعي فيما يعرض على الهيئة الشرعية من مسائل وإستفسارات؛ والرقابة والتفتيش والتدقيق الشرعي للأعمال وعمليات الشركة الداخلية والأعمال الخارجية التي تعقدتها الشركة مع الغير محليا ودوليا وهو ما يعرف بالضبط الشرعي.
2. طرح نماذج ذات كفاءة من الصيغ الإسلامية في المعاملات المالية الخالية من الربا وسائر المخالفات الشرعية، أي إخراج وثائق وعقود التأمين التكافلي بما يتوافق والشريعة الإسلامية من خلال قرارات الهيئة الشرعية.
3. التحقق من مشروعية جميع إستثمارات الشركة المتفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، والتحقق من إتفاقيات إعادة التأمين التي تبرمها الشركة بحيث تتسجم مع توجيهات هيئة الرقابة الشرعية.
4. الإشراف على إخراج الزكاة إذا كان النظام الأساسي للشركة ينص على مسؤوليتها في إخراج الزكاة، والإطلاع على الفتاوى الشرعية للشركات الأخرى وتبادل الرأي في الصيغ والممارسات من خلال المؤتمرات والندوات ومتابعة صرف الأموال في أوجه الخير والتعاون مع الشركة للتدريب والتطوير.

رابعا: هيئة التأمين\*.

1. دفع أداء شركات التأمين وكفاءتها لزيادة قدرتها على تقديم أفضل الخدمات للمواطنين المستفيدين من التأمين وتحقيق المنافسة الإيجابية بينها.
2. مراقبة الملاءة المالية لشركات التأمين لتوفير غطاء تأميني كاف لحماية حقوق المؤمن لهم والمستفيدين من أعمال التأمين.
3. العمل على توفير كفاءات بشرية مؤهلة لممارسة أعمال التأمين؛ والعمل على تنمية الوعي التأميني.
4. توثيق روابط التعاون والتكافل مع هيئات تنظيم قطاع التأمين على المستوى الإسلامي لذلك تعتبر هيئة التأمين مراقبا خارجيا لشركات التأمين ومخططا إستراتيجيا لسوق التأمين المحلي من خلال:
  - ✓ إعادة هيكلة سوق التأمين؛ وتطوير قطاع التأمين.
  - ✓ رسم الرؤيا المستقبلية لهيئة التأمين<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> جابر عبد الهادي سالم الشافعي، البديل الإسلامي للتأمين، رؤية فقهية وتطبيقية ومستقبلية، الجزء الأول، المؤتمر الجديد في مجال التأمين (الضمان)، لبنان، 2006، ص: 245.

<sup>2</sup> كريمة عيد العمران، التأمين الإسلامي والتنمية الاقتصادية والإجتماعية، مرجع سابق ذكره، ص: 187-188.

\* هيئة التأمين: هي شخصية إعتبارية ذات إستقلال مالي وإداري، تتألف من مجلس إدارة ومدير عام وجهاز تنفيذي.

- توافر الفرص في الأسواق ذات الكثافة السكانية كمصر وباكستان والهند وإيران.
- نجاح التكافل في توزيع المخاطر بين المساهمين من خلال إدارة المؤسسات التكافلية<sup>1</sup>.

### المبحث الثاني: تجارب وتطبيق شركات التأمين التكافلي الإسلامي في الجزائر.

تعتبر الجزائر من بين الدول التي تهتم بالتأمين التكافلي الإسلامي في إطار الصيغة الإسلامية، وتعد شركة سلامة للتأمينات الوحيدة التي تطبق نظام فعال لمراقبة الشركات بصيغة التأمين التكافلي، وسعي الدولة ودورها في تنمية هذا النشاط التعاوني، الأمر الذي ساهم في تطوير ونمو الشركة، هذا ما أدى إلى تنامي فروع شركة سلامة التأمين التكافلي الرائدة وكثافة عدد زبائنها، مما يساهم في إستفادة كل من الزبون والشركة والإقتصاد الوطني ككل. حيث نتطرق إلى الإطار العام "شركة سلامة الجزائر" للتأمين التكافلي الإسلامي؛ والتعرف على تطبيقات التأمين التكافلي الإسلامي في "شركة سلامة"، ومعرفة أرقام ومؤشرات "شركة سلامة للتأمين الجزائر".

### المطلب الأول: الإطار العام " لشركة سلامة الجزائر" للتأمين التكافلي الإسلامي.

يتبين لنا واقع صناعة التأمين التكافلي في الجزائر من خلال تطبيقاته في شركة سلامة للتأمين، حيث تعتبر شركة التأمين الوحيدة في الجزائر التي تمارس نشاط التأمين التكافلي، وهذا ما سنعرض تفاصيله في هذا المطلب.

### الفرع الأول: التنظيم القانوني لنشأة شركات التأمين التكافلي في الجزائر.

تبع بعد الإصلاحات التي شهدتها قطاع التأمين في الجزائر يتضح لنا بأنه ومنذ الإستقلال شهد قطاع التأمين الجزائري إلى جانب وجود الشركات الوطنية للتأمين ما يعرف بصناديق التأمين التعاونية. حيث تم إصدار ثلاث قرارات رئيسية نوردها فيما يلي<sup>2</sup>:

- القرار الممضي بتاريخ 17 جوان 1964، والمتضمن حل مجلس الصندوق المركزي لتحديد التأمينات الخاصة بالتعاونيات الفلاحية وتعيين لجنة إدارة مؤقتة لتسيير الصندوق.

<sup>1</sup> وليد سعود، تجربة سلامة للتأمينات الجزائر في سوق التأمين التكافلي في السوق الجزائرية، ملتقى حول: مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي، بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام: 25-26 أبريل 2011، ص: 04.

<sup>2</sup> بدر الدين براحية، التأمين في ظل المرسوم التنفيذي رقم: 13/09 بين التجاري والتعاوني، الملتقى الدولي حول مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التقليدية، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام: 25-26 أبريل 2011، ص: 07.

## الفصل الثالث: واقع وتطبيق شركات التأمين التكافلي في الجزائر والسعودية

- القرار الممضي بتاريخ 29 ديسمبر 1964 والمتضمن الترخيص لتعاونية التأمين الجزائرية الخاصة بعمال التربية والثقافة بإجراء بعض عمليات التأمين.

خلال سنة 1996 قامت الجزائر بالمصادقة على ما يعرف بالإتفاقية المتضمنة إنشاء المؤسسة الإسلامية لتأمين الإستثمارات وإئتمان الصادرات بموجب المرسوم الرئاسي رقم 144/96 والممضي بتاريخ 23 أبريل 1996، وخلال سنة 2009 تم إصدار ما يمكن إعتباره قانونا عاما يسمح بإنشاء شركات ذات شكل تعاضدي أو تعاوني، فجوهر الحديث عن التأمين التكافلي في الجزائر ينصب أساسا على المرسوم التنفيذي رقم 13/09<sup>1</sup> والصادر بتاريخ 2009/01/11، والذي جاء كأثر قانوني لنص المادة 215 من القانون 07/95 المعدل بالقانون رقم 04/06 الممضي في 20 فيفري 2006، حيث سمح هذا المرسوم بإنشاء هيئات تأمين في شكل شركة مساهمة أو شركة تعاضدية، وقد تضمن هذا المرسوم أربعة مواد وملحقا يمثل قانونا نموذجيا للشركات ذات الشكل التعاضدي متكون من خمسة وثلاثين مادة مقسمة على أربعة فصول، وبالنظر لأحكام هذا المرسوم فإنه يسمح بإنشاء شركات تأمين دون اشتراط الربحية.

### الفرع الثاني: التعريف "بشركة سلامة للتأمينات بالجزائر":

بغرض التعريف بشركة سلامة العربية الإسلامية للتأمين\* والتي تعد إحدى الشركات الرائدة في تقديم حلول التأمين الملتزمة بالشريعة الإسلامية (التكافل) والتي يميزها بأنها أكبر شركة تكافل وإعادة تكافل في العالم، يوجد فرع في الجزائر يعرف بشركة "سلامة للتأمينات الجزائر".

<sup>1</sup> المرسوم التنفيذي رقم: 13/09 الصادر في 11 جانفي 2009، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 03، الصادرة بتاريخ 14 جانفي 2009، ص: 15.

أولاً: تعريف شركة "سلامة للتأمين بالجزائر".

بانتقال الجزائر إلى اقتصاد السوق، فقد صدر الأمر رقم 95-07 في 25 جانفي 1995، والذي وضع حداً لإستحواذ الدولة على قطاع التأمين، وفتح المجال لشركات التأمين الخاصة، فأستقرت في الجزائر منذ مارس 2008 شركة "سلامة للتأمينات الجزائرية"، والتي كانت تسمى آنذاك بـ "البركة والأمان"، وهي فرع من مجموعة "الشركة العربية الإسلامية للتأمين"<sup>1</sup>، لكن رغم هذا الإفتتاح على السوق منذ تقريباً 20 سنة إلا أن المشرع الجزائري لم يسمح بعد بتقديم منتجات تكافلية بشكل صريح، ولم يفصل في الجانب المالي للشركات التي تقدم هذا النوع من المنتجات، وعليه فإن شركة "سلامة للتأمينات الجزائرية"، وجدت نفسها أمام الإلتزام بمحاسبة شركات التأمين ذات الأسهم من جهة، ومن جهة أخرى وجود حساب الفائض التأميني والتصرف بما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية<sup>2</sup>.

وتعد شركة سلامة للتأمينات هي إحدى الفروع التابعة للشركة العربية الإسلامية للتأمين "إيكا" الإماراتية ومقرها السعودية، وهي عبارة عن شركة تأمين مطبقة لمبادئ الشريعة الإسلامية لديها هيئة رقابة شرعية، بالإضافة إلى هيئة العامة للشركة الأم. بالتالي فهي تحول في حسابها للفائض التأميني وفق مراعاة المعايير الإسلامية والتقييد بالأنظمة التي حددها المشرع الجزائري<sup>3</sup>. لقد إعتمدت شركة سلامة بمقتضى القرار رقم 64 الصادر بتاريخ 02 جويلية 2006 من قبل وزارة المالية، وبذلك فهي قد إمتصت شركة البركة والأمان لتأمين وإعادة التأمين المنشأة في 26 مارس 2000، والتي أصبحت اليوم سلامة لتأمينات الجزائر بعد إنضمامها لمجموعة سلامة، وقد إستحوذت على الشركة "البركة والأمان" المنشأة في 26/03/2000، حيث حدث تغيير في التسمية وتجديد الإعتماد<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> <https://www.altibbi.com>، 16:12، 2018/05/22، شركة سلامة للتأمين التعاوني،

\* شركة سلامة: إحدى الشركات الرائدة في تقديم خدمات التأمين التكافلي لجميع عملائها حول العالم متوافقة مع تعاليم الشريعة الإسلامية، وقد تم تأسيسها سنة 1997م، في دبي بالإمارات العربية المتحدة، حيث تقدم حلول تأمينية تكافلية منافسة ومتنوعة لحماية الممتلكات والتأمين ضد الحوادث والتكافل الطبي، ويقدر رأسمال شركة سلامة 1.1 بليون درهم إماراتي (300 مليون دولار أمريكي)، وهي مدرجة في سوق دبي المالي.

<sup>2</sup> حمدي معمر، نظام التأمين التكافلي بين النظرية والتطبيق (دراسة بعض التجارب الدولية)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: مالية إقتصاد دولي، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2012/2011، ص: 145.

<sup>3</sup> محمد ليبيا، التأمين التعاوني وتطبيقاته، مرجع سابق ذكره، ص: 183.

<sup>4</sup> ذهبية موسى، خديجة فروخي، طرق إستغلال الفائض التأميني في شركة التأمين التكافلي (شركة سلامة للتأمينات الجزائرية)، مجلة الإقتصاد الجديد، العدد 13، المجلد 01، البلدة، الجزائر، 2015، ص: 71.

## الفصل الثالث: واقع وتطبيق شركات التأمين التكافلي في الجزائر والسعودية

فقد نجحت شركة سلامة في الجزائر بتحقيق نتائج إيجابية خلال الأعوام الأخيرة، وهي تملك حصة سوقية تقدر بـ 3% من سوق التأمينات في الجزائر تتوزع بين الشركات العمومية 80% والشركات الخاصة 20%، وتقدر إستثماراتها المالية بـ 2.6 مليار دينار جزائري.

وتوفر حاليا خدمات متعددة في السوق الجزائرية حيث تمتلك الشركة شبكة توزيع مكونة على 150 نقطة بيع موزعة على مستوى كافة التراب الوطني مؤطرة من طرف 04 مديريات جهوية، إلا أنها تتفرد بخدمات التكافل وهي الوحيدة من كل مؤسسات التأمين في الجزائر على المستوى الوطني التي تتعامل بالتأمين التكافلي الإسلامي<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: تطبيقات التأمين التكافلي الإسلامي في "شركة سلامة".

وبالرجوع إلى التأمين التكافلي في الجزائر، فمن المثال الحي على هذه الشركات هي شركة سلامة للتأمين، حيث تعتبر نموذجا لتطبيق التأمين التكافلي باعتبارها الشركة الوحيدة التي تقدم منتجات في التأمين التكافلي في الجزائر.

### الفرع الأول: دراسة طبيعة وشرعية عقد التأمين المطبق في الشركة.

لشركة سلامة للتأمين التكافلي الإسلامي بالجزائر نظام يطبق بما يوافق مبادئ الشريعة الإسلامية، وبما يطابق طبيعة عقد الشركة من أجل توفير خدمات تأمينية وحلول تكافلية.

### 1. دراسة طبيعة عقد التأمين في "شركة سلامة للتأمينات بالجزائر":

عقد التأمين التكافلي يعتبر الوحيد من بين العروض التأمينية الذي يقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية، فهو عقد قائم على فكرة التضامن بين المشتركين في صيغة تعهد، بالوقوف إلى جانب من يصيبه الضرر من جراء الحوادث وغيرها، كما أن كل عمليات التأمين التكافلي تخضع لهيئة رقابة شرعية مهمتها البث في مدى جواز أو عدم جواز ما تقوم به الشركة من أعمال وما تقدمه من خدمات تأمينية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> وليد سعود، تجربة سلامة للتأمينات بالجزائر في سوق التأمين التكافلي في السوق الجزائرية، مرجع سابق ذكره، ص: 09.

<sup>2</sup> أمينة محمدي بوزينة، شركات التأمين التكافلي (تجربة شركة سلامة للتأمينات بالجزائر)، الملتقى الدولي السابع حول "الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطور"-تجارب الدول-، جامعة حسبية بن بوعلی بالشلف، الجزائر، أيام: 03-04 ديسمبر 2012، ص: 12.

## 2. شرعية التأمين التكافلي في "شركة سلامة للتأمينات بالجزائر":

يفرض القانون الجزائري على كافة الشركات التأمينية المتواجدة في السوق الوطنية تخصيص نسبة 50% من مداخيل الشركة على شكل أسهم في سندات الخزينة العمومية، وهو أمر يتنافى مع التعاملات اللاربوية المحددة في الشركة، غير أن شركة سلامة استطاعت أن تتكيف مع الوضع عن طريق إدراج الأسهم ضمن بنك البركة الإسلامي تجنباً للتعاملات المالية المبنية على الربا. إضافة إلى ذلك فإن مجلس الإدارة، قام بإستحداث رصيد خاص يشمل كافة الفوائد التي تجتنبها الشركة من المعاملات الربوية بغرض فصلها عن رأس المال السنوي، تحت إشراف هيئة الرقابة الشرعية التي تخضع لها، وعلى هذا الأساس فإن شركة سلامة استطاعت التكيف مع الوضع عن طريق إبتكار حلول تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: صيغ الإستثمار المستخدمة من طرف "شركة سلامة للتأمين بالجزائر".

تستخدم شركة سلامة للتأمينات بالجزائر ثلاث صيغ لإستثمار أموالها هي<sup>2</sup>:

#### أولاً: نموذج المضاربة.

المضاربة هي إتفاقية إستثمار أموال بين إثنين أحدهما يقدم رأس المال والآخر يقدم الجهد (المضارب)، ونتاج المضاربة (الربح) يتم إقتسامه بين الإثنين، وفي هذا النموذج يكون حملة الوثائق هم الذين يقدمون رأس المال والمؤمن هو المضارب.

#### ثانياً: نموذج الوكالة.

تقوم الشركة بدور الوكيل عن المؤمن لهم في إدارة عمليات التأمين، وإستثمار الأقساط مقابل أجر معدوم<sup>3</sup>.

#### ثالثاً: النموذج المختلط.

تأخذ الشركة في هذا النموذج نسبة معينة من الإشتراكات (الأجر المعلوم)، مقابل إدراتها لأعمال التأمين مع نسبة معينة من عوائد الإستثمار والإشتراكات بصفتها المضارب.

<sup>1</sup> <http://www.Djazairiess.com/elhiwar/1660>، 2018/05/18، 10:32، شركة سلامة للتأمين بالجزائر،

<sup>2</sup> أمينة محمدي بوزينة، شركات التأمين التكافلي (تجربة شركة سلامة للتأمينات بالجزائر)، مرجع سابق ذكره، ص: 13-14.

<sup>3</sup> وليد سعود، التأمين التكافلي الإسلامي الآلية والتطبيق (تجربة شركة سلامة للتأمينات بالجزائر)، ملتقى التمويل الإسلامي واقع وتحديات، جامعة الأغواط، الجزائر، أيام 06 ديسمبر 2010، ص: 27.

الفرع الثالث: منتجات التأمين التكافلي "شركة سلامة للتأمينات بالجزائر".

ترغب شركة سلامة في عرض منتجاتها التكافلية التي تسمح للأفراد للإستفادة بتراكم رأس المال أو المعاش التعاقدية في حالة وقوع أحداث أمنية، قد تؤدي لهبوط مفاجئ في دخولهم، وتطلق شركة سلامة الجزائر منتجات التأمين على أساس مبادئ الشريعة الإسلامية والمعروفة بإسم التكافل.

🌟 تتنوع حصيلة منتجات شركة سلامة، والتي نوردتها فيما يلي:

1. المنتجات التكافل العامة للشركة:

يمكن تلخيص أهم منتجات الشركة فيما يلي<sup>1</sup>:

- التأمين على السيارات والتأمين على الحرائق والمخاطر المصاحبة.
  - تأمين حوادث السفر والعلاج والتنويم في المستشفيات، وكذلك التأمين الشامل على الممتلكات، نتيجة الحرائق أو حوادث الطائرات....
  - تأمين الحوادث الشخصية: تقدم هذه الوثيقة التعويض في حالة الوفاة أو العجز الدائم والعجز الجزئي الناتج عن حادث.
  - تأمين تعويضات العمال: إن تشريع تعويضات العمل يقدم مزايا في حالة الوفاة أو الضرر الجسماني الناتج عن حادث للعمال أثناء العمل.
  - تأمين المسؤولية العامة، والتلف والضرر عن إهمال وتقصير في أداء الأعمال، تأمين مسؤوليات المنتجات، ومسؤولية أصحاب العمل تجاه العميل عن ضرر الإهمال.
- ☞ شركة سلامة للتأمينات تعتبر شركة التأمين الوحيدة في الجزائر التي تقدم منتجات تأمينية تكافلية، على عكس الشركات الأخرى التي تقدم منتجات كلاسيكية والتي تعتبر غير موافقة للشرع، على عكس التأمين التكافلي المبني على إحترام مبادئ الشريعة الإسلامية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> عمر حوتية وعبد الرحمان حوتية، واقع خدمات التأمين الإسلامي بالجزائر (مع الإشارة إلى شركة سلامة للتأمينات بالجزائر)، الملتقى الدولي الأول حول الإقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، أيام: 23-24 فيفري 2010، ص: 23.

<sup>2</sup> <https://www.annasronline.com>، المدير العام لشركة السلامة للتأمينات محمد بن عريبة للنصر، 2018/05/18:12:12

## الفصل الثالث: واقع وتطبيق شركات التأمين التكافلي في الجزائر والسعودية

جدول رقم (04): تطور منتج التكافل لشركة سلامة للتأمين بالجزائر خلال فترة (2006-2012).

الوحدة: (مليون دينار جزائري).

الأخطار المؤمن عليها	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
المركبات	717	900	1346	1826	1872	2085	2566
الأخطار البسيطة	75	150	184	194	185	386	411
أخطار المؤسسات	159	214	162	307	353	411	414
أخطار النقل	75	161	91	96	41	48	97
تأمينات الأشخاص	28	79	92	123	213	267	270
المجموع	1054	1500	1876	2548	2659	3267	3758

المصدر: بن علي بلعزوز، عمر حمدي، نظام التأمين التعاوني بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق ذكره، ص: 379.

من خلال الجدول رقم (04) الذي يوضح لنا تطور أقساط شركة سلامة للتأمين في الجزائر وخلال الفترة الممتدة من (2006-2012)، نلاحظ بأن شركة سلامة للتأمين تهتم بفرع المركبات لأنه يعتبر تأميناً إجبارياً يحظى بمعدل نمو كبير مقارنة بباقي الفروع الأخرى المتواجدة في الشركة، إذ إرتفعت أقساط التأمين على فرع المركبات من 717 مليون د.ج خلال سنة 2006 إلى 2566 مليون د.ج في سنة 2012 حيث بلغ عدد شبكات توزيع الخدمة التأمينية خلال هذه السنة ما يقارب 156 شبكة، وهذا الإرتفاع في أقساط التأمين راجع إلى:

- ✓ زيادة عدد شركات توزيع الخدمات التأمينية.
- ✓ إمتلاك الشركة لمحفظه متوازنة ومتنوعة لتأمين الخواص بقيمة 76%، ولتأمين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيمة 24%.

كما يتضح لنا بأن نشاط شركة سلامة للتأمين بالجزائر يعرف تطور ونمو في مبيعات الشركة من سنة إلى أخرى، حيث إنتقلت مجموع التأمينات من 1054 مليون د.ج سنة 2006، إلى 2548 مليون د.ج سنة 2009، وبدأت ترتفع بنسب مرتفعة إلى أن بلغت سنة 2012 ما يقارب قيمته 3758 مليون د.ج، غير أن هذا الإرتفاع لا يعتبر كبيرا، نظرا لإنخفاض الثقافة التأمينية بصفة عامة والتكافلية بصفة خاصة.

### المطلب الثالث: أرقام ومؤشرات "شركة سلامة للتأمين بالجزائر".

تعددت الإحصائيات والأرقام المسجلة على مستوى شركة "سلامة للتأمين التكافلي بالجزائر"، وهذا راجع إلى بنية وهيكل قطاع سوق التأمين في الدولة، وكذا تجارب وتطبيقات "شركة سلامة للتأمين التكافلي في الجزائر".

### الفرع الأول: هيكل ومكانة سوق التأمين في الجزائر.

يحتل التأمين في الجزائر المرتبة 68 عالميا بحصة قدرها 0.016% من سوق التأمين العالمية، والمرتبة السابعة في إفريقيا بحصة قدرها 1.3% من سوق التأمين الإفريقية. الجزائر تشارك فقط بما يصل إلى 1.3% من سوق التأمين في القارة الإفريقية التي تشارك بما يزيد قليلا على 1.1% من سوق التأمين العالمية، وعلى الرغم من أن عدد سكانها أكثر من 900 مليون نسمة.<sup>1</sup> تعد شركة سلامة للتأمين بالجزائر شركة مساهمة؛ وقد حصلت على ترخيص لمزاولة كافة أعمال التأمين، منذ نشأتها إلى اليوم تحاول الرفع من مستواها وزيادة حجمها، تقدم الشركة خدماتها التأمينية في مجال التأمينات العامة والتي تتضمن التأمين على الممتلكات، الحوادث، السيارات، التأمين البحري والتأمين الزراعي، الشركة لديها 09 أفرع منتشرة في معظم أنحاء الجمهورية الجزائرية تلمسان، عنابة، قسنطينة، سطيف، بجاية، غرداية، وسط شرق الجزائر، وسط غرب الجزائر ووهران، بالإضافة إلى المقر الرئيسي في الجزائر وشبكة منتجين تتضمن أكثر من 150 منتج. ويبلغ عدد موظفي الشركة 354 موظف.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> كمال رزيق، محمد لمين مراكشي، خصوصية قطاع التأمين وأهميته لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (حالة الجزائر)، الملتقى الدولي السابع حول: الصناعة التأمينية، الواقع وآفاق التطوير (تجارب الدول)، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، كلية العلوم الاقتصادية، والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، أيام: 03-04 ديسمبر 2012، ص: 13.

<sup>2</sup> التقرير السنوي 2016، الشركات التابعة للجزائر للتأمينات، مجموعة الخليج للتأمين، الإمارات، 2016، ص: 59.

## الفصل الثالث: واقع وتطبيق شركات التأمين التكافلي في الجزائر والسعودية

حيث حققت نموًا قياسيًا في رقم أعمالها وربحيتها خلال سنة 2018، حيث تجاوزت المعدل الوطني لنمو قطاع التأمينات في الجزائر والبالغ 26% مقابل 34% لشركة سلامة<sup>1</sup>، وهذا ما يبرر إرتفاع رأسمالها، وقد تجاوزت أعمال الشركة 5.1 مليار د.ج سنة 2018، ومما ساعد في نمو الشركة وتوسع شبكة عملاءها التي تتكون من أزيد من 500 ألف زبون، وهذا ما جعل شركة سلامة للتأمين في سوق الجزائرية تحافظ على سمعتها رغم حداثة نشأتها<sup>2</sup>.

### جدول رقم (05): عدد شركات التأمين التكافلي في الجزائر خلال سنة 2018.

الدولة	عدد الشركات	النسبة المئوية %
الجزائر	09	6.16%

المصدر:

18:06، 20/05/2018 الجزائر اليوم نمو قطاع التأمينات الجزائري // [Aljazairalyoum.com](http://Aljazairalyoum.com)

وعليه يتضح لنا من خلال الجدول رقم (05) أن عدد شركات التأمين التكافلي خلال سنة 2018<sup>3</sup> في السوق الجزائرية 09 شركة وبالتالي تحتل<sup>4</sup> المرتبة 19 حسب ترتيب الدول، بنسبة مئوية تقدر بـ 6.16% من حيث عدد شركات التأمين التكافلي التي بلغ عددها 146 شركة خلال سنة 2018 تتوزع على 28 دولة من دول العالم.

وهذا ما يشير إلى أن الجزائر في تزايد مستمر لعدد الشركات مقارنة بالسنوات السابقة ففي سنة 2010 كان عدد الشركات التكافلية بالجزائر 01 شركة، مما يبرز مدى إنتشار وتزايد عدد شركات التأمين التكافلي في الجزائر.

<sup>1</sup> 12:13. 01/06/2018. مشروع قانون المالية 2018 بالجزائر. [www.als.almalgeria.com](http://www.als.almalgeria.com)

<sup>2</sup> عبد الحليم غربي، تقييم تجربة الخدمات المالية الإسلامية في سوق الجزائرية وأفاقها المستقبلية، ندوة علمية دولية حول الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام: 18-19-20 أبريل 2010، ص 24-25.

<sup>3</sup> 18:06، 20/05/2018 الجزائر اليوم نمو قطاع التأمينات الجزائري // [Aljazairalyoum.com](http://Aljazairalyoum.com)

<sup>4</sup> محمد حامد حسن، إشراف مستقبل التأمين التعاوني، ملتقى الرابع حول: التأمين التعاوني، الكويت، أيام: 17-18 أبريل 2013، ص: 773.

## الفصل الثالث: واقع وتطبيق شركات التأمين التكافلي في الجزائر والسعودية

الجدول رقم (06): تطور نشاط "شركة سلامة للتأمين" من إجمالي سوق التأمين الجزائري لسنة (2007-2011).

الوحدة: (مليار دينار جزائري).

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011
إجمالي السوق	53.1	67.6	78.4	81.33	87.3
شركة سلامة	1.42	1.9	2.5	2.6	2.796
حصة سلامة من السوق	%2.6	%2.8	%3.2	%3.2	%3.2

المصدر: أمال هبور، دراسة مقارنة مابين الجزائر والمملكة العربية السعودية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد، تخصص: مالية دولية، جامعة وهران، الجزائر، 2013/2012، ص: 187.  
 يوضح الجدول رقم (06): تطور حصة سلامة في سوق التأمينات<sup>1</sup> بالجزائر خلال السنوات (2007-2011) حيث نلاحظ:

- ✓ أن إجمالي السوق في إرتفاع ملحوظ خاصة في سنة (2010-2011)، مما أدى إلى نمو وتطوير في نشاطات شركة سلامة من 1.42 مليار دينار خلال سنة (2007) ليصل في سنة (2011) في حدود 2.795 مليار دينار.
- ✓ تقدر حصة شركة سلامة بنسبة 3% خلال السنوات الثلاث الأخيرة (2009-2011)، من السوق ككل بنسبة 22% من القطاع الخاص كنسبة متوسطة للسنوات الأربعة الأخيرة.
- ✓ رغم ضعف هذه النسب في نشاط شركة سلامة للتأمين بالجزائر إلا أنها تعد مهمة نظرا للتطور الذي تشهده في رقم أعمالها السنوي.

<sup>1</sup> أمال هبور، دراسة مقارنة مابين الجزائر والمملكة العربية السعودية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد، تخصص: مالية دولية، جامعة وهران، الجزائر، 2013/2012، ص: 187.

## الفصل الثالث: واقع وتطبيق شركات التأمين التكافلي في الجزائر والسعودية

الفرع الثاني: المشاريع المنجزة من طرف شركة سلامة للتأمينات بالجزائر.

شهدت شركة سلامة للتأمين بالجزائر خلال سنة 2017 جملة من المؤشرات والإنجازات نذكرها

فيما يلي:

جدول رقم (07): أهم مؤشرات وإنجازات شركة سلامة للتأمينات خلال سنة 2017.

المؤشر	الإنجازات
رأس المال	قررت شركة سلامة رفع رأسمالها من 4.7 مليار دج إلى 5.1 مليار دج سنة 2018.
محفظة العملاء	شبكة عملاء الشركة تتجاوز 500.000 ألف زبونا سنويا من أفراد وشركات ومؤسسات صغيرة ومتوسطة.
شبكة التوزيع	شبكة تجارية تتوافر على 250 نقطة بيع لمنتجات الشركة عبر كامل التراب الوطني.
الحصة السوقية	تملك شركات سلامة في السوق الجزائرية حصة لا تقل عن 6% من حيث رقم الأعمال.
التصنيف	سلامة الشركة الجزائرية الوحيدة في مجال التأمينات المسجلة في سوق دبي للأوراق المالية.
المزايا التنافسية	- مبدأ الشفافية والإفصاح: التصنيف الجيد فرض على شركة سلامة الإلتزام بأقصى درجات الشفافية والإفصاح نهاية كل ثلاثي، خلال تقديم لحسابات يتم تحيينها دوريا. - مبدأ التسوية السريعة للمتضررين: تقوم بتعويض الأضرار مباشرة بعد الحادث.
المشاريع المستقبلية	- العمل على رفع حصة السوقية للشركة بنسبة 1%. - العمل على تحقيق رقم أعمال في حدود 6.12% عام 2018. - طرح منتجات جديدة منها التأمين التكاملي للعلاج بصفة جماعية وفردية وذلك حسب القدرة الشرائية للأسرة والأفراد.

المصدر: المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، أهم إنجازات شركة سلامة للتأمينات

خلال سنة 2017، على الموقع [www.cibfi.org](http://www.cibfi.org)، 12:10، 2018/07/18.

الفصل الثالث: واقع وتطبيق شركات التأمين التكافلي في الجزائر والسعودية

جدول رقم (08): تطور أقساط شركة "سلامة للتأمين بالجزائر" عن السنة المالية المنتهية في

(2016/31/12)

النشاط المؤشر	البحري	الممتلكات	السيارات	الهندسة	حوادث عامة%	حياة	صحي	الإجمالي
	%	%	%	%	%	%	%	%
نسبة الإحتفاظ	21.7	9.4	93.5	12.9	32.6	82.8	40.8	48.8
صافي نسبة الخسارة	16.8	16.1	73.2	4.9	24.3	74	86.6	72.4
صافي نسبة المحروقات	55.2	100.3	16.8	86.3	36.4	26.9	18.7	23.8
صافي نسبة الإستحواذ	(58.3)	(69.4)	13.7	(47.1)	(21.4)	(5.4)	(7.7)	(2.3)
صافي معدل الخسارة المجمعة	13.7	47	103.8	44.1	39.3	95.5	97.7	93.9

المصدر: التقرير السنوي 2016، الشركات التابعة للجزائر للتأمينات، مجموعة الخليج للتأمين، الإمارات، 2016، ص: 17.

من خلال الجدول رقم (08) الذي يوضح لنا تطور أقساط شركة سلامة للتأمين في الجزائر وخلال الفترة الممتدة من (2016)، مقارنة بسنة 2015 حيث كانت نسبة المعدلات<sup>1</sup> كالتالي: نسبة الإحتفاظ تتراوح ما بين 21.6% حيث حدثت زيادة طفيفة خلال سنة 2016، أما في سنة 2016 فكانت النسبة المئوية لأنشطة الممتلكات، السيارات، والهندسة والنشاط الصحي شهدت إنخفاض في نسبة الإحتفاظ مقارنة بسنة 2015 التي كانت تشهد إرتفاع في مختلف هذه الأنشطة.

<sup>1</sup> التقرير السنوي 2016، الشركات التابعة للجزائر للتأمينات، مجموعة الخليج للتأمين، الإمارات، 2016، ص: 158.

## الفصل الثالث: واقع وتطبيق شركات التأمين التكافلي في الجزائر والسعودية

الفرع الثالث: حصيلة أعمال شركة سلامة للتأمينات بالجزائر .

سجلت شركة "سلامة للتأمينات" ثاني أقوى شركات التأمين الخاصة بالجزائر مؤشرات وإحصائيات توضح لنا عمل ونشاط الشركة وكذا مكانتها وموضعها في السوق الجزائرية.

جدول رقم (09): ملخص النتائج المالية لشركة "سلامة للتأمين بالجزائر" لسنة (2015-2016).

الوحدة: (مليار دينار جزائري).

السنة	2015	2016
إجمالي الأقساط المكتتبة	5.2	10.0
صافي نسبة الإستحواذ	%-1.9	%15.6
صافي نسبة المصروفات	%48.4	%33.0

المصدر: التقرير السنوي 2016، الشركات التابعة للجزائر للتأمينات، مرجع سابق ذكره، ص: 158.

يوضح الجدول رقم 09 النتائج المالية لشركة "سلامة للتأمين بالجزائر" فترة (2015-2016) أن إجمالي الأقساط شهدت إرتفاع تدريجي يقدر بـ فارق قدره 5.2 مليار دينار جزائري خلال سنة 2016 حيث قدرت قيمتها بـ 10 مليار دينار جزائري، أما صافي نسبة الإستحواذ شهد تراجع في سنة 2015 بنسبة قدرت بـ % -1.9 ليستقر سنة 2016 بنسبة صافية قدرت بـ %15.6 وهذا ما تعتبره الشركة إيجابيا للشركة.

شهدت الشركة خلال نفس الفترة إنخفاض في قيمة صافي نسبة المصروفات قدرت بـ %15 لتستقر قيمتها خلال سنة 2016 بقيمة %33.

## الفصل الثالث: واقع وتطبيق شركات التأمين التكافلي في الجزائر والسعودية

جدول رقم (10): تطور إجمالي مؤشرات شركة "سلامة للتأمين بالجزائر" سنة (2015-2016).

الوحدة: نسبة مئوية %.

2016	2015	السنوات
		نوع المؤشر
%1.3	%0.5	معدل العائد على الإستثمار
%4.3	%2.5	معدل العائد على الأصول
%9.9	%5.2	معدل العائد على حقوق الملكية
%52.3	%48.4	معدل السيولة
%120.5	%68.4	الرافعة التشغيلية

المصدر: التقرير السنوي 2016، الشركات التابعة للجزائر للتأمينات، مرجع سابق ذكره، ص: 158.

يشير الجدول الأعلى رقم (10) إلى تطور إجمالي مؤشرات شركة سلامة بالجزائر خلال سنتي (2015-2016)، حيث شهدت الشركة<sup>1</sup> تهاوي في حجم العائدات النفطية للبلاد، وإرتفاع مؤشرات التضخم، مقابل تقلص نسبة المشاريع والإستثمارات العمومية، حيث قدر معدل العائد على الإستثمار بنسبة 1.3% خلال سنة 2016، أي شهدت إرتفاع طفيف بنسبة 0.8% مقارنة بسنة 2015. كما نلاحظ أن معدل العائد على الأصول في مختلف المجالات المكونة له (الهندسة، قطاع السيارات، نسبة عائدات الحوادث)، فقد سجلت الشركة تحسن في عائدات الأصول لتسجل نسبة إرتفاع قدرت بـ 1.8% خلال سنة 2016 لتستقر في حدود 4.3%، مما إنعكس إيجابا على معدلات العائد على حقوق الملكية ومعدل السيولة وكذا معدل الرافعة التشغيلية (المالية)، حيث حققت الشركة نتائج مرتفعة تفوق النتائج المتحصل عليها فترة 2015.

<sup>1</sup> <https://www.assawte.net/2018/03/>، تراجع رقم أعمال سلامة للتأمينات 14/06/2018، 08 :25.

جدول رقم (11): تطور رقم أعمال شركة سلامة للتأمين بالجزائر خلال (2015-2018).

الوحدة: (مليار دينار جزائري).

النسبة المئوية %	رقم الأعمال (مليار د.ج)	السنوات
5.84%	4.300	2015
06%	5.200	2016
04%	4.700	2017
6.12%	5.100	2018

المصدر: 10:57، 2018/05/23، بإعتماد على إحصائيات [Elmihwar.com](http://Elmihwar.com) المحور اليومي - سلامة للتأمينات - المقدمة من طرف المدير العام محمد بن عربية لشركة سلامة للتأمينات.

يوضح لنا الجدول المرافق رقم (11): تطور رقم أعمال شركة سلامة للتأمين بالجزائر خلال الفترة الممتدة من (2015-2018)، حيث حققت شركة سلامة للتأمينات رقم أعمال يقدر بأكثر من 05 ملايين دينار جزائري خلال سنة 2016، بنسبة إرتفاع قدرت بـ 06% مقارنة مع سنة 2015، ما جعلها تحتل المرتبة الثانية من حيث شركات التأمين الخاصة الناشطة بالجزائر، لتؤكد الشركة قوتها في سوق التأمينات الجزائرية رغم تأثر السوق من الضائقة المالية التي تمر بها البلاد جراء تدني أسعار النفط. وبلغت أرقام سوق التأمينات على الأملك لسنة 2015 قدرت بـ 0.16% مقارنة بسنة 2014 أين كان متوسط النمو أكبر، ليؤكد في الوقت ذاته وضع توقعات لغلق جميع شركات التأمين لسنة 2016 على أساس إرتفاع طفيف لا يتجاوز 01%، بسبب تراجع الطلب على التأمين، وهذا الأمر لن يكون في صالح المؤسسات التأمينية<sup>1</sup>.

شهدت شركة "سلامة للتأمينات" خلال فترتي 2016 و2017، تراجع بنسبة 04% ليستقر في حدود 4.7 مليار دينار جزائري، فيما توقع إرتفاعه مجددا بنحو 6.12% ليكون بـ 5.1 مليار دينار جزائري خلال سنة 2018.

<sup>1</sup> 14:22، 2018/05/22، المحور اليومي - سلامة للتأمينات تحقق نسبة نمو بـ 6 بالمائة مقارنة 2015 [www.Elmihwar.com](http://www.Elmihwar.com)

وهذا راجع إلى ما يلي:

✓ تحسين مؤشرات النمو بالنسبة للإقتصاد الجزائري.

✓ وتحسن نسبي في سعر برميل النفط.

✓ الإستمرار في تجسيد المشاريع والإستثمارات العمومية.

أما فيما يخص مجال الإستثمارات المالية، فشهدت الشركة إرتفاع من 4.3 مليار دينار جزائري في 2016 إلى 5.2 مليار دينار جزائري خلال سنة 2017، فيما بلغت عائدات الإستثمار 214 مليون دينار جزائري في نفس السنة.

كما نلاحظ أن معدل العائد على الأصول في مختلف المجالات المكونة له مشيرا إلى مجال الهندسة فقد سجلوا نتيجة لأعمال الشركة خلال الفترة ذاتها، بتهايو عائداته بنسبة 30%، حيث تراجع من 475 مليون دينار جزائري في 2016 إلى 324 مليون دينار خلال 2017، ليتبعه قطاع السيارات المستحوذ على نسبة 60% من نشاط الشركة، بتراجع مقدر بـ 05%، ليكون في حدود 150 مليون دينار جزائري، بينما سجل تراجعا من 3.8 مليار دينار إلى 3.4 مليار دينار جزائري بالنسبة لعائدات الحوادث خلال الفترة ذاتها.

أما فيما يخص ميزانية 2018، فقد توقع المدير العام لشركة "سلامة للتأمينات" بأن يرتفع رقم أعمال المؤسسة بنسبة 6.12%، إلى 5.1 مليار دينار جزائري خلال سنة 2018، بعدما لم يتجاوز عتبة 4.7 مليار دينار جزائري خلال سنة 2017، مع زيادة 3.0 مليار دينار بالنسبة لمعدلات التأمينات، وتراجع بنسبة 06%، إلى 379 مليون دينار جزائري بالنسبة لنتائج أعمال الشركة مقارنة بسنة 2017.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> https://www.assawt.net. تراجع رقم أعمال "سلامة للتأمينات" بنسبة 4.0 بالمائة خلال 2017، 2018/18/23، 11:50.

الفرع الرابع: تقييم نشاط شركة "سلامة للتأمين بالجزائر".

✚ ومن أهم نتائج تقويم شركة "سلامة للتأمين التكافلي الإسلامي العاملة في الجزائر"<sup>1</sup>:

1. تعد شركات التأمين التكافلي ضرورة ضمن هيكل النظام الإقتصادي الحديث، حيث يعتمد على مبدأ الفصل بين حقوق المساهمين وحقوق حملة الوثائق التجارية وينفرد كل طرف بحساب منفصل.
2. يساهم نظام التأمين التكافلي بتقديم نماذج إقتصادية إسلامية خالية من الربا مقارنة بالتأمين التجاري، والتي ساهمت في جذب أكثر لرؤوس الأموال خاصة في الدول الإسلامية.
3. تعتبر شركات التأمين التكافلي في الجزائر صناعة ناشئة لا تهدف أساسا إلى تحقيق الربح. ومن أهم خصائصها ضعف الانتشار، إذ تعتبر تجربة شركة سلامة للتأمين اللبنة الأولى للتأسيس لهذا النظام في الجزائر.

✚ ومن أهم التوصيات التي يمكن إدراجها نذكر:

1. تعتبر شركات التأمين التكافلي البديل الشرعي لشركات التأمين التجاري، لذا يجب أن ينصب عملها على تحقيق هذا البديل لتقوم بخدمة المجتمع والأفراد والشركات، فلا تستغل هذه الشركات هذه الحاجة في جمع الأموال لحسابها الخاص. بل يجب أن تسعى إلى تأكيد مبدأ التكافل والتعاون وفقا للمبادئ التي يقوم عليها التأمين التكافلي.
2. إن تأسيس هيئة الرقابة الشرعية في شركات التأمين التكافلي من الأسس الضرورية لسير هذه الشركات وفق قواعد الشريعة الإسلامية.
3. تساهم مؤسسات التأمين التكافلي وتسهيل إنشائها وخاصة بالجزائر التي توجد بها شركة واحدة فقط على مستوى التراب الوطني. وخاصة إذا علمنا الدور الكبير لمتل هذه المؤسسات في دعم عجلة التنمية الإقتصادية، بإعتبارها أداة هامة لتفعيل أداء السوق الجزائري.
4. التنظيم القانوني لشركات التأمين التكافلي في الجزائر لازالت تحتاج لجهود كبيرة من أجل تنمية هذه الصناعة، حيث يجب إصدار جملة من التشريعات والقوانين، ومنح تسهيلات من أجل إنشاء شركات تأمين تكافلي في الجزائر.

<sup>1</sup> حاتم الطاهر، سوق التأمينات التكافلي العالمي رسم الطريق إلى الأسواق الكبيرة، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد الثاني، 2013، ص: 10.

### المبحث الثالث: تجارب وتطبيق شركات التأمين التكافلي الإسلامي في السعودية.

تعتبر المملكة العربية السعودية من بين الدول التي تهتم بالتأمين التكافلي الإسلامي والأكثر نموا خاصة بعد تطبيق نظام مراقبة شركات التأمين التكافلي، ودور الدولة في تنمية هذا النشاط التعاوني، الأمر الذي ساهم في تطوير ونمو الصناعة التكافلية، وزيادة عدد شركات التأمين التكافلي الرائدة وتنوعها وتنمية أدائها، حيث يتضمن هذا المبحث الإطار العام "لشركة سلامة السعودية" لتأمين التكافلي الإسلامي، وكيفية تطبيقات التأمين التكافلي الإسلامي في الشركة، بالإستناد إلى أرقام ومؤشرات شركة "إياك سلامة للتأمينات بالسعودية".

#### المطلب الأول: الإطار العام "لشركة سلامة السعودية" لتأمين التكافلي الإسلامي.

شهدت صناعة التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية تطورا وانتشارا كبيرا، حيث يعتبر سوق التأمين السعودي من أكبر أسواق التأمين التكافلي نمو في العالم.

#### الفرع الأول: التنظيم القانوني لنشأة شركة "إياك سلامة لتأمين بالسعودية".

في المملكة العربية السعودية صدر "نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني أو التكافلي"، بالمرسوم الملكي رقم (م/32) بتاريخ 1424/6/2 هـ. وقد تضمن النص التالي:

(المادة الأولى): "تعمل شركات التأمين بالمملكة العربية السعودية بأسلوب التأمين التعاوني... وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية".

وقد بلغ مجموع شركات التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية 23 شركة تعاونية، منها 18 تم الترخيص لها فعليا، ومنها 05 وافق مجلس الوزراء على تأسيسها ولم تمنح الترخيص حتى الآن<sup>1</sup>.

#### الفرع الثاني: التعريف "بشركة سلامة (إياك) للتأمين التكافلي".

هي شركة مساهمة سعودية، تأسست في 09 من أكتوبر عام 2006، مقرها مدينة جدة السعودية برأس مال يبلغ 100 مليون ريال سعودي، حصتها في البورصة يقدر بـ 8050 متداولة كقطاع تأمين، تقدم الشركة نطاق واسع من منتجات التأمين بما في ذلك تأمين الحريق، والممتلكات، والسيارات، وتأمين السفن، والتأمين الهندسي، بالإضافة إلى التأمين الصحي<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> رياض منصور الخلفي، تقييم تطبيقات وتجارب التأمين التكافلي الإسلامي، مرجع سابق ذكره، ص: 18.

<sup>2</sup> <http://www.salama.com.sa>، شركة إياك السعودية للتأمين التعاوني، 2018/05/22، 13:45

أما "بست ري" إحدى الشركات التابعة لسلامة، فهي أكبر شركة إعادة تكافل في العالم وموقعها تونس وتقدم "أند بورز"، كما حصلت على التصنيف (B++) من قبل إيه إم بست، وقد تم اعتماد شركة "إياك" السعودية للتأمين التكافلي لسلامة كشركة مساهمة عامة في المملكة العربية السعودية بموجب مرسوم ملكي صدر في شهر أكتوبر سنة 2006. وتضم مجموعة سلامة 06 شركات تكافل تقدم أفضل خبرات التأمين التكافلي والحلول المبتكرة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في كلا من: الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، مصر، السنغال، الجزائر، الأردن، إضافة إلى شركة إعادة التكافل في تونس<sup>1</sup>.

**الفرع الثالث: أسباب إنتشار شركات التأمين التكافلي.**

شهدت صناعة التأمين التكافلي إنتشارا كبيرا في العالم، ويرجع ذلك لسببين هما<sup>2</sup>:

### 1. إختلاف دوافع نمو صناعة التأمين التكافلي:

تتبع دوافع نمو التأمين التكافلي عربيا من رغبة المجتمع العربي في وجود بديل شرعي لصناعة التأمين التجاري، أما دوافع نمو صناعة التأمين التكافلي في العالم الغربي فتأتي من رغبة المجتمع الغربي في الحصول على حصة من الفائض التأميني في حالة كونه مشترك في شركة التأمين التكافلي بالإضافة إلى تحقيقهم لحجم كبير من الأرباح في حالة تقديمهم لمنتجات التأمين التكافلي لفئة كبيرة من المجتمع المسلم تقدر بـ 1.6 مليار مسلم، ومن المتوقع زيادتهم بـ 2.2 مليار مسلم بحلول سنة 2013.

### 2. تداعيات الازمة المالية العالمية:

نظرا لإنعكاسات التي خلفتها الازمة المالية سنة 2008، في كافة الأوساط السياسية والإقتصادية والإجتماعية، تم إقتراح البدائل الإسلامية كالبنك الإسلامي، التأمين الإسلامي، كحلول ملائمة لمعالجة تداعيات الأزمة، بغرض إعادة التوازن في أسواقها المالية.

<sup>1</sup> بلعزوز بن علي، معمر حمدي، نظام التأمين التعاوني دراسة التجربة الجزائرية (حالة شركة سلامة للتأمين التعاوني)، مرجع سابق ذكره، ص: 139.

<sup>2</sup> عبد الفتاح محمد صلاح، منتجات إعادة التأمين الإسلامي التعاوني وإستشراف المستقبل، الملتقى الخامس حول: التأمين التعاوني، الهيئة الإسلامية العالمية للإقتصاد والتمويل، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، أيام: 18-19 ماي 2014، ص: 90.

**المطلب الثاني: تطبيقات التأمين التكافلي الإسلامي في شركة "إياك سلامة بالسعودية".**

لشركة "إياك سلامة للتأمين التكافلي الإسلامي بالسعودية" نظام يطبق بما يوافق مبادئ الشريعة الإسلامية، وبما يطابق طبيعة عقد الشركة من أجل توفير خدمات تأمينية وحلول تكافلية.

**الفرع الأول: دراسة طبيعة وشرعية عقد التأمين المطبق في شركة "إياك سلامة بالسعودية".**

يتم تطبيق التأمين عمليا من خلال إطار قانوني أو نموذج واحد هو التأمين التكافلي، فقد نصت المادة الأولى من نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني على ما يأتي: "يكون التأمين في المملكة العربية السعودية عن طريق شركات تأمين مسجلة فيها، تعمل بأسلوب التأمين التعاوني.... وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

يقوم النموذج على وجود طرفين يندمجان في شخص واحد هو حامل الوثيقة على النحو الآتي<sup>1</sup>:

• **المؤمن له\*\*:** هو حامل الوثيقة الذي يحافظ من خلال عقد التأمين على مستوى معين من الثروة بأدنى تكلفة ممكنة، لحصوله على الفوائد الذي يقابل الربح في التأمين التجاري وذلك بوصفه مؤمنا، مما يجعل تكلفة التأمين متغيرة بالنسبة له.

• **المؤمن له\*\*:** هو جميع حملة الوثائق، حيث إن الأقساط المدفوعة من العضو المتضرر الذي قد يكون رقم 01 مثلا ومن باقي الأعضاء هي مصدر التعويضات المدفوعة له، وقد يكون مصدر التعويض المدفوع للعضو أقساط الأعضاء الآخرين فقط.

**الفرع الثاني: صيغ الإستثمار المستخدمة من طرف الشركة "إياك سلامة بالسعودية".**

يبلغ عدد شركات التأمين المرخص لها بالعمل في السوق السعودي أكثر من 20 شركة، تعمل وفق نموذج التأمين التكافلي الذي ألزمها به وتخضع جميع هذه الشركات في عملها لنظام مراقبة شركات التأمين التكافلي ولائحته التنفيذية، ويلاحظ تماثل وثائق التأمين التكافلي الصادرة عن تلك الشركات، لأنها ملزمة جميعا بموجب النظام بتطبيق نموذج واحد صادر عن مؤسسة النقد العربي السعودي، كما تتماثل أنظمتها في الأساس، وعقود تأسيسها. وبالتالي فإن وثائق وعقود تأسيس، وأنظمة هذه الشركات تعد تطبيقا علميا لمواد الأنظمة واللوائح التنفيذية الصادرة بهذا الخصوص.

<sup>1</sup> محمد مكي سعد الجرف، تقويم أنظمة ووثائق التأمين التعاوني في المملكة العربية السعودية، ملتقى التأمين التعاوني، رابطة العالم الإسلامي الهيئة الإسلامية العالمية للإقتصاد والتمويل، الملك فيصل للمؤتمرات، الرياض، أيام: 20-21-22 جانفي 2009، ص: 40.

\* **المؤمن له:** شخص طبيعي أو معنوي طرف في عقد التأمين.

\*\* **المؤمن:** شركة التأمين التي تقبل عقود التأمين لتحمل المخاطر المتعلقة بخسائر المؤمن عليه وتعويضه عن الخسارة من قبل المؤمن المباشر.

تقدم شركات التأمين التكافلي نوعين من التأمين هما:

- التأمين من الأضرار بشقيه التأمين على الأشياء مثل الحريق والسرقة، وحوادث السيارات..
- التأمين على الأشخاص.

ويعد التأمين المقصد الأساس في هذه العقود، وبعد الإستثمار مقصدا تابعا تستعين به الشركات على أداء عملها<sup>1</sup>.

### الفرع الثالث: منتجات التأمين التكافلي لشركة "إياك سلامة بالسعودية".

شركة سلامة للتأمين التكافلي التعاوني "سلامة"، والمعروفة سابقا بإسم شركة "إياك السعودية للتأمين التكافلي"، هي جزء من مجموعة سلامة الدولية التي تعتبر أحد المجموعات الرائدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مجال التأمين، حيث يقدر رأس مال المجموعة بحوالي 2 مليار ريال سعودي.

يمتد نشاط المجموعة ليغطي عدة أسواق، في كل من:

- الإمارات العربية المتحدة.
- المملكة العربية السعودية.
- الجزائر، مصر.
- ماليزيا، البحرين.

وقد بدأت الشركة في تقديم خدماتها التأمينية في المملكة العربية السعودية منذ عام 1979، وقد تم إعتماؤها كشركة مساهمة في السعودية، بموجب مرسوم ملكي في عام 2006 ونظرا لما تتمتع به من خبرة تمتد لأكثر من 35 عاما، فإن شركة "إياك سلامة" تعتبر إحدى شركات التأمين الرائدة في السوق السعودي والمنطقة الكاملة<sup>2</sup>. تعمل شركة سلامة للتأمين التعاوني على تقديم الحلول التأمينية المتكاملة في مجال التأمين التكافلي. وقد بلغ عدد المنتجات التأمينية التي تقدمها الشركة 30 منتجا. وتنقسم منتجات التأمين إلى ثلاث فروع رئيسية وهي: التأمين العام وتأمين المركبات والتأمين الطبي.

لا تزال الشركة في إنتظار موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي لـ 02 منتجين آخرين وهي (منتج تأمين المساكن وتأمين الحياة الجماعي).

<sup>1</sup> محمد مكي سعد الجرف، تقويم أنظمة ووثائق التأمين التعاوني في المملكة العربية السعودية، مرجع نفسه، ص: 42-43.

<sup>2</sup> <https://www.salama.com.sa/AR/AboutUs.aspx>، نبة عن سلامة، 2018/05/27، 10:08 .

## الفصل الثالث: واقع وتطبيق شركات التأمين التكافلي في الجزائر والسعودية

تمارس شركة سلامة جميع أنشطتها وفقا للقواعد واللوائح المعمول بها في التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية<sup>1</sup>.

جدول رقم (12): المنتجات الرئيسية لشركة "إياك سلامة بالسعودية" سنة (2017).

الوحدة: (ريال سعودي).

النسبة %	إيرادات النشاط	نوع النشاط
86%	645.307	تأمين المركبات
10.5%	78.77	التأمين الطبي
3.5%	26.614	تأمينات أخرى
100%	75.291	الإجمالي

المصدر: صالح جميل ملائكة، تقارير مجلس إدارة شركة سلامة للتأمين التعاوني السادس عن السنة المالية بالسعودية، المنتهية في 2017/12/31، السعودية، 2017، ص: 29.

يوضح الجدول رقم (12): تميز منتج التأمين العام في شركة سلامة للتأمين خلال عام 2017، ليصل عدد المؤمن لهم 202 ألف مؤمن بنسبة زيادة 172% مقارنة بنسبة 2016. حيث يحتل نشاط تأمين المركبات الصدارة لأنه يعتبر تأميناً إجبارياً يحظى بمعدل نمو كبير مقارنة بباقي الفروع الأخرى المتواجدة في الشركة؛ وهذا راجع إلى:

- الإهتمام كبير بفرع المركبات من قبل الشركة.
  - زيادة عدد شركات توزيع الخدمات التأمينية.
  - إمتلاك الشركة لمحفظه متوازنة ومتنوعة لتأمين الخواص، ولتأمين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- أما بالنسبة لنشاط التأمين الطبي فقد شهد إرتفاع في إجمالي الأقساط المكتتبه بنسبة 162% سنة 2017، حيث إستهدفت شركة سلامة من عملائها في الشركات الصغيرة والمتوسطة تحسين في منتجها الطبي؛ ليتماشى مع الأنظمة والسياسات. بغرض تلبية جميع الرغبات والتوقعات التأمينية بأعلى مقاييس الجودة.

<sup>1</sup> صالح جميل ملائكة، تقارير مجلس إدارة شركة سلامة للتأمين التعاوني السادس عن السنة المالية بالسعودية، المنتهية في 2017/12/31، السعودية، 2017، ص: 29.

## الفصل الثالث: واقع وتطبيق شركات التأمين التكافلي في الجزائر والسعودية

المطلب الثالث: أرقام ومؤشرات شركة "إياك سلامة للتأمينات بالسعودية".

تعددت الإحصائيات والأرقام المسجلة على مستوى شركة إياك سلامة للتأمين التكافلي بالسعودية، وهذا راجع إلى بنية وهيكل قطاع سوق التأمين في الدولة ، وكذا تجارب وتطبيقات شركة إياك سلامة للتأمين التكافلي في السعودية".

### الفرع الأول: هيكل سوق التأمين التكافلي في السعودية.

يعتبر السوق السعودي الأكثر نمواً في مجال التأمين التكافلي الذي ينتظر أن يصبح تكافلياً بالكامل عقب تطبيق نظام مراقبة شركات التأمين التكافلي إضافة إلى تطبيق نظام الضمان الصحي التعاوني الذي سوف يغطي في مراحله النهائية 20 مليون من السكان مما سوف يؤدي إلى نمو السوق إلى ما يعادل 6.4 مليار دولار.

- أما بالنسبة لحجم سوق التأمين التكافلي بالسعودية ونسبة التأمين فيه كما يوضحه الشكل التالي:

جدول رقم (13): الحجم الإجمالي لإيرادات لشركة "إياك سلامة" وشركاتها التابعة في السعودية لسنة (2017).

الوحدة: (آلاف ريال سعودي).

الإجمالي	المنطقة				البيان
	الأخرى	الشرقية	الوسطى	الغربية	
75.691	14.982	45.568	149.27	415.124	أقساط التأمين المكتتبة

المصدر: صالح جميل ملائكة، تقرير مجلس إدارة شركة سلامة للتأمين التعاوني السادس عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31، مرجع سابق ذكره، ص: 36.

من خلال جدول رقم (13) الذي يوضح الحجم الإجمالي لإيرادات لشركة "إياك سلامة" وشركاتها التابعة في السعودية لسنة (2017)، حيث يعتبر سوق السعودية أكبر أسواق التكافل في العالم إستحوذت على 52% من إجمالي المساهمات العالمية فقد أكد تقرير سنوي صادر عن شركة "إرنست آند يونغ" العالمية حول أسواق التكافل والتأمين التكافلي التي تعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، أن السعودية لا تزال تشكل أكبر أسواق التكافل في العالم حيث إستحوذت على ما قيمته 4.3 مليار دولار أي نسبة 51.8%

## الفصل الثالث: واقع وتطبيق شركات التأمين التكافلي في الجزائر والسعودية

من إجمالي مساهمات التكافل العالمية إذ ارتفع إجمالي المساهمات السعودية بواقع 500 مليون دولار أي بمعدل 141 مليون دولار لكل مؤسسة تكافلية عاملة فيها.

جدول رقم (14): تطور إجمالي أقساط التأمين من قبل شركات التأمين التكافلي في السعودية خلال سنة (2017-2018).

الوحدة: (مليار ريال سعودي).

السنوات	عدد شركات التأمين التكافلي	إجمالي الأقساط التأمين	نسبة النمو %
2017/12/31	35	2.03	%23.96
2018/03/31	35	2.1	

المصدر: 05:26، 2018/05/26، النتائج المالية: إنخفاض أرباح "سلامة للتأمين التعاوني" تقارير أرقام، <https://www.argaam.com>

من خلال الجدول رقم (14) الذي يوضح إجمالي أقساط التأمين من قبل شركات التأمين التكافلي خلال سنة (2017) والربع الأول من سنة (2018): وبالتالي تحتل المرتبة الأولى عالمياً من حيث عدد شركات التأمين التكافلي التي بلغ عددها 146 شركة خلال سنة 2018، تتوزع على 28 دولة من دول العالم، كما أن السعودية تستحوذ على نصف حجم سوق الخليج، خاصة بعد إقرار التأمين الإجباري في قطاع الصحة والسيارات، حيث يقدر حجم السوق بنحو أربعة مليارات ريال من الأقساط السنوية. مما يعكس لنا قدرت الشركة على الإلتزام بدفع التعويض لغرض تحديد واقع صناعة التأمين التكافلي بالسعودية.

حيث أظهرت النتائج المالية الأولية لشركة التعاونية للتأمين لفترة الربع الأول المنتهية في 31 مارس 2018 عن تحقيق صافي ربح قبل الزكاة قدره 42 مليون ريال، مقابل خسائر تحققت خلال فترة الربع، وقد حققت عمليات التأمين نمواً خلال فترة الربع الأول من العام الحالي بنسبة 3.3%، حيث ارتفع إجمالي أقساط التأمين المكتتبه إلى 2.1 مليار ريال مقابل 2.03 مليار ريال خلال الفترة نفسها من سنة 2017.

وواصلت العمليات الإستثمارية بالشركة نتائجها المميزة، حيث حققت إستثمارات حملة الوثائق وإستثمارات عمليات المساهمين دخلاً صافياً قدره 61.1 مليون ريال سعودي.

## الفصل الثالث: واقع وتطبيق شركات التأمين التكافلي في الجزائر والسعودية

الفرع الثاني: المشاريع المنجزة من طرف شركة إياك سلامة للتأمينات بالسعودية.

لقد عرفت شركات التأمين التكافلي تطورا ملحوظا في الدول العربية خلال الفترة (2016-2017)، إذ تأتي المملكة العربية السعودية في مقدمة الدول العربية، إذ تستحوذ على أكثر من 75% من حجم التأمين التكافلي في الدول العربية.

جدول رقم (15): أهم مؤشرات وإنجازات شركة "إياك سلامة للتأمينات بالسعودية سنة (2017).

المؤشر	الإنجازات
رأس المال	قررت شركة سلامة رفع رأسمالها في حدود 2.1 مليار ريال سعودي سنة 2018.
الموارد البشرية	حققت الشركة شبكة توظيف الشركة تقارب 80%. ويبلغ عدد موظفي الشركة 185 موظفا في مختلف المجالات.
شبكة مبيعات	- تحقيق مبيعات وعوائد قياسية تقدر بـ 180 مليون مقارنة بالأعوام السابقة. - الموافقة على العديد من المنتجات الجديدة، وإفتتاح فروع ونقاط البيع الجديدة حسب خطة التوسع لسنة 2016.
المزايا التنافسية	إنشاء قسم لإدارة الجودة والتطوير، وإنشاء قسم مكافحة الإحتيال لغرض متابعة ومعالجة شكاوي العملاء.
التوقعات المستقبلية	- إطلاق المبيعات والخدمات الإلكترونية متنوعة، إكمال مشروع تصميم وتطوير فروع الشركة؛ إتمام الإجراءات والأنظمة في باقي إدارات الشركة. - إفتتاح فروع جديدة لتغطية وتحسين مستوى الخدمة.

المصدر: صالح جميل ملانكة، تقرير مجلس إدارة شركة سلامة للتأمين التعاوني السادس عن السنة

المالية المنتهية في 2017/12/31، مرجع سابق ذكره، ص ص: 3، 30. (بتصرف)

## الفصل الثالث: واقع وتطبيق شركات التأمين التكافلي في الجزائر والسعودية

الفرع الثالث: حصيلة نشاط شركة "إياك سلامة بالسعودية".

سجلت شركة "إياك سلامة للتأمينات بالسعودية" مؤشرات وإحصائيات توضح لنا عمل ونشاط الشركة وكذا مكانتها وموضعها في السوق السعودي.

جدول رقم (16): أصول وخصوم شركة إياك سلامة بالسعودية لسنوات (2013-2017).

الوحدة: آلاف الريالات.

السنة	البيان	2017	2016	2015	2014	2013
		إجمالي موجودات عمليات التأمين	602.508	508.615	308.154	263.312
إجمالي موجودات المساهمين	272.721	208.875	179.939	33.151	31.108	
إجمالي مطلوبات وفائض التأمين	589.411	502.960	304.960	260.298	216.403	
إجمالي مطلوبات وحقوق المساهمين	875.229	717.490	488.93	296.362	250.574	

المصدر: صالح جميل ملائكة، تقرير مجلس إدارة شركة سلامة للتأمين التعاوني السادس عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31، مرجع سابق ذكره، ص: 37.

نلاحظ من خلال جدول رقم (16): الذي يوضح لنا أصول وخصوم الشركة خلال عدة سنوات متتالية (2013-2017). حيث نلاحظ أن إجمالي موجودات عمليات التأمين أكبر من إجمالي موجودات

المساهمين وهذا راجع إلى المكونات التي ينتمي إليها كل مؤشر والتي تحسب كما يلي:

1. إجمالي موجودات عمليات التأمين = النقديات + صافي ذمم مدينة + موجودات أخرى.

2. إجمالي موجودات المساهمين = النقديات + موجودات أخرى.

في حين أن إجمالي مطلوبات وفائض التأمين إجمالي مطلوبات وحقوق المساهمين تحسب كالتالي:

3. إجمالي مطلوبات وفائض التأمين = ذمم معيدي التأمين + إحتياطات فنية + مطلوبات أخرى +

مطلوبات عمليات التأمين + فائض عمليات التأمين.

## الفصل الثالث: واقع وتطبيق شركات التأمين التكافلي في الجزائر والسعودية

4. إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين = مطلوبات المساهمين + حقوق المساهمين + مطلوبات المساهمين + حقوق المساهمين.

حيث يتضح لنا أن إجمالي موجودات عمليات التأمين مرتفع خلال ثلاث سنوات الأولى (2013-2014-2015) مقارنة بإجمالي مطلوبات وفائض التأمين خلال سنة (2016-2017). على عكس المساهمين حيث يتضح لنا أن إجمالي مطلوبات وحقوق المساهمين يفوق بكثير إجمالي موجودات المساهمين من بداية 2013 إلى غاية نهاية السنة المالية لسنة 2017.

جدول رقم (17): ملخص النتائج المالية "لشركة إياك سلامة بالسعودية" خلال سنوات (2013-2017).  
الوحدة: (مليون ريال سعودي).

البند	2013	2014	2015	2016	2017
إجمالي الأقساط المكتتبة	218	319	392	581	715
إجمالي الموجودات	251	296	488	717	975
صافي المطالبات المتكبدة	180	219	292	330	498
صافي الربح (خسارة)	(42.145)	2.763	3.078	30.350	65.492
الفائض (العجز) من عمليات التأمين	(48.627)	(1.576)	1.803	29.770	69.285

المصدر: 05:26، 2018/05/26، النتائج المالية: إنخفاض أرباح "سلامة للتأمين التعاوني" تقارير أرقام، <https://www.argaam.com>

من خلال جدول رقم (17): ملخص النتائج المالية لشركة إياك سلامة بالسعودية خلال سنوات (2013-2017)<sup>1</sup>. أن إجمالي الأقساط المكتتبة في إرتفاع مستمر يتضح لنا أن أرباح شركة "إياك سلامة للتأمين بالسعودية" قبل الزكاة إرتفعت بقيمة 67.52 مليون ريال سعودي في نهاية سنة 2017، مقارنة بأرباح السنة السابقة 2016 بقيمة 30.4 مليون ريال سعودي.

<sup>1</sup> 05:26، 2018/05/26، النتائج المالية: إنخفاض أرباح "سلامة للتأمين التعاوني" تقارير أرقام، <https://www.argaam.com>

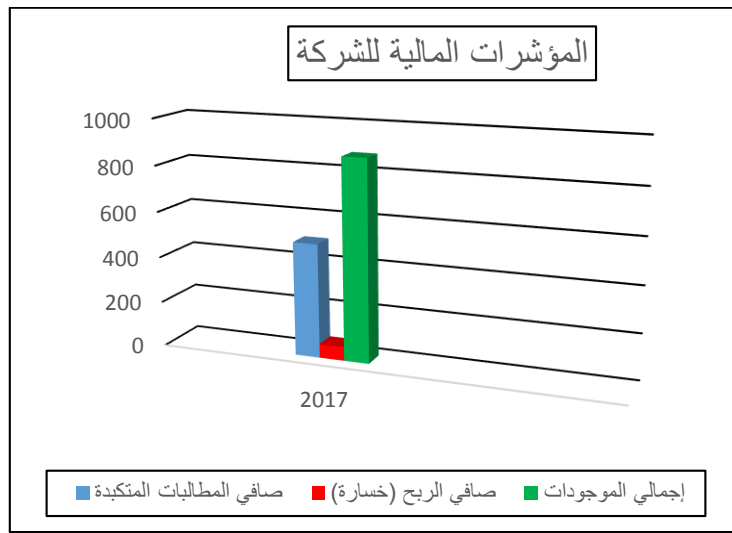
## الفصل الثالث: واقع وتطبيق شركات التأمين التكافلي في الجزائر والسعودية

وسبب هذا الإرتفاع يعود إلى:

- إرتفاع صافي الأقساط المكتسبة بنسبة 56% مقارنة بإجمالي الأقساط المكتسبة بنسبة 31.4% وإرتفاع إجمالي إيرادات الإستثمار من حملة الوثائق وأموال المساهمين بنسبة 18% والتي قوبلت جزئياً بإرتفاع صافي المطالبات المتكبدة بنسبة 51%، وإرتفاع المصروفات العمومية والإدارية ومخصص الديون المشكوك بتحصيلها بشكل إجمالي بنسبة 35%.

الشكل رقم (01): أهم النتائج والمؤشرات المالية لشركة "إياك سلامة بالسعودية" لسنة (2017).

الوحدة: (مليون ريال سعودي)



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الجدول رقم (16).

الشكل رقم (01) يوضح لنا أهم النتائج والمؤشرات المالية لشركة "إياك سلامة بالسعودية" والتي تبدأ من 2017/01/01 ولغاية 2017/12/31 (إثنا عشر شهر)، حسب ما نص عليه في النظام الأساسي للشركة:

- بلغ صافي الأرباح للفترة 60 ألف ريال سعودي ، وبلغ ربح السهم 0.57 ريال سعودي.
- حققت الشركة إجمالي أقساط التأمين المكتسبة 227.88 ألف ريال سعودي.
- بلغ صافي المطالبات المتكبدة خلال الفترة 498 ألف ريال سعودي.

جدول رقم (18): مؤشرات شركة "إياك سلامة بالسعودية" خلال سنة (2017-2018).

الوحدة: (مليون ريال سعودي).

السنة	صافي الربح (مليون ريال سعودي)
2017/12/31	6.64
2018/03/31	16.5

المصدر: 14:06، 26-05-2018، آخر إعلانات الربح والخسارة <https://www.gulfbase.com>  
من خلال جدول رقم (18): مؤشرات شركة "إياك سلامة بالسعودية" خلال سنة (2017-2018)<sup>1</sup>.  
حققت شركة "إياك سلامة للتأمين بالسعودية" أرباح خلال سنة 2017 بنحو 6.64 مليون ريال سعودي،  
هذا ما أدى إلى ربحية الشركة "السعودية إياك سلامة للتأمينات" وهذه الأرباح المحققة كانت بعد إقتراع  
الضريبة وإحتساب التوزيعات إلى حاملي وثائق التكافل بقيمة 20.54 مليون ريال سعودي.  
كما حققت الشركة أرباحا بقيمة 16.5 مليون ريال سعودي خلال الربع الأول (30 مارس) 2018، مقارنة  
بأرباح السنة الفارطة 2017 بقيمة 6.64 مليون ريال سعودي.  
وهذا الإرتفاع ناتج في أواخر مارس 2018 راجع إلى: إجمالي المساهمات المكتتبة إلى 286.7 مليون  
ريال سعودي؛ وإرتفاع صافي إيرادات التأمين إلى 38.4 مليون ريال سعودي.

<sup>1</sup> <https://www.gulfbase.com>، 14:06، 26-05-2018، آخر إعلانات الربح والخسارة

## الفصل الثالث: واقع وتطبيق شركات التأمين التكافلي في الجزائر والسعودية

جدول رقم (19): أرقام مالية حول شركة "إياك سلامة للتأمينات بالسعودية" خلال شهر ماي 2018.

الوحدة: (مليون ريال سعودي).

التاريخ	السعر	التغير	التغير %	حجم التداول	قيمة التداول	الإفتتاح	الأعلى	الأدنى
2018/05/23	22.85	(0.25)	-1.08%	61.697	1.417.6171	23.10	23.10	22.80
2018/05/22	23.10	0.25	1.09%	125.870	2.895.321	22.80	23.14	22.80
2018/05/21	22.85	(0.02)	-0.09%	154.725	3.535.091	23.20	23.26	22.60
2018/05/20	22.87	0.63	2.83%	259.558	5.931.343	22.30	23.40	22.30
2018/05/17	22.24	(0.32)	-1.42%	201.140	4.472.102	22.30	22.38	22.04
2018/05/16	22.56	(0.83)	-3.55%	788.007	17.652.969	23.22	23.22	21.90

المصدر: أخبار 24 شركة سلامة للتأمين التعاوني السعودية، <http://www.argaam.com>

2018/05/26، 23:06.

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (19): أرقام مالية حول شركة إياك سلامة للتأمينات بالسعودية خلال شهر ماي (2018)<sup>1</sup>.

ياحتلال السعودية المرتبة الأولى والمكانة الهامة التي تشهدها في نشاط التأمين التكافلي وهذا ما يتضح من الجدول (18) أعلاه ومن المعلومات المكتسبة نلاحظ أن شركة "إياك سلامة بالسعودية"، وخلال شهر ماي من سنة 2018 حققت حجم تداول 788.007 مليون ريال سعودي وهو مؤشر مرتفع، بقيمة تداول تقدر بـ 17.652.969 مليون ريال سعودي، وهذا راجع إلى:

- ضخامة الإقبال على التأمين في السوق السعودي.

- الشركة تحقق نجاحا نسبيا من حيث الأقساط المعاد تأمينها.

تقاس شركة إياك سلامة بالسعودية بعدد حدود المؤشرات الإقتصادية والمالية، لأنها أكثر إستخداما وأهمها معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (نمو الدخل)، ومعدل البطالة، ومعدل تضخم الأسعار، ووضع مالية الحكومة (وضع الموازنة الحكومية والمديونية العامة)، ووضع ميزان الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، والمديونية الخارجية، فإن كانت هذه المؤشرات سليمة البلد سليم ومستقر.

<sup>1</sup> <http://www.argaam.com>. 2018/05/26. 23:06. أخبار 24 شركة سلامة للتأمين التعاوني السعودية.

الفرع الرابع: تقييم نشاط شركة "إياك سلامة للتأمين بالسعودية".

✚ ومن أهم نتائج تقييم شركات التأمين التكافلي الإسلامي العاملة في السعودية<sup>1</sup>:

1. ضخامة الإقبال على التأمين في السوق السعودي، الذي يعد في المركز الأول عربيا من حيث الأقساط المعاد تأمينها.
2. حققت معظم شركات الدراسة نجاحا نسبيا في التقييم الإقتصادي.
3. لا يوجد نظام محاسبي معياري موحد تنظم على أساسه شركات التأمين في السوق السعودي.
4. لا يوجد أي نوع من أنواع هيئة الرقابة الشرعية الخارجية المستقلة أو تنظيم قانوني موحد لشركات التأمين على مستوى السوق السعودي للنظر في سلامة نشاط شركات التأمين التكافلي الإسلامي.
5. تقييم وثائق التأمين الصادرة عن شركات التأمين التكافلي الإسلامي، من ناحية عملية، أساسا على مبدأ عقد المعاوضة<sup>2</sup>.
6. صعوبة اعتماد أساس التبرع في التطبيق العملي لشركات التأمين التكافلي في ضوء حتمية وجود الإلتزامات المتقابلة، وتناقض أساس التبرع لإجازة التأمين التكافلي مع التطبيق العملي القائم.
10. فشل شركات الدراسة في التطبيق العملي الشرعي بشكل عام. بسبب عدم وجود هيئة رقابة شرعية مركزية وعدم وجود نموذج تفضيلي للتطبيق الشرعي.
11. إتخذ النموذج التأميني التكافلي الإسلامي التطبيقي منهاجا وسطا بين نموذج الشركات المساهمة للتأمين التجاري.

✍ ومن بين أهم التوصيات التي يمكن العمل بها نذكر ما يلي:

ضرورة إعادة النظر في أساس التبرع المقول به فقها لجواز التأمين التبادلي إسلاميا، والعمل على إصدار نموذج شرعي تفصيلي، مع ضرورة إصدار نظام محاسبي ورقابي معياري موحد ينظم عمل وبيانات شركات التأمين العاملة في السوق وإخضاعها للرقابة، وإعادة النظر في صياغة النظام الأساسي ووثائق التأمين والنظام المحاسبي للشركات محل الدراسة.

<sup>1</sup> أيمن محمد عبد المعطي محمد، شركات التأمين التبادلي العاملة في المملكة العربية السعودية <https://kantakgi.com/insurance>

ورقة بحث من مذكرة ماجستير فقه المعاملات الإسلامية، السعودي، ص: 51، 2018/05/27، 07:35.

<sup>2</sup> فهد بن حمود العنزي، معوقات التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية، ملتقى التأمين التعاوني، الهيئة الإسلامية العالمية للإقتصاد والتمويل، جامعة الملك سعود، الرياض، يوم: 20 جانفي 2009، ص: 19.

## الفصل الثالث: واقع وتطبيق شركات التأمين التكافلي في الجزائر والسعودية

ومن كل ما سبق نستنتج الفروق الجوهرية لكل من شركة "سلامة للتأمين الجزائر" وشركة "إياك سلامة للتأمين السعودية".

جدول رقم (20): مقارنة بين شركة "سلامة للتأمين الجزائر" و"شركة إياك سلامة السعودية".

معلومات عامة	شركة سلامة	شركة إياك سلامة
إسم السابق للشركة	البركة والأمان	إياك سلامة
مقرها	الجزائر	جدة السعودية
تاريخ التأسيس	26/ مارس/ 2000	09/ أكتوبر/ 2006
رأسمال تأسيس الشركة	2 مليار. دينار جزائري	100 مليون. ريال سعودي
نوع الشركة	مساهمة	مساهمة
رتبتها عالميا	19	01
حصة الشركة في السوق	%03	%30
عدد فروع الشركة	04 مديريات جهوية لها 150 نقطة بيع لمنتجاتها.	06 شركات موزعة على 06 دول.
الهدف من وجودها	تقديم منتجات وخدمات تأمينية تكافلية.	تقديم منتجات وخدمات تأمينية تكافلية.
نوعية التأمين داخل الشركة	- التأمين على المركبات. - التأمين على أخطار النقل. - التأمين على المؤسسات. - التأمين على الأشخاص.	- التأمين على الحريق. - تأمين الممتلكات. - تأمين السيارات والسفن. - التأمين الهندسي. - التأمين الصحي.

المصدر: من إعداد الباحثة بإعتماد على الإحصائيات المجدولة سابقة الذكر.

### خاتمة الفصل الثالث:

درسنا من خلال هذا الفصل نظرة حول واقع شركات التأمين التكافلي الإسلامي على مستوى العالم، وتجارب بعض الدول العربية في مجال تنمية صناعة التأمين التكافلي، حيث توصلنا إلى النتائج التالية: تعتبر صناعة التأمين التكافلي صناعة ناشئة، لأهمية طبيعة نظامها التكافلي في سوق التأمين بالجزائر، وخاصة أن هذا النظام قد أثبت وفي مدة قصيرة جدارته كبديل للمنتجات التأمينية الأخرى، وهذا ماشهدته شركة "سلامة للتأمينات بالجزائر".

ومع ظهور الصيرفة الإسلامية بقوة في إطار المعاملات المالية يحتم إتخاذ التأمين التكافلي كحل وحيد لكونه الأكثر شرعية بالمقارنة بغيره من التأمينات والأنسب أساسا من حيث مراعاته لحقوق المؤمن لهم في إطار مواجهة المخاطر، وخاصة أنه النظام التأميني الوحيد الذي لا يخالف مبادئ الشريعة الإسلامية. رغم ذلك تعاني صناعة التأمين التكافلي بالجزائر عدة صعوبات معظمها نابع من طبيعة النظام المالي المسير، كما تواجهه معوقات على جميع الأصعدة التي من شأنها أن تكبح مسيرته، ونقص الثقافة التأمينية وعدم إنتشار هذه الصناعة ونموها على ساحة التأمينات، وهذا ما يحتم بذل جهود.

أما صناعة التأمين التكافلي بالسعودية فحظيت بقبول ملحوظ على المستوى العالمي خاصة، وأنها من بين الدول التي إهتمت بتطبيق نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني، بغرض تنمية نشاط التكافل والتعاون ولتحل شركات التأمين التكافلية محل شركات التأمين التجارية، الأمر الذي ساهم في نمو صناعة التأمين التكافلي بالسعودية، وزيادة عدد الشركات وتنوعها، ومن بين هذه الشركات شركة إياك "سلامة" للتأمين التكافلي التي رغم حداثة نشأتها إلا أنها تعد من بين الشركات الرائدة في مجال صناعة التأمين التكافلي، وذلك نظرا لإستخدامها إستراتيجية فعالة لدعم وتطوير نشاطها.

### خلاصة:

يظهر لنا جليا من خلال هذا الموضوع الذي تناولنا فيه دور التأمين التكافلي في التنمية الإقتصادية، توصلنا إلى أن نظام التأمين التكافلي مرتبط ارتباطا وثيقا بحياة الأمة، حيث يعتبر التأمين التكافلي من القطاعات الأساسية في الإقتصاد وذلك من خلال مساهمته في بعث الأمان والطمأنينة لدى الأفراد، وتحقيق إستقرار المشروعات، ذلك بفضل مساهماته في تحقيق التنمية على مختلف الأصعدة والأوجه خاصة الإقتصادية والإجتماعية منها، وما ساعد ذلك خصائصه ومرونة أحكامه التي يتمتع بها في ظل الشريعة الإسلامية.

في ظل ذلك سعت العديد من الدول العربية الإسلامية والغربية إلى إحياء سنة التكافل، عن طريق إستحداث آليات تفعيل ومصار تمويل جديدة لصناعة التأمين التكافلي تواكب الإحتياجات العصرية للمجتمعات، وفتح المجال لشركات التأمين التكافلي في مجال توفير الخدمات والأعمال الخيرية وتقديم المنتجات التأمينية، باعتبار أن الأساليب الحديثة تمثل هي الأخرى مقومات أساسية للتنمية الإقتصادية. وفي محاولة منا للإجابة على التساؤل الجوهرى المطروح ضمن إشكالية البحث المدرجة؛ كان من الضروري إلقاء نظرة شاملة حول أساسيات نظام التأمين التكافلي من خلال الفصل الأول لنصل إلى حوصلة من المعلومات تلخص لنا الدور الهام والفعال للأسس لعقد التأمين التكافلي في توفير التغطية التأمينية التكافلية للأفراد والمنشآت. القائمة على أساس التكافل والتعاون؛ سعيا منها إلى مواجهة والحد من الأخطار التي تعارض نشاطهم.

كما تم التوصل من خلال الفصل الثاني إلى الأهمية البالغة التي يجسدها نظام التأمين التكافلي الإسلامي على متطلبات التنمية الإقتصادية من خلال توفير مصادر وأساليب لتفعيل صناعة التأمين التكافلي، وأن كل قطاع منهما يكمل بعضه الآخر.

أما في الفصل الثالث والأخير توصلنا من خلاله؛ إلى أنه رغم تعدد وتنوع شركات التأمين التكافلي الإسلامي سواء على مستوى الدولة أو على مستوى الشركات، التي تحظى بقبول عامة المسلمين لأن إدارة عملياتها التأمينية التكافلية تكون مبرمة من خلال عقود المضاربة، والوكالة والإجازة والوقف.. وبما يوافق تعاليم الشريعة الإسلامية ومبادئ الرقابة الشرعية. وصولا إلى دراسة تجارب وواقع "الجزائر والسعودية". في مجال تنمية صناعة التأمين التكافلي وصولا إلى السمات البارزة في تطور جهود وآليات شركاتها.

### ■ أولاً: نتائج اختبار الفرضيات.

بالنسبة لفرضيات البحث فقد تبين لنا من خلال دراستنا للموضوع ما يلي:

- ◀ **الفرضية الأولى:** التي تنص على أنه: "يختلف التأمين التكافلي عن التأمين التقليدي، حيث يعتبر التأمين التكافلي هو أكثر شرعية والأنسب أساساً والأكثر مراعاة لحقوق المؤمنون له؛ أساسه هو التكافل والتعاون ومواجهة الخطر وليس تنمية المال". تعتبر هذه الفرضية صحيحة. التي مفادها أن التأمين التكافلي هو نظام مبني على التعاون والتكافل، مما ساهم في تقديم خدمات ومنتجات تأمينية تكافلية خالية من الربا ومطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية وموافقة لتعاليم لهيئة الرقابة، حيث حظي بقبول عموم المسلمين لأنه يجسد معنى التكافل والتعاون، لذلك شهد إنتشاراً واسعاً.
- ◀ **الفرضية الثانية:** التي تنص على أنه: "نظام التأمين التكافلي يعمل على رفع أداء نشاطه، حيث يهدف للتوصل إلى آليات واسعة للتنمية الإقتصادية في كافة مجالاتها الإقتصادية والإجتماعية". تعتبر هذه الفرضية صحيحة. لأن مفاد التأمين التكافلي هو تقديم خدمات ومنتجات تأمينية تكافلية، وتوفير سيولة لازمة لمواجهة المخاطر في حالة وجودها، بغرض التحقق من آليات وأعمال التنمية الإقتصادية ومعرفة الضوابط والبدائل الشرعية التي يقوم عليها التأمين التكافلي الإسلامي، بغرض تحقيق التعاون والتكافل.
- ◀ **الفرضية الثالثة:** التي تنص على أنه: "حققت تطبيقات التأمين التكافلي الإسلامي نجاحاً كبيراً ومتطوراً نتيجة زيادة توسع أسواقه في مستوى أنحاء العالم". تعتبر هذه الفرضية صحيحة. حيث من خلال دراسة أسواق التأمين التكافلي للدولتين الجزائر والسعودية والتوصل إلى إحصائيات شركاتها، نجد أن التأمين التكافلي بدأ يتطور من سنة إلى أخرى بوجه عام الجزائر بعد تطبيق قانون 07/95 المعدل الذي أنهى بدوره إحتكار الدولة لقطاع التأمين؛ وبوجه خاص السعودية التي تعتبر الرائدة في صناعة التأمين التكافلي.

### ■ ثانياً: النتائج.

بعد دراستنا للموضوع، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج نذكر أهمها فيما يلي:

1. يمكن النظر لمفهوم التأمين التكافلي الإسلامي، بإعتباره نظام أو فكرة مؤداها التكافل أو التعاون بين مجموعة من الأشخاص في تحمل الضرر الذي يصيب أحدهم أو أكثر.
2. التأمين التكافلي يعتبر عقد ووسيلة قانونية وشرعية؛ تساهم في تحقيق أهداف النظام وتطبيق النظرية.
3. يهدف التأمين التكافلي الإسلامي إلى تحقيق الأمان والإستقرار للمشاركين؛ من خلال درء المخاطر ومعالجتها.
4. يهدف التأمين التكافلي إلى الإسهام في عملية التنمية، ودعم عمليات المصارف والمؤسسات المالية المصرفية.
5. التأمين التكافلي يسعى إلى توفير البديل الشرعي للتأمين أمام جموع المسلمين؛ ويهدف إلى تحقيق التوازن في نشاطها التأميني من خلال عملية إعادة التأمين التكافلي.
6. يحكم التأمين التكافلي الإسلامي أسس عامة تتمثل في: التعاون، والغرر في التبرعات. وأسس خاصة تتمثل في: الإلتزام بالتبرع، والوقف.
7. يختلف التأمين التكافلي الإسلامي عن التأمين التقليدي أو التجاري، ويوجد العديد من أوجه الفروق بينهما، بما يعكس حقيقة كل منهما.
8. رغم تنوع شركات التأمين التكافلي إلا أن ما يجمعها أنها جمعيات تعاونية، تقوم على مبدأ الفصل بين حقوق المساهمين وحقوق حملة الوثائق، لدى يتطلب ضرورة وجود جهاز للرقابة من أجل ضمان توافق وتطابق نشاط الشركة مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.
9. تطوير وتنمية صناعة التأمين التكافلي يتطلب بذل الجهود من أجل مواجهة الصعوبات التي تواجه نظام التأمين التكافلي، ويتحقق ذلك من خلال إصدار الدولة لتشريعات تنظم صناعة التأمين التكافلي، والعمل على تنمية دور هيئة الرقابة الشرعية من أجل توفير السيولة اللازمة لتغطية المخاطر في حالة وجود عجز مالي للشركة.

### ▪ ثالثاً: التوصيات والمقترحات.

في ضوء ما أسفر عنه هذا البحث من نتائج يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي قد تساهم في تفعيل دور التأمين التكافلي الإسلامي ومواجهة تحدياته، وتتمثل هذه التوصيات فيما يلي:

1. ضرورة العمل على رفع مستوى الوعي التأميني لدى أفراد المجتمع من خلال عقد دورات متخصصة بالتكافل.
2. أن تخصص الشركات جزء في سبيل تمويل برامج التوعية بحقيقة التكافل وأهدافه.
3. إستحداث دائرة للمعلومات متخصصة في التأمين والعلوم المتعلقة به وتنسيقها من خلال نظام إلكتروني متخصص لكي يتم الإستفادة منها بشكل سهل ويسير.
4. تشجيع البحث العلمي في المجالات الشائكة في صناعة التأمين التكافلي لاسيما التكيف الشرعي له، وتوزيع الفوائد التأميني الخاص به، وإدارة مخاطر التأمين التكافلي الإسلامي.
5. إصدار نشرة داخلية توزع شهريا على العاملين فيها كل المستجدات الخاصة من أجل نشر ثقافة التكافل.
6. أن تهتم شركات التأمين التكافلي الإسلامي بالفئات التي تعاني عجز مع الفئات التي لها فائض في تسديد الأقساط، من خلال برامجها التأمينية.
7. إيلاء شركات التأمين التكافلي أهمية للإهتمام بالكيف والكم في صناعة التأمين التكافلي الإسلامي؛ من خلال التأكد على المصادقية الشرعية جنبا إلى جنب مع الكفاءة الإقتصادية والإجتماعية.

### ▪ رابعاً: آفاق البحث.

من خلال معالجتنا لهذا الموضوع حول دور التأمين التكافلي في التنمية الإقتصادية، وبعد معالجتنا الجانب النظري والجانب التطبيقي، تم إستخلاص سبل تنمية نشاط التأمين التكافلي بالإعتماد على تجارب بعض الدول التي حققت نجاحا في صناعة التأمين التكافلي، ولا شك أن النتائج المتوصل إليها تترك المجال مفتوحا أمام الإجابة على العديد من التساؤلات التي تحتاج إلى الدراسة والتحليل، مما يتيح الفرصة لمواصلة البحث في العديد من الجوانب، التي تعتبر منطلقا وآفاقا لدراسات جديدة، والتي نذكر منها:

- ☞ دراسة آليات تفعيل ونشر الثقافة التأمينية التكافلية في الجزائر.
- ☞ سبل تنمية نشاط الفوائد التأميني وإعادة التأمين لنظام التأمين التكافلي.
- ☞ دراسة مقارنة بين شركات التأمين التجاري التقليدي وشركات التأمين التكافلي الإسلامي.

## قائمة المصادر والمراجع:

### أولاً: المصادر.

أ- القرآن الكريم.

ب- المعاجم:

1. ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين، معجم لسان العرب، دار صادر للنشر، بيروت، لبنان، 2010.
2. الدسوقي حمادة حسين حمدان، الموسوعة المسيرة في الإعجاز العلمي، دار المقاصد للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1999.
3. الرازي محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، معجم مختار الصحاح، الجزء 01، طبعة مدققة كاملة التشكيل ومميزة التدليل، مكتبة لبنان، 1999.
4. الزبيدي محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني المرتضي، معجم تاج العروس، ط 01، جزء: 03، دار الهداية، الكويت، 2010.
5. الزحيلي وهبة، الفقه الإسلامي المعاصر، موسوعة عقود المعاملات، الإقتصاد الإسلامي، ط02، الجزء 03، دار المكتبي، دمشق، 2008.
6. عبد الناصر جمال، المعجم الإقتصادي للمصطلحات الإقتصادية، ط01، دار المشرق الثقافي وأسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
7. عمر حسين، الموسوعة الإقتصادية، ط 04 الموسعة، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1993.
8. الفيروز آبادي مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، ط02، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2007.
9. المحقق الفحل النووي ماهر ياسين، راتب النابلسي، أخرجه البخاري ومسلم، الموسوعة الشاملة رياض الصالحين، 1999.

### ثانياً: المراجع العربية.

أ- الكتب:

1. أبوغدة عبد الستار، بحوث في المعاملات والأساليب المصرفية الإسلامية، الجزء الخامس، مجموعة دلة البركة، جدة، 2004.
2. إسماعيل برج أحمد محمد، التنمية الإقتصادية والتطبيق العملي لها في الفقه الإسلامي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013-2014.
3. بن أحمد الصالح محمد، التأمين بين الحظر والإباحة، ط01، القاهرة، 1425هـ.
4. بن الثنيان سليمان إبراهيم، التأمين وأحكامه، ط01، دار الإعلام، بيروت، 2001.
5. بن الثنيان سليمان بن إبراهيم، التأمين وأحكامه، ط01، دار ابن حزم، بيروت، 2003.

## قائمة المصادر والمراجع:

6. بن خلدون عبد الرحمان، مقدمة ابن خلدون، ط01، مؤسسة المعارف للطباعة والنشر، لبنان، 2007.
7. بن قانة إسماعيل محمد، إقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، إستراتيجيات)، ط01، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
8. بن يونس المصري رفيق، الخطر والتأمين، ط01، دار القلم، القاهرة، 1422هـ.
9. تركي القرشي محمد صالح، علم إقتصاد التنمية، ط01، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
10. جعفر عبد القادر، نظام التأمين الإسلامي، ط01، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2006.
11. جودت محمد ناصر، إدارة أعمال التأمين بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار مجد لاوي للنشر، عمان، 1998.
12. حربي عريقات محمد، سعيد جمعة عقل، التأمين وإدارة المخاطر، ط01، دار الثقافة، 2005.
13. حسن خلف فليح، التنمية والتخطيط الإقتصادي، ط01، جدارا للكتاب العالمي، 2006.
14. حلاوة جمال، علي الصالح، مدخل إلى علم التنمية، ط01، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
15. حمودة مختار الهانس وإبراهيم عبد النبي، مقدمة في مبادئ التأمين بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.
16. سلامة عبد الله، الخطر والتأمين الأصول العلمية والعملية، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1980.
17. شبير محمد عثمان، المعاملات المالية المعاصرة، ط01، دار النفائس، الأردن.
18. شرف الدين أحمد، أحكام التأمين في القانون والقضاء (دراسة مقارنة)، ط01، الكويت، 1983.
19. شلهوب إبراهيم، يوسف مارون، التطور الصناعي للزراعة، ط01، دار الشمال طرابلس، لبنان، 2013.
20. عبد ربه إبراهيم علي إبراهيم، التأمين ورياضياته، ط01، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003/2002.
21. عبده السيد عبد المطلب، الأسلوب الإسلامي لمزاولة التأمين، الطبعة الأولى، دار الكتاب، القاهرة، 1988.
22. عجيمة محمد عبد العزيز، صبحي تادريس قريصة، مذكرات في التنمية والتخطيط، ط01، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1986.
23. عجيمة محمد عبد العزيز، محمد علي الليثي، التنمية الإقتصادية، ط01، دار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
24. عزمي سلامة أسامة، شقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، ط01، دار الحامد، عمان، 2007.
25. عيد العمران كريمة، التأمين الإسلامي والتنمية الإقتصادية والإجتماعية، ط01، الناشر دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

## قائمة المصادر والمراجع:

26. القريشي مدحت، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، ط 01، دار وائل للنشر، عمان، 2007.
  27. لطفي أحمد محمد أحمد، نظرية التأمين المشكلات العملية والحلول الإسلامية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
  28. محمد أحمد سالم، التأمين التعاوني الإسلامي وتطبيقاته في شركة التأمين الإسلامية، الأردن، 2000.
  29. محمد لطفي أحمد، المشكلات العلمية والحلول الإسلامية - نظرية التأمين، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007.
  30. مختار نبيل محمد، إعادة التأمين، ط 01، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011.
  31. مظهر قنطجي سامر، التأمين الإسلامي التكافلي (أسسه ومحاسبه)، دار شعاع، سوريا، 2008.
  32. مظهر قنطجي سامر، تطور صناعة التأمين التكافلي وآفاقها المستقبلية، دار شعاع، حلب، 2010.
  33. منصور الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، ط 01، دار الراجحة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
  34. نجيب إبراهيم نعمة الله، أسس علم الاقتصاد، ط 01، دار مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
  35. نصر هارون، التأمين على الحياة، الطبعة العربية، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
  36. هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية (إستراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي)، ط 01، جامعة البلقاء التطبيقية، دار الصفاء للنشر، الإسكندرية، 2005.
- ب-المجلات والتقارير والدوريات:
1. بتال أحمد حسن، وآخرون، دور المصارف الخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق، المجلد 04، العدد 07، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، 2011.
  2. بدار صالح أحمد، أسس قوية لمستقبل أفضل: سلامة للتأمينات الجزائرية، مقال منشورات الإتحاد العالمي للتأمين التبادلي، تحت عنوان: التأمين التكافلي الإسلامي، اليمن، 2007/12/24.
  3. التقرير السنوي 2016، الشركات التابعة للجزائر للتأمينات، مجموعة الخليج للتأمين، الإمارات، 2016.
  4. صالح صالح، تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الاقتصادي والاندماج القطاعي بين النظرية الكينزية وإستراتيجية النمو غير المتوازن للفترة 2001-2014، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، جامعة سطيف، الجزائر، 2013.
  5. الطاهر حاتم، سوق التأمينات التكافلي العالمي رسم الطريق إلى الأسواق الكبيرة، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد الثاني، 2013.
  6. علي القري محمد، التأمين الصحي، مجلة مجتمع الفقه الإسلامي، العدد 13، 2001.

## قائمة المصادر والمراجع:

7. ملائكة صالح جميل، تقرير مجلس إدارة شركة سلامة للتأمين التعاوني السادس عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31، السعودية، 2017.
  8. موسى ذهبية، خديجة فروخي، طرق إستغلال الفائض التأميني في شركة التأمين التكافلي (شركة سلامة للتأمينات الجزائرية)، مجلة الإقتصاد الجديد، العدد 13، المجلد 01، البليدة، الجزائر، 2015.
  9. الميناوي محمد بدر، التأمين الصحي وتطبيقاته المعاصرة في ضوء الفقه الإسلامي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، الدورة 13، العدد 13، 2001.
- ج- الملتقيات والندوات:
1. أبوغدة عبد الستار، أسس التأمين التكافلي، ورقة مقدمة ضمن المؤتمر الثاني للمصارف الإسلامية، دمشق، سوريا، أيام: 11-12-13 مارس 2007.
  2. أبوغدة عبد الستار، نظام التأمين التكافلي من خلال الوقف (بديلا عن التأمين من خلال إلتزام التبرع)، ندوة عالمية حول التأمين التعاوني من خلال نظام الوقف، أيام: 1-4 مارس 2008، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.
  3. أوناغن عبد السلام إسماعيل، المبادئ الأساسية للتأمين التكافلي وتأصيلها الشرعي، مؤتمر التأمين التعاوني، أبعاده وأفاقه وموقف الشريعة الإسلامية، الأردن، أيام: 11-13 أبريل 2010.
  4. بدار صالح أحمد، التأمين التكافلي الإسلامي، ورقة ضمن الندوة العلمية الدولية حول التأمين التعاوني، الرياض، السعودية، 22 جانفي 2009.
  5. براحلية بدر الدين، التأمين في ظل المرسوم التنفيذي رقم: 13/09 بين التجاري والتعاوني، الملتقى الدولي حول مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التقليدية، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام: 25-26 أبريل 2011.
  6. بلعوج بلعيد، معزز سامية، سياسة التأمين التكافلي كبديل للسياسة التأمين التقليدية، ورقة مقدمة ضمن ملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة المالية، جامعة سطيف، يومي: 20-21 أكتوبر 2009.
  7. البعلي عبد الحميد محمود، الرقابة الشرعية الفعالة في المؤسسات المالية الإسلامية، ط01، المؤتمر الثالث للإقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، السعودية.
  8. البعلي عبد الحميد محمود، نظام التأمين التعاوني التكافلي الإسلامي، ط01، منتدى التكافل السعودي الدولي الأول، جدة، 2005.
  9. بن حمود العنزي فهد، معوقات التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية، ملتقى التأمين التعاوني، الهيئة الإسلامية العالمية للإقتصاد والتمويل، جامعة الملك سعود، الرياض، يوم: 20 جانفي 2009.

## قائمة المصادر والمراجع:

10. بن دريع العازمي سليمان، التأمين التعاوني ومعوقاته وإستشراف مستقبله، ورقة مقدمة ضمن الندوة العلمية الدولية حول التأمين التعاوني، الرياض، السعودية، 22 جانفي 2009.
11. بن عتيق الدوسري مسفر، مفهوم التأمين التعاوني، مؤتمر التأمين التعاوني أبعاده وأفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه، الجامعة الأردنية، الأردن، أيام: 11-13 أفريل 2010.
12. بن علي بلعزوز، حمدي معمر، نظام التأمين التعاوني بين النظرية والتطبيق، دراسة التجربة الجزائرية (حالة شركة سلامة للتأمين التعاوني)، الملتقى الثالث للتأمين التعاوني، الشلف، الجزائر، أيام: 07-08 ديسمبر 2011.
13. بن عيد محمد علي القري، الفائض التأميني معايير إحتسابه وأحكامه، ملتقى التأمين التعاوني أبعاده وأفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه، الأردن، أيام: 10-13 أفريل 2010.
14. بونشادة نوال، العمل المؤسساتي التكافلي بين جهود التأصيل وواقعية التطبيق، ندوة حول: مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، يومي: 25-26 أفريل 2011.
15. حامد حسن محمد، إشراف مستقبل التأمين التعاوني، ملتقى الرابع حول: التأمين التعاوني، الكويت، أيام: 17-18 أفريل 2013.
16. حماد حمزة، نحو تفعيل دور الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دبي، أيام: 30-31 ماي 2009.
17. حوتية عمر، عبد الرحمان حوتية، واقع خدمات التأمين الإسلامي بالجزائر (مع الإشارة إلى شركة سلامة للتأمينات الجزائر)، الملتقى الدولي الأول حول الإقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، الجزائر، أيام: 23-24 فيفري 2010.
18. حيدر هيثم محمد، الفائض التأميني في شركات التأمين الإسلامي، ملتقى التأمين التعاوني أبعاده وأفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه، الأردن، أيام: 10-13 أفريل 2010.
19. الراعي سليمان نعيم، أثر هيئات الفتوى والرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر الذي نظّمته كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، أيام: 15-18 ماي 2005.
20. رزيق كمال، محمد لمين مراكشي، خصوصية قطاع التأمين وأهميته لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (حالة الجزائر)، الملتقى الدولي السابع حول: الصناعة التأمينية، الواقع وآفاق التطوير (تجارب الدول)، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، أيام: 03-04 ديسمبر 2012.
21. الزحيلي وهبة، مفهوم التأمين التعاوني دراسة مقارنة، مؤتمر التأمين التعاوني أبعاده وأفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه، الجامعة الأردنية، أيام: 11-13 أفريل 2010.

## قائمة المصادر والمراجع:

22. زيدان محمد أحمد، أهمية إرساء وتعزيز مبادئ الحوكمة في شركات التأمين التعاوني، الملتقى الثالث للتأمين التعاوني، رابطة العالم الإسلامي، الهيئة الإسلامية العالمية للإقتصاد والتمويل، جامعة الشلف، الجزائر، أيام: 7-8 ديسمبر 2011.
23. زيدان محمد أحمد، تفعيل دور الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دبي، أيام: 30-31 ماي 2009.
24. سالم الشافعي جابر عبد الهادي، البديل الإسلامي للتأمين، رؤية فقهية وتطبيقية ومستقبلية، الجزء الأول، المؤتمر الجديد في مجال التأمين (الضمان)، لبنان، 2006.
25. السرطاوي محمود علي، إعادة التأمين، مؤتمر التأمين التعاوني أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه، الأردن، أيام: 10-13 أبريل 2010.
26. سعد الجرف محمد مكي، تقويم أنظمة ووثائق التأمين التعاوني في المملكة العربية السعودية، ملتقى التأمين التعاوني، رابطة العالم الإسلامي الهيئة الإسلامية العالمية للإقتصاد والتمويل، الملك فيصل للمؤتمرات، الرياض، أيام: 20-21-22 جانفي 2009.
27. سعود وليد، التأمين التكافلي الإسلامي الآلية والتطبيق (تجربة سلامة للتأمينات الجزائرية)، ملتقى التمويل الإسلامي واقع وتحديات، جامعة الأغواط، الجزائر، أيام 06 ديسمبر 2010.
28. سعود وليد، تجربة سلامة للتأمينات الجزائرية في سوق التأمين التكافلي في السوق الجزائرية، ملتقى حول: مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي، بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام: 25-26 أبريل 2011.
29. الشاذلي حسن علي، التأمين التعاوني الإسلامي: حقيقته، أنواعه، مشروعيته، مؤتمر التأمين التعاوني أبعاد وآفاق وموقف الشريعة الإسلامية منه، الأردن، يومي: 11-13 أبريل 2010.
30. شاشي عبد القادر، مدخل إلى التأمين الإسلامي، ندوة حول مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، جامعة فرحات عباس الجزائر، أيام: 25-26 أبريل 2011.
31. الشبيلي يوسف بن عبد الله، الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية، ضوابطها، وأحكامها، ودورها في ضبط عمل المصارف، مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي، الدورة التاسعة عشر، الإمارات، أيام: 27-30 أبريل، 2009.
32. الشبيلي يوسف بن عبد الله، الرقابة الشرعية على شركات التأمين التعاوني، مؤتمر التأمين التعاوني أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه، الإمارات، أيام: 11-13 أبريل 2010.
33. الشبيلي يوسف بن عبد الله، مقارنة بين نظامي الوقف والتأمين التكافلي، ندوة عالمية عن التأمين التعاوني من خلال نظام الوقف، أيام: 1-4 مارس 2008، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

## قائمة المصادر والمراجع:

34. الضرير الصديق محمد الأمين، تقويم المسيرة النظرية والتطبيقية للتأمين التعاوني، المؤتمر الدولي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة، السعودية، 2005.
35. عبد الحميد ناصر، تقييم تطبيقات وتجارب التأمين التعاوني، ملتقى التأمين التعاوني، الرياض، أيام: 20-22 جانفي 2009.
36. العبيدي إبراهيم عبد اللطيف إبراهيم، دراسة لهيئات الفتوى والرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دبي، أيام: 30-31 ماي 2009.
37. العساف عدنان محمد، الفائض التأميني أحكامه ومعايير إحتسابه وتوزيعه، ملتقى التأمين التعاوني أبعاده وأفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه، الأردن، أيام: 10-13 أبريل 2010.
38. العيدروس علي بن محمد، الرقابة الشرعية على المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دبي، أيام: 30-31 ماي 2009.
39. غربي عبد الحليم، تقييم تجربة الخدمات المالية الإسلامية في سوق الجزائرية وأفاقها المستقبلية، ندوة علمية دولية حول الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام: 18-19-20 أبريل 2010.
40. فداد العياشي، الرقابة الشرعية ودورها في ضبط أعمال لمصارف الإسلامية: أهميتها، شروطها، طريقة عملها، مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي، الدورة التاسعة عشر، الإمارات، أيام: 27-30 أبريل 2009.
41. القرّة داغي علي محي الدين، مفهوم التأمين التعاوني: ماهيته وضوابطه ومعوقاته، دراسة فقهية إقتصادية، مؤتمر التأمين التعاوني أبعاده وأفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه، الأردن، يومي: 11-13 أبريل 2010.
42. قطب عبد الرؤوف، التجربة المصرية في التأمين التكافلي، ملخص لجلسات ومناقشات ملتقى التكافل الأول 20-21 جويلية 2005، القاهرة، مصر.
43. الكرد داود، الممارسة الخاطئة لشركات التأمين، المؤتمر الدولي حول الصناعة التأمينية في العالم الإسلامي، جامعة الأزهر، القاهرة، 2001.
44. محمد صلاح عبد الفتاح، منتجات إعادة التأمين الإسلامي التعاوني وإستشراف المستقبل، الملتقى الخامس حول: التأمين التعاوني، الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، أيام: 18-19 ماي 2014.
45. محمدي بوزينة أمينة، شركات التأمين التكافلي (تجربة شركة سلامة للتأمينات الجزائرية)، الملتقى الدولي السابع حول "الصناعة التأمينية، الواقع العملي وأفاق التطور"-تجارب الدول-، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، أيام: 03-04 ديسمبر 2012.

## قائمة المصادر والمراجع:

46. مشعل عبد الباري، تقييم تطبيقات وتجارب التأمين التعاوني، ملتقى التأمين التعاوني، الهيئة الإسلامية العالمية للإقتصاد والتمويل، الرياض، أيام: 20 جانفي 2009.
47. مصطفى عبد اللطيف، عبد الرحمان بن سانية، الإقتصاد الإسلامي، الواقع والآفاق ورهانات المستقبل، ملتقى دولي حول: إنطلاق التنمية بين النظريات الوضعية ومنهج الأفق الإسلامي المركز الجامعي، غرداية، يوم 23-24 فيفري 2011.
48. معمر قوادري فضيلة، التأمين التكافلي الواقع والآفاق، الملتقى الدولي السابع حول: الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطور-تجارب الدول- جامعة حسينة بن بوعلي بالشلف، كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، الشلف، الجزائر، يومي: 03-04 ديسمبر 2012.
49. منصور الخلفي رياض، تقييم تطبيقات وتجارب التأمين التكافلي الإسلامي، ملتقى التأمين التعاوني، الهيئة الإسلامية للإقتصاد والتمويل، الكويت، 20-22 جانفي 2009.
50. منصور الخلفي رياض، قوانين التأمين التكافلي الأسس الشرعية والمعايير الفنية، مؤتمر التأمين التعاوني أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه، الجامعة الأردنية، الأردن، أيام: 11-13 أبريل 2010.
51. مولاي خليل، التأمين التكافلي الإسلامي في الواقع والآفاق، ورقة بحثية: التحديات التي تواجه الصناعة المالية الإسلامية، الملتقى الدولي الأول: الإقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، غليزان، الجزائر.
52. النشمي عجيل جاسم، إعادة التأمين التعاوني، مؤتمر التأمين التعاوني أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه، الأردن، أيام: 10-13 أبريل 2010.
53. الهادي إبراهيم عثمان، التكافل وإعادة التكافل: ماهيته، تطوره ومتطلبات نجاحه، ملخص لجلسات ومناقشات ملتقى التكافل الأول 20-21 جويلية 2005، القاهرة، مصر.
54. هوام جمعة، حوكمة الشركات كنظام للرقابة على شركات التأمين التكافلي، ندوة حول التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، جامعة فرحات عباس الجزائر، أيام: 25-26 أبريل 2011.
- د- الرسائل والأطروحات الجامعية:
1. البدراني عبد الناصر أحمد عبد السلام، هجرة الكفاءات العربية: الأسباب والنتائج (العراق نموذجاً)، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية الإدارة والإقتصاد بالأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2006.
  2. بن حناشي زوليخة، تنمية إقتصادية في المنهج الإسلامي، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، قسنطينة، الجزائر، 2007.
  3. بن سانية عبد الرحمان، الإنطلاق الإقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص: إقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2012-2013.

## قائمة المصادر والمراجع:

4. بن ظاهر حسام الدين، دور البنوك التجارية في تشجيع التنمية الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية وبنوك، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013-2014.
5. بن محمد هدى، تحليل ملاءة ومردودية شركات التأمين دراسة حالة الشركات الجزائرية للتأمينات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: بنوك وتأمينات جامعة منتوري- قسنطينة، الجزائر، 2004/2005.
6. خنيط خديجة، أثر الخصوصية على التنمية الاقتصادية، مذكرة مكملة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل قطاعي، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 2010-2011.
7. السبتي وسيلة، تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب (دراسة واقع المشاريع التنموية في ولاية بسكرة)، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2004-2005.
8. الشهراري أحمد حسين أحمد، تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فلسطين، 2003.
9. عيدان العادلي عادل مجيد، تنمية التخلف في بعض البلدان النامية في ظل العولمة الاقتصادية (تجارب الدول مختارة)، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، فلسطين، 2010.
10. قلاق صليحة، متطلبات تنمية نظام التأمين التكافلي (تجارب عربية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلوي، الشلف، الجزائر، 2014-2015.
11. قنوني حبيب، الوساطة البنكية والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تجريبية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014.
12. ليبا محمد، التأمين التعاوني وتطبيقاته في بنك الجزيرة بالمملكة العربية السعودية وشركة إخلاص للتكافل بماليزيا (دراسة تحليلية مقارنة)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم الفقه وأصول الفقه، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا، 2007.
13. مبارك خالد موسى، صيغ التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي في ظل الأزمة المالية العالمية، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل إستراتيجي مالي، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، 2012-2013.
14. مربعي سوسن، التنمية البشرية في الجزائر "الواقع والآفاق"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، الجزائر، 2012-2013.
15. معمر حمدي، نظام التأمين التكافلي بين النظرية والتطبيق (دراسة بعض التجارب الدولية)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية إقتصاد دولي، جامعة حسيبة بن بوعلوي الشلف، الجزائر، 2011/2012.

## قائمة المصادر والمراجع:

16. هبور أمال، دراسة مقارنة مابين الجزائر والمملكة العربية السعودية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد، تخصص: مالية دولية، جامعة وهران، الجزائر، 2013/2012.

هـ-المراسيم والقوانين:

1. القانون المدني الجزائري رقم: 619 من المادة 02 من الأمر رقم 95-07 المتعلق بالتأمينات، (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية)، العدد 13، الصادرة بتاريخ الأربعاء 7 شوال 1415 هـ الموافق ل 8 مارس 1995.

2. المرسوم التنفيذي رقم: 13/09 الصادر في 11 جانفي 2009، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 03، الصادرة بتاريخ 14 جانفي 2009.

3. معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط، الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (معيار الضبط) رقم: 03.

▪ ثالثا: المراجع الأجنبية.

1. Gerald M.Meier & Joseph E.Stiglitz, **Frontiers of Development Economics—the future in prespective**, Oxford University Press, New York, 2001.
2. Griselda Deelstra et Guillaume Plantin, **Theorie Du Risque et Reassurance**, Economica, Paris, 2006
3. Mohamed Damak and Zeynep Holmes, **Islamic Finance Outlook 2015**, Standard Poor's rating services, September 2014.
4. Pamela Peterson Drake & Frank J.Fraboizzi, **The Basics of Finance**, John Wiley & Sons, New Jersey, USA, 2010

▪ رابعا: المواقع الإلكترونية.

1. التنمية الاقتصادية الموسوعة الحرة [www. Economica.com](http://www.Economica.com)
2. الجزائر اليوم نمو قطاع التأمينات الجزائري // [www.Aljazairalyoum.com](http://www.Aljazairalyoum.com)
3. مشروع قانون المالية 2018 بالجزائر. [www.als.almalgeria.com](http://www.als.almalgeria.com)
4. شركة سلامة للتأمين التعاوني، [www.altibbi.com](http://www.altibbi.com)
5. المدير العام لشركة السلامة للتأمينات محمد بن عربية للنصر. [www.annasronline.com](http://www.annasronline.com)
6. النتائج المالية: إنخفاض أرباح "سلامة للتأمين التعاوني" تقارير أرقام، [www.argaam.com](http://www.argaam.com)
7. أخبار 24 شركة سلامة للتأمين التعاوني السعودية. [www.argaam.com](http://www.argaam.com)
8. تراجع رقم أعمال "سلامة للتأمينات" بنسبة 4.0 بالمائة خلال 2017 [www.assawt.net](http://www.assawt.net)

## قائمة المصادر والمراجع:

9. [www.assawte.net/2018/03/](http://www.assawte.net/2018/03/) تراجع رقم أعمال "سلامة للتأمينات"
10. [www.cibfi.org](http://www.cibfi.org) والمؤسسات المالية الإسلامية، أهم إنجازات شركة سلامة المجلس العام للبنوك 2017 للتأمينات
11. [www.Djazairiess.com /elhiwar /1660/](http://www.Djazairiess.com/elhiwar/1660/) شركة سلامة للتأمين الجزائر،
12. [www.Elmihwar.com](http://www.Elmihwar.com) المحور اليومي - سلامة للتأمينات تحقق نسبة نمو بـ 6 بالمائة مقارنة 2015
13. [www.Elmihwar.com](http://www.Elmihwar.com) المحور اليومي - سلامة للتأمينات - المقدمة من ، بإعتماد على إحصائيات طرف المدير العام محمد بن عربية لشركة سلامة للتأمينات.
14. [www.gulfbase.com](http://www.gulfbase.com) آخر إعلانات الربح والخسارة
15. [www.kantakgi.com/insurance](http://www.kantakgi.com/insurance) أيمن محمد عبد المعطي محمد، شركات التأمين التبادلي العاملة في المملكة العربية السعودية (تحليل وتقويم من وجهة نظر الإقتصاد الإسلامي)، ورقة بحث من مذكرة ماجستير فقه المعاملات الإسلامية، السعودي.
16. [www.Mawdoo3.com](http://www.Mawdoo3.com). مفهوم التنمية الإقتصادية
17. [www.salama.com.sa](http://www.salama.com.sa). شركة إياك السعودية للتأمين التعاوني،
18. [www.salama.com.sa/AR/AboutUs.aspx](http://www.salama.com.sa/AR/AboutUs.aspx). نبذة عن سلامة